وزارة التعليـم العالـي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي – تبسة **LARBI TEBESSI – TEBESSA UNIVERSITY**
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير **UNIVERSITE LARBI TEBESSI -TEBESSA-**
قسم : العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي:..... /2020

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

دفعه 2020

الفرع : علوم االقتصادية

التخصص : اقتصاد نقدي وبنكي

عنوان المذكرة:

تقييم نظام الرقابة الداخلية في البنوك في تغطية المخاطر التشغيلية وفق نظام 11/08

دراسة حالة:بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة - ونزة-

من إعداد الطالبتين :
- فرحات أميرة
- ضعني ابتسام

تحت إشراف الدكتور:
- سما يلي نوفل

أعضاء لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
برا همي خالد	استاذ محاضر-أ-	رئيسا
سما يلي نوفل	أستاذ محاضر- أ -	مشرفا ومقررا
مقاويب منصف	استاذ محاضر –أ-	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2019 / 2020

وزارة التعليـم العالـي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي – تبسه **LARBI TEBESSI – TEBESSA UNIVERSITY**
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير **UNIVERSITE LARBI TEBESSI -TEBESSA-**
قسم: العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي:..... /2020

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

دفعة : 2020

الفرع : علوم اقتصادية

التخصص : اقتصاد نقدي وبنكي

عنوان المذكرة:

تقييم نظام الرقابة الداخلية في البنوك في تغطية المخاطر التشغيلية وفق نظام 11/08

دراسة حالة : بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة - ونزة -

من إعداد الطالبتين :
- **فرحات اميرة**
- **ضعني ابتسام**

تحت إشراف الدكتور:
- **سما يلي نوفل**

أعضاء لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
برا همي خالد	استاذ محاضر-أ-	رئيسا
سما يلي نوفل	أستاذ محاضر- أ -	مشرفا ومقررا
مقاويب منصف	استاذ محاضر –أ-	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2019 / 2020

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله القائل:

"و لئن شكرتم لأزيدنكم "

اللهم نحمدك حمدا يليق بجلال وجهك وعظيم سلطانك

ان وفقتنا للقيام بهذا العمل ويسرت لنا سبل انجازه بمنة وبفضل منك.

يقول صلى الله عليه وسلم: "من لم يشكر الناس لم يشكر الله "

نتقدم بتقديرنا واحترامنا وتشكراتنا للأستاذ الفاضل

- سما يلي نوفل -

على قبوله الإشراف على مذكرتنا، و الذي لطالما ساعدنا ولم يبخل بإمدادنا بالمعلومات وتوجيهنا على الرغم من كل الظروف السائدة.

و الشكر موصول لأعضاء لجنة المناقشة الذين منحونا من وقتهم لقراءة رسالتنا هاته وإثرائها بتوجيهاتهم القيمة

و نشكر كافة الأساتذة الافاضل على كل الدعم المقدم طوال السنوات .

ونختم شكرنا لموظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة -ونزة على مساعدتهم في انجاز هذا العمل

و إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد ولو بكلمة

شكرا .

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
الإهـداءات	
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول	II
قائمة الأشكال	III
قائمة الإختصارات والرموز	VI
قائمة الملاحق	V
المقـــدمة العـامة	أ-و
الفصل الأول : الإطار النظري لنظام الرقابة الداخلية في البنوك	**21-02**
تمهيد	**02**
المبحث الأول : أساسيات حول نظام الرقابة الداخلية في البنوك	**12-03**
المطلب الأول : ماهية الرقابة الداخلية في البنوك	**03**
- أولا:تعريف الرقابة الداخلية في البنوك	**03**
- ثانيا :أهمية و أهداف الرقابة الداخلية في البنوك	**04**
- ثالثا :أنواع الرقابة الداخلية في البنوك	**05**
المطلب الثاني : مدخل لنظام الرقابة الداخلية في البنوك	**06**
- أولا : مفهوم نظام الرقابة الداخلية في البنوك	**06**
- ثانيا :أهداف نظام الرقابة الداخلية في البنوك	**07**
- ثالثا : مكونات نظام الرقابة الداخلية في البنوك	**09**
المطلب الثالث : مقومات نظام الرقابة الداخلية في البنوك	**09**
- أولا : المقومات الإدارية لنظام الرقابة الداخلية	**09**
- ثانيا :المقومات المحاسبية لنظام الرقابة الداخلية	**12**
المبحث الثاني : مدخل إلى المخاطر في البنوك	**20-13**
المطلب الأول : ماهية المخاطر البنكية	**13**
- أولا : مفهوم المخاطر البنكية	**13**
- ثانيا : أنواع المخاطر البنكية	**14**
المطلب الثاني : أساسيات حول المخاطر التشغيلية في البنوك	**14**
- أولا : مفهوم المخاطر التشغيلية	**15**
- ثانيا : أنواع المخاطر التشغيلية البنكية	**16**
- ثالثا : تقنيات قياس المخاطر التشغيلية في البنوك	**17**
المطلب الثالث : إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك	**18**
- أولا : مفهوم إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك	**18**
- ثانيا : خطوات إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك	**18**
- ثالثا :إجراءات إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك	**19**
- رابعا : مبادئ إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك	**20**
خلاصة الفصل الأول	**21**
الفصل الثاني : تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية ودوره في تغطية المخاطر التشغيلية في البنوك	**23**

تمهيد	**23**
المبحث الأول : تقييم نظام الرقابة الداخلية في البنك	**24-31**
المطلب الأول : دراسة تقييم نظام الرقابة الداخلية في البنوك و فهمه	**24**
- أولا : فهم مكونات نظام الرقابة الداخلية في البنوك	**24**
- ثانيا : مراحل تقييم نظام الرقابة الداخلية في البنوك	**25**
المطلب الثاني : أساليب و طرق تقييم نظام الرقابة الداخلية في البنوك	**26**
- اولا : أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية في البنوك	**26**
- ثانيا : طرق تقييم نظام الرقابة الداخلية في البنوك	**27**
- ثالثا : نتيجة تقييم نظام الرقابة الداخلية	**28**
المطلب الثالث : مجالات تقييم نظام الرقابة الداخلية في البنوك	**29**
- أولا : تقييم نظام الرقابة الداخلية الإداري في البنوك	**29**
- ثانيا : تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبي في البنوك	**29**
- ثالثا : تقييم نظام الرقابة الداخلية المالي في البنوك	**31**
المبحث الثاني : تقييم نظام الرقابة الداخلية المخاطر التشغيلية في البنك	**32-38**
المطلب الأول : أسس تقييم نظام الرقابة الداخلية للمخاطر التشغيلية في البنوك	**32**
- أولا : مفهوم تقييم نظام الرقابة الداخلية للمخاطر التشغيلية في البنوك	**32**
- ثانيا : مراحل تقييم نظام الرقابة الداخلية للمخاطر التشغيلية في البنوك	**33**
- ثالثا : طرق تقييم نظام الرقابة الداخلية للمخاطر التشغيلية في البنوك	**34**
المطلب الثاني : فعالية نظام الرقابة الداخلية في تغطية المخاطر التشغيلية في البنوك	**34**
- أولا : نظام الرقابة الداخلية أساس رقابة فعالة على المخاطر التشغيلية في البنوك	**34**
- ثانيا :إجراءات نظام الرقابة الداخلية في تقييم و تغطية المخاطر التشغيلية في البنوك	**35**
- ثالثا : معايير كفاءة نظام الرقابة الداخلية في تغطية المخاطر التشغيلية البنكية	**35**
المطلب الثالث : دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر التشغيلية	**36**
- أولا : مسؤولية المراجع في اكتشاف الغش والخطأ والتقرير عنه	**36**
- ثانيا : دور الرقابة الداخلية في نشر مفهوم الأمانة داخل البنك	**37**
- ثالثا : دور نظام الرقابة الداخلية في معالجة ثغرات تطبيق مفهوم الأمانة	**38**
خلاصة الفصل الثاني	**39**
الفصل الثالث : دراسة ميدانية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية BADRوكالة – ونزة	**40**
المبحث الأول: واقع الرقابة الداخلية بالبنوك في بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR حسب 08/11	**41-47**
المطلب الأول: تقديم عام لنظام 08/11 المتعلق بالرقابة الداخلية بالبنوك والمؤسسات المصرفية	**42**
- اولا : نظام 08/11 الخاص بالرقابة الداخلية	**42**
- ثانيا : أسباب إصدار نظام 08-11 للرقابة الداخلية بالبنوك الجزائرية	**44**
المطلب الثاني : تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية	**45**
- اولا : لمحة عن بنك الفلاحة و التنمية الريفيةBADR	**45**
- ثانيا : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR	**47**
المبحث الثاني : الطريقة و الأدوات المستعملة في الدراسة الميدانية	**48-69**
المطلب الأول :طريقة ومنهجية الدراسة	**49**

- **أولا** : المنهج المتبع في الدراسة	49
- ثانيا : مجتمع و عينة الدراسة	49
- ثالثا : متغيرات الدراسة	50
المطلب الثاني : أدوات الدراسة	51
- أولا : الملاحظة	51
- ثانيا : الوثائق الإدارية	51
- ثالثا : الإطار المرجعي للدراسة	51
- رابعا : الأساليب والأدوات الإحصائية	51
- خامسا : الاستبيان	52
المبحث الثالث : تحليل ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية	53
المطلب الأول : صدق وثبات الاستبيان أداة الدراسة	53
- أولا :صدق الاستبيان أداة الدراسة	53
- ثانيا : ثبات الاستبيان	53
المطلب الثاني : عرض وتحليل عناصر الاستبيان	54
- أولا : وصف عينة الدراسة	54
- ثانيا : التحليل الإحصائي لنتائج الدراسة	59
- ثالثا : اختبار الفرضيات	67
خلاصة الفصل الثالث	69
خاتمة عامة	71

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	وظائف الهيكل التنظيمي لوكالة بدر ونزة 489	**48**
02	الإحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان	**49**
03	مكونات الاستبيان	**52**
04	أطوال الفقرات حسب مقياس ليكارت الخماسي	**52**
05	معامل الفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبيان	**53**
06	توزيع عينة الدراسة حسب الجنس	**53**
07	توزيع الفئة العمرية للعينة	**54**
08	توزيع المؤهل العلمي للعينة	**55**
09	توزيع عينة سنوات الخبرة	**55**
10	توزيع عينة التخصص	**56**
11	توزيع عينة القسم	**57**
12	التوزيع الإحصائي للفقرة الأولى	**59**
13	التوزيع الإحصائي للفقرة الثانية	**61**
14	التوزيع الإحصائي للفقرة الثالثة	**62**
15	التوزيع الإحصائي للفقرة الرابعة	**64**
16	التوزيع الإحصائي للفقرة الخامسة	**65**
17	اختبار t-testللفقرات حسب برنامج spss	**67**

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	خصائص نظام الرقابة الداخلية	**7**
02	مكونات نظام الرقابة الداخلية	**9**
03	مقومات نظام الرقابة الداخلية	**12**
04	خطوات إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك	**19**
05	خرائط التدقيق	**34**
06	مراحل تقييم المخاطر التشغيلية	**40**
07	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	**47**
08	متغيرات الدراسة	**50**
09	توزيع عينة الدراسة حسب الجنس	**54**
10	توزيع الفئة العمرية للعينة	**55**
11	توزيع المؤهل العلمي للعينة	**56**
12	توزيع عينة سنوات الخبرة	**56**
13	توزيع عينة التخصص	**57**
14	توزيع عينة القسم	**58**

الإختصار	المدلول باللغة الأجنبية	المدلول باللغة العربية
COSO	Committée of Sponsoring Organisation of the treadway Commission	لجنة المنظمات الراعية
BRI	Banque des règlements internationaux	بنك التسويات الدولي
B-K	Banque Al Khalifa	بنك الخليفة
BCIA	La Banque Commerciale et Industrielle Algérienne	البنك التجاري والصناعي الجزائري
BADR	Banque de L'agriculture et de Développement ruraL	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
GRE	Groupe régional d'exploitation .	مجموعة التشغيل الإقليمية
DGA	Direction général adjointe	نواب الإدارة العامة

الرقم	العنوان	الصفحة
01	نظام 11 - 08 المتعلق بالرقابة الداخلية بالبنوك والمؤسسات الجزائرية	**80**
02	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	**92**
03	الاستبيان	**93**
04	نتائج حساب معامل الثبات الفا كرونباخ	**99**
05	نتائج تحليل الفقرة الأولى الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي	**100**
06	نتائج تحليل الفقرة الثانية الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي	**100**
07	نتائج تحليل الفقرة الثالثة الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي	**101**
08	نتائج تحليل الفقرة الرابعة الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي	**101**
09	نتائج تحليل الفقرة الخامسة الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي	**102**
10	نتائج اختبار T-TEST	**102**

المقدمة العامة

مقدمة

إن التطور العام الذي يشهده القطاع الاقتصادي في مختلف بلدان العالم أدى بالضرورة إلى تطوير العديد من الأعمال المصرفية خاصة في البنوك التجارية، هذه الأخيرة التي وصلت إلى درجة كبيرة من التطور والتعقد في مختلف أنشطتها .

أصبحت البنوك تتعرض حسب طبيعة أنشطتها للعديد من المخاطر أبرزها المخاطر التشغيلية، وقد أصبح أكبر تحدي بالنسبة لها في الوقت الآني هو مدى قدرتها على التعامل مع هذه المخاطر مراقبتها وإدارتها، ومن هنا اتضح أن أهم أسباب وعوامل ظهور هذه المخاطر يعود إلى الضعف الذي يشهده القطاع البنكي في ضبط وإدارة المخاطر بشكل وصورة جيدة. وعلى ضوء ذلك جاءت لجنة بازل للرقابة المصرفية الدولية بمجموعة وثائق متعلقة بإدارة المخاطر المصرفية وأسس الرقابة الداخلية والخارجية .

وباعتبار الرقابة الداخلية في البنوك الجزء الرئيسي من الرقابة المصرفية الشاملة أوليت بالاهتمام الكبير من الإدارات المسؤولة عن البنك كونها العنصر الأساسي في منع وصد وتحجيم المخاطر والأخطار التي تتعرض لها البنوك بشكل يومي، وبتعدد أنواع المخاطر المتعرض لها كانت للمخاطر التشغيلية الدور الأهم والأبرز في تشكيل طبيعة وحدود المخاطر التي تتعرض لها البنوك مما جعلت من عملية تقييم الرقابة الداخلية ومعرفة مدى فعاليتها في رصد وتقييم المخاطر وإدارتها العنصر الرئيسي في عملية المراجعة الداخلية

أمام تزايد الاهتمام العالمي بالنظام الرقابي وإدارته للمخاطر في البنوك بصفة عامة والمخاطر التشغيلية فيها بصفة خاصة تعمل الجزائر كغيرها من الدول على تجسيد أنظمة رقابة فعالة وقد تم إصدار نظام الرقابة الداخلية 08/11 المؤرخ ب 28-11-2011 الذي جاء بأوامر صارمة وملزمة للبنوك والمؤسسات المالية في الجهاز المصرفي الجزائري بهدف تكوين أنظمة الرقابة الداخلية التي تمكنها من تقدير وتقييم مخاطرها بشكل موضوعي .

1- إشكالية الدراسة :

من خلال ما سبق تبرز معالم الإشكالية لهذه الدراسة كالآتي:

تعتبر المخاطر التشغيلية من أكثر المخاطر التي تتعرض لها البنوك، وبوجود اهتمام دولي بإدارة المخاطر وزيادة أهمية دور الرقابة الداخلية في الكشف المسبق لها ذلك من خلال المساهمة في تحديد وتقييم هذه المخاطر ومعالجتها .

ما مدى فعالية تقييم نظام الرقابة الداخلية في تغطية المخاطر التشغيلية في البنوك حسب نظام 08/11 ؟ و ما واقع ذلك على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة ونزه تبسة ؟

1-1- التساؤلات الفرعية :

من خلال الإشكالية السابقة يمكن طرح عدة تساؤلات فرعية نذكر منها ما يلي :

1. ما أهمية نظام الرقابة الداخلية في البنوك، وما هي مقوماته ؟
2. ما المقصود بالمخاطر التشغيلية، وكيف يتم قياسها في البنوك ؟
3. ما أهم أسس تقييم نظام الرقابة الداخلية للمخاطر التشغيلية في البنك ؟
4. ما هو واقع استخدام نظام الرقابة الداخلية لتغطية المخاطر التشغيلية حسب نظام 08/11 لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ونزة - تبسة ؟

2- فرضيات الدراسة :

من أجل معالجة إشكالية هذه الدراسة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

1. **الفرضية الأولى :** يعتبر نظام الرقابة الداخلية عنصر أساسي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛
2. **الفرضية الثانية**: يضمن تقييم نظام الرقابة الداخلية كفاءة واستقرار بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛
3. **الفرضية الثالثة:** يساهم نظام الرقابة الداخلية في إدارة المخاطر التشغيلية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛
4. **الفرضية الرابعة:** يسمح نظام الرقابة الداخلية فعال تقييم وضبط جميع المخاطر التشغيلية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛
5. **الفرضية الخامسة:** يساهم تطبيق نظام 08/11 في زيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية في تقييم وتغطية المخاطر التشغيلية منها في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

3- دوافع اختيار الموضوع : يمكن حصرهم الأسباب لاختيار هذا الموضوع فيما يلي:

3-1- الأسباب الذاتية : وتتمثل فيما يلي:

- الرغبة في اكتساب معارف جديدة في مجال الرقابة الداخلية وتأثيرها على المخاطر التشغيلية البنكية وتقييم فعاليتها ؛
- العمل على تكوين علمي جيد والبحث في مجال تخصص الرقابة البنكية ومدى فعاليتها على إدارة المخاطر ؛

3-2- الأسباب الموضوعية : وتتمثل فيما يلي:

- قلة الدراسات والأبحاث في هذا المجال بشكل خاص ؛
- أهمية موضوع الرقابة الداخلية البنكية واعتباره موضوع العصر الأكثر جدلا ؛
- حيوية الموضوع بحد ذاته باعتباره من مواضيع الساعة؛
- الدور الفعال للرقابة الداخلية كأداة للتخفيض والحد من مخاطر التشغيل؛

4- أهمية الدراسة:

تعود أهمية الدراسة إلى حاجة البنوك والمؤسسات المالية بصفة عامة إلى محيط رقابي فعال يساهم في تحسين وتطوير أداء المؤسسة ويساعد على تحقيق الأهداف المؤطرة وكذا تفادي المخاطر التي تتعرض لها، ولعل أكثر ما يؤثر في أداءها ما تتعرض له من مخاطر تشغيلية نظرا لاعتمادها على التكنولوجيا وأنظمة الحاسوب هذا الذي يستدعي مراقبتها وتدقيقها وتقييمها من قبل نظام الرقابة الداخلية.

5- الأهداف الدراسة :

يمكن إيجاز الأهداف الجوهرية لهذه الدراسة فيما يلي:

- التعرف على نظام الرقابة الداخلية في البنوك وإبراز مدى أهميتها ؛
- التعرف على المخاطر التشغيلية البنكية أسبابها وأسس إدارتها ؛
- إبراز أهمية نظام الرقابة الداخلية في تحديد المخاطر التشغيلية وتقييمها والحد منها حسب نظام 11-08 .

6- منهج الدراسة وأدوات التحليل :

تستدعي طبيعة الدراسة استخدام مناهج مختلفة تفي بأغراض الموضوع، فيكون منهج وصفي تحليلي بالنسبة للفصلين الأولين، كذلك بالنسبة للدراسة الميدانية أين تم المزج بين الوصف والتحليل وتمت الاستعانة بمنهج دراسة الحالة وذلك للتطرق لتوجهات بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري في التطبيق الفعال لنظام الرقابة الداخلية وكيفية تقييمها للمخاطر التشغيلية وفق نظام 08/11 لتحقيق الأهداف الموضوعة من قبل البنك المركزي. وقد تم استخدام أدوات جمع البيانات الممثلة في تقديم استبيان لجمع المعلومات تم تقديمها لموظفي البنك، وتحليل نتائجه عن طريق استعمال برنامج spss.

7- حدود الدراسة :

من أجل محاولة الإحاطة بالإشكالية الرئيسية لموضوع الدراسة وفهم جوانبها المختلفة تم تحديد زماني ومكاني لها حيث:

- **المجال الزماني:** مضمون ونتائج الدراسة الميدانية مرتبط بزمن إجراء الدراسة المتمثل في شهر جوان2020.
- **المجال المكاني**: اقتصرت هذه الدراسة على استقصاء أراء بعض عاملي بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة – ونزة - تبسة –

8- صعوبات الدراسة :

من العوائق التي واجهتنا :

- قلة الأطروحات والرسائل الخاصة بالموضوع في المكتبات .
- قلة المراجع الخاصة بالمخاطر التشغيلية .
- فيروس covid-19 والانقطاع عن الاتصال بالجامعة والمؤسسة محل الدراسة الميدانية بسببه.
- غياب بعض موظفي البنك وخروجهم في عطل استثنائية .

9- الدراسات السابقة:

1. **الدراسات السابقة باللغة العربية:**

1-1 برابح بلال **:تقييم دور المراجع الداخلي في تحسين دور الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية –دراسة عينة من المراجعين الداخليين**-مذكرة نيل شهادة ماجستير،شعبة علوم تسيير تخصص محاسبة، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس،2014-2015؛

2-1 بوطورة فضيلة **: دور نظام الرقابة الداخلية في الرصد والكشف المسبق لمخاطر القروض –بنك الفلاحة والتنمية الريفية** –رسالة نيل شهادة الدكتوراء في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2015-2016؛

3-1 عامر حاج دحو**:التدقيق القائم على تقييم مخاطر الرقابة الداخلية ودوره في تحسين أداء المؤسسة –عينة من المؤسسات الاقتصادية لولاية معسكر -** رسالة نيل شهادة الدكتوراء، شعبة علوم التسيير، تخصص تسيير محاسبي وتدقيق، جامعة احمد دراية، إدرار،2017-2018؛

أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة : ويمكن إيجازها فيما يلي:

أوجه الإختلاف والتشابه بين الدراسة الحالية والدراسات العربية :

- **أوجه التشابه :** هناك أوجه تشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة العربية والتي يمكن إيجازها فيما يلي: ساهمت مختلف الدراسات السابقة في إبراز المفاهيم الأساسية لنظام الرقابة الداخلية وتبيان مدى أهميته في مختلف المؤسسات المالية بصفة عامة والمؤسسات البنكية بصفة خاصة، مع توضيح مختلف المخاطر التي تتعرض لها مسبباتها
- **أوجه الاختلاف :** هناك أوجه اختلاف بين الدراسات السابقة العربية وبين الدراسة الحالية والتي يمكن إيجازها فيما يلي : رغم تماثل مضمون الموضوع في مختلف الدراسات إلا أنها شهدت اختلاف من حيث النتائج وكذا أن الدراسة الحالية سلطت الضوء بطريقة خاصة على نوع الخطر حيث تم التركيز هنا على المخاطر التشغيلية وكيفية تقييمها وإدارتها من قبل نظام الرقابة الداخلية البنكية .

2. الدراسات السابقة الأجنبية :

- دراسة **williams R.Kinney,Jr** بعنوان: **" Auditing Risk Assessment and Risk Management processes "The Accounting Review Supplément 2002.Vol .77.No.**

أوجه الإختلاف والتشابه بين الدراسة الحالية والدراسات الاجنبية :

- **أوجه التشابه:** عند التخطيط للرقابة يجب أن يتم تقييم الخطر وتحديد الرقابة المناسبة لتخفيفه وتحديد مستوى الخبرة المطلوبة لتنفيذ الأنشطة، كما انه كلما كان نظام الرقابة الداخلي قوي وفعال كان بالإمكان التقليل من الخطر ومواجهته.
- **أوجه الاختلاف:** تركيز الدراسة الحالية على المخاطر التشغيلية البنكية ومدى فعالية الرقابة الداخلية في تقييم وإدارة هذه المخاطر. ودور نظام الرقابة الداخلية الفعال في التقليل والحد من هذه المخاطر كما تم تسليط الضوء على دور نظام الرقابة الداخلية الجزائري وفعاليته في ذلك من خلال نظام 11-.08 .

10- هيكل الدراسة :

لإنجاز البحث قمنا بتقسيمه إلى قسمين حيث احتوى الأول على فصلين نظريين والثاني فصل تطبيقي تسبقهم مقدمة تشتمل على مختلف الأبعاد الأساسية للموضوع وإشكاليته، وتتعقبهم خاتمة تلم نتائج البحث ومجمل التوصيات المستمدة من النتائج المتوصل إليها، وجاءت فصول المذكرة كالتالي :

- **الفصل الأول** :

سيتناول الفصل الأول المفاهيم النظرية للرقابة الداخلية في البنوك وقد تم تقسيمه إلى مبحثين أساسيين تناول المبحث الأول أساسيات نظام الرقابة الداخلية في البنوك من خلال ثلاث مطالب تضمنت ماهية الرقابة الداخلية في البنوك، مدخل لنظام الرقابة الداخلية في البنوك، مقومات نظام الرقابة الداخلية في البنوك بالنسبة للمبحث الثاني خصص بدراسة المخاطر البنكية وقد تضمن أيضا ثلاث مطالب ماهية المخاطر البنكية، أساسيات حول المخاطر التشغيلية في البنوك، إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك.

- **الفصل الثاني :**

سيتناول الفصل الثاني دراسة تقييم نظام الرقابة الداخلية للمخاطر التشغيلية البنكية وقد اشتمل على مبحثين أساسيين تمثل الأول في عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية في البنك وأساسياتها ضم ثلاث مطالب تنص على دراسة تقييم نظام الرقابة الداخلية في البنوك وفهمه وأساليب وطرق تقييم نظام الرقابة الداخلية في البنوك ومجالات تقييم نظام الرقابة الداخلية في البنوك أما المبحث الثاني اهتم بعملية تقييم نظام الرقابة الداخلية للمخاطر التشغيلية في البنك وقد قسم إلى ثلاث مطالب أساسية تضمنت أسس تقييم نظام الرقابة الداخلية للمخاطر التشغيلية في البنوك وعلاقة نظام الرقابة الداخلية بإدارة المخاطر التشغيلية في البنوك ودور نظام الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر التشغيلية.

- **الفصل الثالث :**

سيتم التطرق فيه إلى الدراسة التطبيقية لتجسيد الواقع النظري المحدد في الفصلين السابقين وقد تضمن ثلاث مباحث أساسية، في المبحث الأول سيتم التطرق إلى واقع نظام الرقابة الداخلية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR حسب 08/11 وضم مطلبين تمثلا في تقديم عام لنظام 08/11 المتعلق بالرقابة الداخلية بالبنوك والمؤسسات المصرفية وتقديم لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR. المبحث الثاني تضمن الطريقة والأدوات المستعملة في الدراسة الميدانية وفي المبحث الأخير تضمن تحليل ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية .

وستختتم الدراسة بخاتمة تبرز أهم النتائج والتوصيات المتعلقة بالموضوع، إضافة إلى تقديم مقترحات وعناوين جديدة لبحوث مستقبلية ذات صلة وامتداد للموضوع.

الفصل الأول:

الاطار النظري لنظام الرقابة الداخلية في البنوك

الفصل الأول الإطار النظري لنظام الرقابة الداخلية في البنوك

تمهيد :

إن توسع وتطور المؤسسات الصرفية، وتشعب وظائفها وتزايد درجة تعقيدها، كان السبب الرئيسي في ظهور عملية الرقابة وتطورها إلى وضعها الحالي ذلك لأنها تعتبر من أهم وظائف التسيير داخل المؤسسة المصرفية.

تعتبر الرقابة بمثابة وظيفة دائمة ومستمرة، ينبغي القيام به في كافة مجالات النشاط الإنساني من حيث اعتبارها نظاما لضبط الأداء وضمان لتحقيق الأهداف السابق تحديدها؛

ويشمل مفهوم نظام الرقابة الداخلية الخطط والأساليب التنظيمية المتبعة من قبل المؤسسة المصرفية لحماية أصولها وسجلاتها وضمان دقة البيانات والمعلومات؛

كما وباعتبار أن المؤسسات المصرفية أكثر عرضة للمخاطر فإنه يقع على عاتقها إقامة نظام سليم للرقابة الداخلية والمحافظة عليه والتأكد من سلامة تطبيقه وتغطيته لكافة المخاطر عامة وللمخاطر التشغيلية بصفة خاصة ذلك باعتبارها أهم المخاطر المصرفية التي تواجه البنوك في عصرنا الحالي لما لها من دور بارز في تشكيل طبيعة وحدود المخاطر التي تتعرض لها هذه الأخيرة .

من خلال هذا تم تقسيم الفصل الأول إلى مبحثين أساسيين تحت العناوين التالية :

- **المبحث الأول: أساسيات حول نظام الرقابة الداخلية في البنوك**
- **المبحث الثاني: مدخل إلى المخاطر البنكية**

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الرقابة الداخلية

يعتبر موضوع الرقابة الداخلية العنصر الأساسي الذي يبرز أهمية وجود نظام سليم في مختلف المؤسسات بصفة عامة، وفي البنوك بصفة خاصة؛ يضمن هذا الأخير تحقيق مختلف الأهداف بفعالية وكفاءة جيدة؛ بالتالي فوجود رقابة داخلية سليمة وصحيحة تساهم في التصدي لمختلف التلاعبات وعمليات الغش وتساهم في تجنب الوقوع في الأخطاء .

ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى ثلاث مطالب أساسية تتمثل في:

1. ماهية الرقابة الداخلية في البنوك
2. مدخل لنظام الرقابة الداخلية في البنوك
3. مقومات نظام الرقابة الداخلية في البنوك

المطلب الأول : ماهية الرقابة الداخلية في البنوك

تلعب الرقابة الداخلية دورا فعال وذو أهمية كبيرة داخل كل مؤسسة وذلك راجع للتطورات الأعمال وتنوع المؤسسات فأصبح من الصعب القيام بالرقابة الشخصية .

أولا : تعريف الرقابة الداخلية في البنوك

- عرف معيار التدقيق الدولي رقم 315 سنة 2013 الرقابة الداخلية على أنها العملية المصممة والمنفذة من قبل أولائك المكلفين بالرقابة والإدارة والموظفين الآخرين لتوفير تأكيد معقول بشان تحقيق الأهداف فيما يتعلق بموثوقية تقديم التقارير المالية وفاعلية وكفاءة العمليات والامتثال للقوانين والأنظمة المطبقة.[1]
- عرفت لجنة طرائق التدقيق المنبثقة من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين الرقابة الداخلية أنها تشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في المشروع بهدف حماية أصوله وضبط ومراجعة البيانات والتأكد من دقتها ومدى الاعتماد عليها وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية.[2]
- الرقابة الداخلية ما هي إلا تجزئة للعمل وتقسيمه إلى مراحل بين موظفي البنك وهي وسيلة تنظيمية تسير بها مراجعة عمل كل موظف بواسطة موظف أخر وبواسطة وسائل أخرى لغرض التثبت من صحة الأرقام والقيود في الدفاتر الأمر الذي يترتب عليه احتمال منع الخطاء والغش وسرعة اكتشافها عند الحدوث .[3]
- الرقابة الداخلية في البنوك تشمل عملية الضبط الداخلي الهادف إلى حماية أصول البنك من السرقة والتلاعب والاختلاس كما تشمل الرقابة الإدارية التي تهدف إلى رفع كفاءة العاملين وتشجيعهم على التمسك بما يصدر إليهم من تعليمات.[4]

وكمستخلص للتعاريف السابقة يمكن القول أن الرقابة الداخلية ما هي إلا عملية أساسية مهمة في المؤسسات المصرفية والبنوك تشمل مجموعة من الخطط التنظيمية والوسائل والمقاييس والإجراءات تهدف إلى المحافظة على الأصول والتأكد من دقة البيانات المحاسبية وتساهم في رفع كفاءة العاملين كما تهدف إلى تقييم فعالية الأداء وهذا ما يؤدي إلى حماية البنك من الوقوع في الأخطاء.

---

1 Hightower. Rose,**Internal Controls policies and procedures**, John Wiley and sons, Ine , New jersey , 2009 , p:27.

2 أمين خالد عبد الله ، **تدقيق و الرقابة في البنوك** ، معهد الدراسات المصرفية ، دائر وائل للنشر،الاردن ،1998، ص:163.

3 محمد بوتين ، **المراجعة و مراقبة الحسابات من النظرية الى التطبيق** ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003، ص:70.

4 خالد أمين عبد الله ، نفس المرجع ص:.436

ثانيا : أهمية وأهداف الرقابة الداخلية في البنوك

01.أهمية الرقابة الداخلية في البنوك

أن الرقابة الداخلية لها أهمية بالغة في كل المنشات الاقتصادية بما في ذلك البنوك نتيجة ظهور الإدارة العلمية الحديثة بمفاهيمها وأساليبها المتطورة فنمت بذلك الرقابة الداخلية نموا واضحا واتسع مجال عملها وازدادت أهميتها وذلك حسب الأسباب التالية:

- إن البنوك تقترض الأموال بشكل ودائع مختلفة لتقوم بإقراضها وهناك حركة مستمرة على حسابات المودعين مما يستدعي معرفة حساباتهم بعد كل عملية ذلك للوقوف على مراكزهم المالية .
- حجم العمليات التي تنفذها المصارف كبيرة جدا سواء بقياس العدد أو القيمة كما أن عمليتها متنوعة لذلك يجب أحكام الرقابة عليها .
- تتم عمليات البنوك بشكل مستمر وعلى نطلق واسع مما يستلزم وجود نظام محاسبي ورقابي محكم يؤكد سلامة ودقة العمليات .
- تلعب البنوك دورا مهما في الحياة الاقتصادية لأي بلد إذ تعتبر حلقة وصل بين المودعين والمقترضين وتقوم باستخدام الأموال في القطاعات الاقتصادية المختلفة وتعكس حالة البنوك مدى استقرار الوضع الاقتصادي وانتظام السياسة المصرفية .
- أن قيمة حقوق المودعين في البنوك تتجاوز بأضعاف عديدة قيمة حقوق المساهمين بمعنى أن ملكية موجودات البنك هي في غالبيتها للمودعين.[1]

2. الأهداف الرقابة الداخلية في البنوك :

تعددت وتنوعت الأهداف الرقابة الداخلية في البنوك نوجز أهمها في ما يلي :

- زيادة درجة المصداقية والثقة في القوائم المالية وما تتضمنه من معلومات.
- تحقيق الكفاءة والفعالية في العمليات .
- حماية موجودات المنظمة من الاختلاس والتلاعب مع المحافظة على حقوق الغير فيها.
- التأكد من صحة الكشوفات المحاسبية حتى يمكن الاعتماد عليها في رسم السياسات الإدارية.
- تحقيق الالتزام بالقواعد والقوانين والإجراءات المنظمة للعمل.[2]

ثالثا : أنواع الرقابة الداخلية في البنوك

تم تقسيم الرقابة الداخلية في البنوك إلى نوعين مهمين يتمثلان في الرقابة الداخلية الإدارية والرقابة الداخلية المحاسبية وفي ما يلي شرح لكل نوع :

1. الرقابة الداخلية الإدارية :

1-1. تعريفها

عرفت لجنة معايير المراجعة الرقابة الإدارية أنها خطة تنظيم وما يرتبط بها من إجراءات وأساليب تختص بالعملية الإدارية والتي تقود الإدارة إلى فرض سلطتها وتحكمها من هذه العمليات ومنه الرقابة الإدارية هي خطة التنظيم الطرق الإجراءات المتعلقة بالكفاءة ومدى الالتزام بالسياسات الإدارية .[3]

2-1. عناصر الرقابة الداخلية الإدارية :

- تحديد الأهداف العامة الرئيسية للبنك وكذلك الأهداف الفرعية على مستوى الإدارات والأقسام التي تساعد في تحقيق الأهداف العامة الرئيسة .

1 بوطورة فضيلة ،**دور نظام الرقابة الداخلية في الرصد و الكشف المسبق لمخاطر القروض** ،رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتورا ، علوم اقتصادية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ،2015-2016،ص:234.

2 فتحي رزق السوافيري و آخرون ،**الاتجاهات الحديثة في المراقبة و المراجعة الداخلية** ،دار الجامعية الجديدة للنشر الاسكندرية ، مصر ، 2002، ص ص 11-12.

3 غسان فلاح المطارنة ،**تدقيق الحسابات المعاصر** ، المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن،2006،ص:206.

- وضع نظام لرقابة الخطة التنظيمية في البنك لضمان تحقيق ما جاء بها من إجراءات وخطوات وبالتالي تحقيق الأهداف الموضوعة.
- وضع نظام لتقدير عناصر النشاط في البنك على اختلاف أنواعها بشكل دوري في بداية كل سنة مالية لتكون هذه التقديرات الأساس في عقد المقارنات وتحديد الانحرافات السلبية بصفة خاصة.
- وضع نظام خاص لعملية اتخاذ القرارات يضمن سلامة اتخاذها بما يتعارض مع مصالح البنك وما يهدف إلى تحقيقه من الأهداف وما يصل إليه من نتائج وعلى أساس أن أي قرار إداري لا يتخذ إلا بناءا على أسس ومعايير معينة وبعد دراسة وافية تبرر ضرورة اتخاذ مثل هذا القرار .[1]

2. الرقابة الداخلية المحاسبية :

1-1. تعريفها :

تشمل الخطة التنظيمية وجميع الوسائل والإجراءات الهادفة إلى اختبار البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر والحسابات ودرجة الاعتماد عليها ويضم هذا النوع وسائل متعددة على سبيل المثال إتباع نظام القيد المزدوج، استخدام حسابات المراقبة وإتباع موازين المراجعة الدورية وإتباع نظام المصادقات واعتماد قيود التسوية من موظف مسؤول ووجود نظام مستندي سليم وإتباع نظام التدقيق الداخلي وفصل الواجبات الخاصة بموظف الحسابات عن الواجبات المتعلقة بالإنتاج والتخزين.[2]

2-2. عناصر الرقابة الداخلية المحاسبية :

- وضع نظام محاسبي متكامل وسليم حسبة طبيعة نشاط البنك ؛
- تصميم نظام مستندي متكامل وملائم لعمليات البنك ؛
- وضع نظام لإعداد موازين مراجعة بشكل دوري للتحقق من دقة ما تم تسجيله من بيانات ومعلومات خلال الفترة المعد فيها ميزان المراجعة ؛
- وضع نظام ملائم لمقارنة بيانات السجلات المسؤولة عن أصول البنك مع نتائج الجرد الفعلي للأصول الموجودة في حيازة المؤسسة على أساس دوري ويتبع ذلك ضرورة فحص ودراسة أسباب أي اختلافات قد تكشفها هذه المقارنة ؛
- وضع نظام لاعتماد نتيجة الجرد والتسويات الجردية في نهاية الفترة من مسؤول واحد أو أكثر في المؤسسة .[3]

المطلب الثاني : مدخل لنظام الرقابة الداخلية في البنوك

يلزم على إدارة كل مؤسسة مصرفية إقامة نظام سليم للرقابة الداخلية ومن مسؤوليتها الحفاظ والتأكد من سلامة هذا النظام لما يتضمنه من أهمية بالغة داخل كل مؤسسة مصرفية

أولا : مفهوم نظام الرقابة الداخلية في البنوك

1. تعريف نظام الرقابة الداخلية في البنوك

- نظام الرقابة الداخلية هو نظام الفحص الداخلي المطبق من قبل البنك من اجل تمكين إدارة البنك من السيطرة على النشاطات التشغيلية والمالية والتي تكون من مسؤوليتها .[4]
- حسب المعيار الدولي 400 يعني نظام الرقابة الداخلية جميع السياسات والإجراءات التي تتبناها الإدارة في البنك للمساعدة على تحقيق أغراض الإدارة في التأكد إلى الحد العملي المناسب من أداء الأعمال بكفاءة عالية بما في ذلك تنفيذ السياسات الإدارية وحماية الأصول ومنع الغش والخطأ أو اكتشافه ودقة واكتمال السجلات والدفاتر المحاسبية وإعداد معلومات مالية يمكن الاعتماد عليها في الوقت المناسب .[5]

---

1 كمال مصطفى الدهراوي ، محمد السيد سرايا ، **دراسة متقدمة في المحاسبة و المراجعة** ، المكتبة الجامعية الحديثة ، الاسكندرية ، مصر ، 2006،ص ص:233-234.

2 امين خالد عبد الله ،مرجع سابق ،1998،ص 163.

3 كمال مصطفى الدهراوي ، محمد السيد سرايا ، مرجع سابق ، 2006،ص ص:233-234.

4 امين السيد لطفي ، **التطورات الحديثة في المراجعة** ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، 2003، ص 197.

5 فتحي رزق السوافيري و اخرون ، مرجع سابق ، 2002، ص 12.

- حسب تعريف المعهد الكندي للمحاسبين المعتمدين نظام الرقابة الداخلية هو تلك الخطة التنظيمية والطرق والمقاييس المعتمدة داخل البنك من اجل حماية الأصول وضمان دقة وصدق البيانات المحاسبية والمحافظة على السير وفقا للسياسات المرسومة.[1]
- مجموعة أنظمة تمارس من خلال إدارة التدقيق تهدف إلى تمكين إدارة البنك من الإحاطة بكيفية سير الأعمال من الجهات التابعة لها.[2]
- لجنة COSO تعرف الرقابة الداخلية بأنها عمليات تنفذ بواسطة مجلس إدارة المنظمة أو الإدارة وكل الموظفين وتصمم لتكون بمثابة ضمان معقول لتحقيق الأهداف التالية :
  - الاعتماد على القوائم المالية
  - الالتزام بتطبيق القوانين والتشريعات
  - كفاءة وفاعلية العمليات

بناءا على ما سبق يمكن القول أن نظام الرقابة الداخلية في البنوك ما هو إلا مجموعة من الخطط والإجراءات التنظيمية التي تتبناها الإدارة من اجل المحافظة على السير الحسن للبنك وحمايته من كل المخاطر الداخلية.

2. خصائص نظام الرقابة الداخلية :

يتميز نظام الرقابة الداخلية بمجموعة من الخصائص تتمثل في ما يلي :

- **الوضوح :** يجب أن تكون المعايير الذي يبنى عليها نظام الرقابة الداخلية مقبولة وواضحة للأطراف المعنيين بالقيام بعملياتها .
- **المرونة** : بما أن المؤسسة المصرفية موجودة في محيط ديناميكي يجب عليها التكيف معه عن طريق التغيير في الخطط والذي يتبعه تغيير في الأهداف مما يستوجب عليه تعديل معايير الرقابة بشكل يتوافق مع التغييرات الحاصلة في الخطة .
- **السرعة :** يجب توفير البيانات والمعلومات اللازمة في الوقت المناسب للكشف عن الانحراف والخطاء مبكرا
- **الفعالية:** يقصد بها استخدام نظام رقابي جيد ومتطور وقادر على الكشف عن الأخطاء والانحرافات قبل وقوعها .
- **الموضوعية:** تتمثل الإدارة في مجموعة من الأفراد ومسالة ما إذا كان المرؤوس يقوم بعمله بطريقة سليمة وجيدة وإلا يكون خاضعا لمحددات واعتبارات شخصية مهمة جدا، لان الإدارات والأساليب الرقابية عندما تكون شخصية لا موضوعية تؤثر في الحكم على الأداء.[3]

1 بوطورة فضيلة ، مرجع سابق ، ص 152.
2 وفاء حسين ، **اداء الرقابة الداخلية في جهات القطاع العام في سوريا** ، اطروحة نيل شهادة دكتورا ، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق ، سوريا ، 2015، ص ص : 2-3 .
3 عيد عباد مناور الرشيدي ، **تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية** ، رسالة نيل ماجستير ، جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا،الكويت ، 2010،ص:14.

الشكل 1 : خصائص نظام الرقابة الداخلية

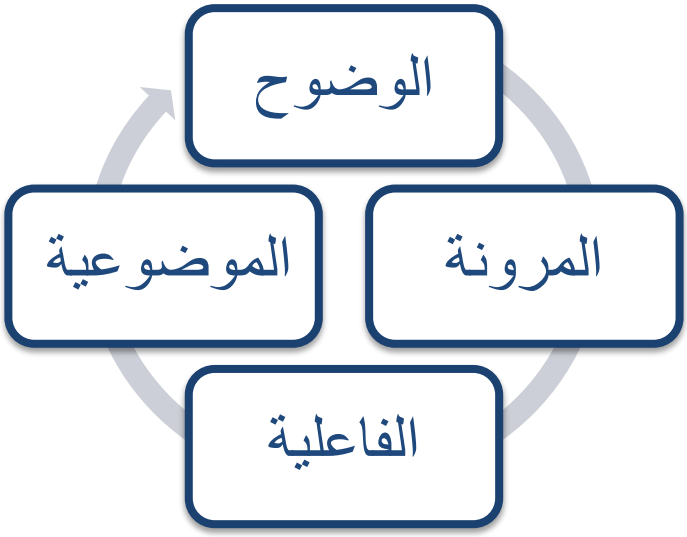

المصدر : من إعداد الطالبتين

ثانيا : الأهداف نظام الرقابة الداخلية في البنوك

لنظام الرقابة الداخلية في البنوك العديد من الأهداف الأساسية التي تسعى لتحقيقها ومن ابرز هذه الأهداف نذكر:

1. **حماية أصول البنك :**

تعني حماية البنك لأصوله وسجلاته حماية فعلية وذلك من خلال الحماية المادية وهي حماية الأصول من الأخطار التي يمكن أن تتعرض لها من جراء العوامل الخارجية من سرقة أو تلف وكذا من خلال الحماية المحاسبية والتي تتمثل في ارتباط السجلات بالحركات الفعلية للأصول وتتضمن جميع تحركاتها حتى يمكن متابعتها بدقة ولابد أن يضمن هذا الهدف وجود عناصر أخرى ممثلة في :

- العنصر البشري : يمثل أهم عنصر في البنك وهنا يدخل مفهوم التامين الاجتماعي وأمن العمال الموظفين .
- العامل التكنولوجي : يجب أن يبقى مسايرا للتطور المعاصر للتكنولوجيا .
- المحافظة على المعلومات السرية : خاصة تلك المتعلقة بأنشطة البنك .

وتأخذ حماية الأصول أشكالا مختلفة لمنع تبديدها وتتحقق هذه الحماية من خلال :

- الوقاية من الأخطاء المعتمدة .
- الوقاية من الأخطاء غير معتمدة .[1]

2. **ضمان صحة ودقة البيانات المحاسبية :**

يعمل هذا الهدف على زيادة درجة المصداقية وبالتالي زيادة درجة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات لأن ضمان نوعية المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية يؤدي إلى زيادة درجة الثقة بها.

وبالتالي يجب على نظام الرقابة الداخلية التأكد من المعلومات المتعلقة بنشاط البنك حيث يجب أن تكون:

1 عبد الفتاح محمد صحن ، كامل سمير ، **الرقابة و المراجعة الداخلية** ،دار الجامعة الجديدة للنشر ، الاسكندرية ، مصر 2001،ص ص : 165-167

- معلومات صادقة حقيقة
- معلومات وبيانات واضحة ومفهومة
- متلائمة مع نشاط وعمل البنك
- تتلائم مع توقيت الاستخدام[1]

3. **رفع الكفاءة الإنتاجية** :

يعد الاهتمام بالكفاءة الإنتاجية وزيادتها وتطويرها من الأهداف الرئيسية لإدارة البنك حيث يمكن أن يلعب نظام الرقابة الداخلية دوره في هذا المجال عن طريق :

- رقابة عناصر الإنتاج
- تقييم نتائج العملية الإنتاجية لتحديد أي خروج عن النظام الخاص بالبنك ومدى تحقق أهدافه عن طريق مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المخطط .
- متابعة مراحل العملية الإنتاجية لتحديد أي خروج عن النظام الخاص بالبنك . [2]

ثالثا : مكونات نظام الرقابة الداخلية للبنوك

يحتوي نظام الرقابة الداخلية للبنوك على مجموعة من القواعد تحكمه والتي من خلالها يمكن الوصول إلى أهدافه، وتتمثل هذه القواعد في مجموعة المكونات التالية:

1. **البيئة الرقابية** : يتم تحديد بيئة الرقابة العامة من ميثاق المؤسسة وتحديد المهام والمسؤوليات مع وجوب التحلي بالمهارات الأخلاقية للموظفين.
2. **تحديد المخاطر** : يجب أن يكون لكل مؤسسة بيئة من المخاطر تتعرض لها وكيفية مواجهتها وتحليلها لتحقيق الأهداف ويتم تقييم الأخطار التي تم تحديدها وفقا لاحتمال حدوثها ومدى الخسارة في حال تحققها .
3. **إجراء أنشطة رقابية :** تساعد في التأكد من أن التدابير التي اتخذتها الإدارة للسيطرة على المخاطر وتحقيق الأهداف تنفذ في الواقع وينبغي أن تكون متكاملة قدر الإمكان ويتم تصميم الضوابط الوقائية لمنع الأخطاء.
4. **المعلومات والاتصال** : يجب تحديد قنوات المعلومات والاتصال حتى يتمكن الموظفين من الحصول على المعلومات التي يحتاجونها لاتخاذ الإجراءات اللازمة.
5. **متابعة وتحديث الإجراءات والأنشطة الرقابية**: تمثل إجراءات مهمة تستعمل في تغطية الرقابة الداخلية[3]

1 فضيلة بوطورة ، **دراسة و تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية** ،رسالة نيل شهادة ماجستير علوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ،2007،ص:20.
2 عبد الفتاح محمد صحن ،فتحي رزق السوافيري ، **الرقابة و المراجعة الداخلية** ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ،2004،ص:144.
3 فتحي رزق السوافيري و اخرون ، مرجع سابق ،2002،ص ص: 19-20.

الشكل 2: مكونات نظام الرقابة الداخلية

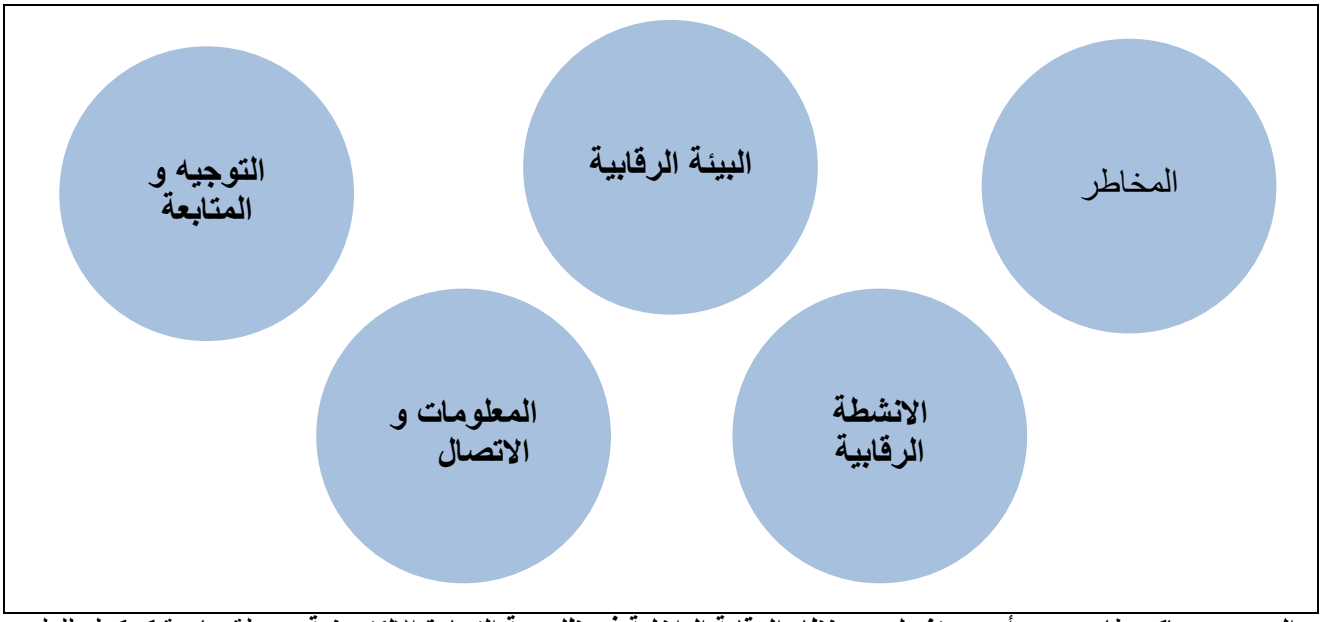

المصدر : ساكر ظاهر عمر أمين، **تفعيل دور نظام الرقابة الداخلية في ظل بيئة التجارة الإلكترونية،** مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 2، العدد 2، العراق،2012، ص، 150.

المطلب الثالث : مقومات نظام الرقابة الداخلية في البنوك

يعتمد نظام الرقابة الداخلية في البنوك على مجموعة من الدعائم أو المقومات الأساسية التي من خلالها يستطيع تحقيق أهدافه ويمكن تقسيم هذه الأخيرة إلى مقومات إدارية وأخرى محاسبية وبوجودها يتم ضمان نجاح وفعالية النظام.

أولا: المقومات الإدارية لنظام الرقابة الداخلية في البنوك

تتضمن المقومات الإدارية على مجموعة من الطرق والوسائل والتي تزيد من كفاءة نظام الرقابة الداخلية تتمثل في ما يلي:

1. هيكل تنظيمي كفء :

يقصد به المخطط التنظيمي الذي يوضح المستويات الإدارية والمهام التي يشغلها كل فرد في البنك ويعتبر وجود هيكل تنظيمي كفء في أي منظمة هو أساس عملية الرقابة والهيكل التنظيمي الكفء هو الذي يتم فيه تحديد المسؤوليات والسلطات المختلفة بدقة وصورة واضحة وتتوقف طبيعة الهيكل على طبيعة البنك وحجمه وعدد قطاعاته وفروعه ويجب أن يكون لكل شخص في الهيكل التنظيمي رئيس يتابعه ويقيم أداءه باستمرار وكذلك إعداد خرائط تفصيلية لكل قسم مع وجود إمكانية تغيير الهيكل التنظيمي مع تغير الظروف المحيطة أي أن يتصف الهيكل بالمرونة. [1]

1-1. مواصفات هيكل تنظيمي كفء :

- أن يتم تفويض السلطات من الأعلى إلى الأسفل وأن تكون السلطة واضحة.
- تطبيق مبدأ الفصل بين المهام وبصفة خاصة السجلات عن الشخص القائم بالوظيفة .
- مرونة الخطة التنظيمية لإمكانية استيعاب أي تغيرات مستقبلية .
- الاستقلال الوظيفي بين الإدارات والأقسام بما لا يمنع التعاون والتنسيق بينهم.

2. مجموعة من العاملين على درجة عالية من الكفاءة :

1 شحاتة السيد شحاتة ، **المراجعة التشغيلية و الرقابة الداخلية** ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ،2008، ص : 81..

يعتبر تواجد مجموعة من العاملين على درجة عالية من الكفاءة والقدرات والثقة عاملا مهما لنظام الرقابة الداخلية وبصفة خاصة في حالة ضعف الضوابط الرقابية، أيضا وحتى في وجود ضوابط رقابة عالية فان ضعف قدرات العاملين والثقة فيهم سوف يترتب عليه محاولات من هؤلاء العاملين للتغلب على هذه الضوابط، أن النظام الجيد للرقابة الداخلية يتطلب برامج تدريبية للعاملين بصفة مستمرة لتثقيف مجتمع الوحدة الاقتصادية.[1]

3. معايير أداء سليمة :

أن وجود هيكل كفء وعمالة مدربة وذات قدرات وكفاءات عالية لا يعني التخلي عن توافر معايير لقياس أداء هؤلاء العاملين وذلك في محاولة لمقارنة الأداء المخطط مع الأداء الفعلي وتحديد الانحرافات والإجراءات الواجب اتخاذها لتصحيح هذه الانحرافات [2]

وأن وضع مستويات الأداء في حد ذاته غير كاف لتحقيق الرقابة الموجودة ما لم يصاحب ذلك مراجعة الأداء بغية التأكد من الالتزام بهذه المستويات وإتباع الإجراءات الموضوعة ولتحديد الانحرافات يجب التعرف على أسبابها واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتصحيح الخطاء.

4. مجموعة من السياسات والإجراءات لحماية الأصول :

من الدعامات الرئيسة لنظام الرقابة الداخلية وجود مجموعة من السياسات والإجراءات بقصد الحماية الكاملة للأصول ومنع تسربها أو اختلاسها وتزداد أهمية هذه السياسات كلما كان التنظيم الذي تعتمده المنظمة لا مركزي حيث هناك بعد في المسافات بين الوحدات فالسياسات الموضوعة التي هي ترجمة للأهداف المخططة بينما الإجراءات تمثل الطريقة التي تنفذ بها تلك السياسات الموضوعة وبصورة أخرى فان السياسة هي الهدف الذي يسعى إليه البنك أما الإجراء فهو طريقة تنفيذ الهدف.

كل من السياسة والإجراء أداة جيدة لنظام الرقابة الداخلية ويتطلب حماية الأصول ومنع تبديدها توافر إجراءات للضبط الداخلي بين الأقسام والتقارير المتداولة بينهم فقد تكون هذه الإجراءات في صورة رسومات معينة واضحة تحدد مساراتها وكيفية تنفيذها[3]

5. قسم المراجعة الداخلية :

من متطلبان نظام الرقابة الداخلية الجيد وجود قسم كتنظيم إداري داخل الوحدة الاقتصادية يطلق عليه قسم المراجعة الداخلية مهمته التأكد من تطبيق كافة الإجراءات واللوائح والسياسات التي تم وضعها بواسطة الإدارة وأيضا التأكد من دقة البيانات المحاسبية التي يوفرها النظام المحاسبي وأيضا التحقق من عدم وجود أوجه تلاعب أو مخالفات .

بالتالي فان المهمة الرئيسية لقسم المراجعة الداخلية هي التأكد من تطبيق وانجاز مهمات نظام الرقابة الداخلية .[4]

6. أنظمة التكاليف المعيارية :

التكاليف المعيارية تمثل معايير محددة مسبقا فهي الأهداف تسعى الإدارة إلى تحقيقها لان غياب المعايير المحددة مسبقا يدفع بالمسئولين إلى مقارنة الأداء الفعلي للفترة الحالية بأداء الفترات السابقة والنتيجة هي عدم الكشف عن عناصر عدم الكفاءة التي كانت موجودة في التكاليف الفعلية خلال العقد الأخير ازداد دور الأنظمة المتطورة لتخصيص التكاليف غير مباشرة وذلك بهدف زيادة كفاءة وفعالية النظام المحاسبي في توفير

1 فتحي رزق السوافيري و اخرون ، مرجع سابق ، 2002، ص: 33
2 فتحي رزق السوافيري و اخرون ، مرجع سابق ، ص: 34.
3 فتحي رزق السوافيري ، نفس المرجع ،ص:34.
4 فتحي رزق السوافيري و اخرون ، مرجع سابق ،ص : 35.

المعلومات لمتخذي القرارات سواء في مجال التسعير أو تقييم الأداء أو في مجال المفاضلة بين المتطور هو اعتماده على وجود علاقة قوية بين ما يتم تخصيصه من تكاليف غير مباشرة على وحدات الإنتاج وبين درجة استفادته من الأنشطة التي تشارك في تصنيعها عكس ما تفترضه أنظمة التكاليف المعيارية من وجود علاقة بين احد مستويات التخصيص التقليدي وبين درجة استفادة وحدات الإنتاج من عناصر التكلفة من جهة أخرى .[1]

ثانيا : المقومات المحاسبية لنظام الرقابة الداخلية

يسمح نظام الرقابة الداخلية لنظام المعلومات المحاسبية من توليد معلومات ذات مصداقية ومعبرة عن وضعية البنك وفي ما يلي أهم المقومات المحاسبية الداعمة لنظام الرقابة :

1. **الدليل المحاسبي :**

يتجلى الدليل المحاسبي في عمليات تبويب الحسابات بما يتلائم مع طبيعة الوحدة الاقتصادية ونوع النظام المحاسبي المستخدم والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها حيث يتم تقسيم الحسابات إلى رئيسية وأخرى فرعية كما يتم شرح كيفية تشغيل هذا الحساب وبيان طبيعة العمليات التي تسجل فيه .

و يعتمد تبويب الحسابات المستخدمة على درجة معينة من التفصيل تكون ضرورة لجميع البيانات لتشغيلها في مرحلة تالية وأيضا لتحويلها إلى معلومات تكون مفيدة في عمليات اتخاذ القرار بواسطة أداء الوحدة الاقتصادية

و بصفة عامة ينبغي مراعاة بشان إعداد الدليل المحاسبي ما يلي :

- أن يعكس الدليل المحاسبي بما يشمله من حسابات نتائج أعمال الوحدة الاقتصادية ومركزها المالي .
- ضرورة توافر حسابات مراقبة إجمالية هدفها ضبط الحسابات الفرعية بدفاتر الأستاذ .[2]

2. **الدورة المستندية :**

لتحقيق نظام جيد للرقابة الداخلية يلزم وجود دورة مستنديه على درجة عالية من الكفاءة طالما أنها تمثل المصدر الأساسي للقيد وأدلة الإثبات ولذلك يجب عند تصميم المستندات مراعاة النواحي القانونية والشكلية بالإضافة إلى أن يحقق المستند المعين الهدف من تصميمه وتداوله وأيضا ترقيم المستندات لتسهيل عملية الرقابة وضمان عدم ازدواجية المستندات تحقيقا للرقابة من جهة ومنع المسؤولية المزدوجة عنها كذلك ينبغي للمستندات أن تتميز بالوضوح والبساطة في التصميم والاستخدام، فإنشاء الدورة المستندية يمثل أساس يجب المحافظة عليه .[3]

3. **المجموعة الدفترية :**

تعتبر المجموعة الدفترية المصدر الأساسي للقيد وأداة الإثبات خاصة دفتر اليومية العامة وما يرتبط به من يوميات مساعدة وذلك وفق طبيعة المنظمة وأنشطتها تعد وتجهز مجموعة دفترية متكاملة تراعي النواحي القانونية كذلك يجب مراعاة بعض المتطلبات الرئيسية عند تجهيز المجموعة الدفترية مثل ترقيم الصفحات قبل استعمالها لأغراض الرقابة والتركيز على إثبات العمليات وقت حدوثها.

كما ينبغي أن تتميز المجموعة الدفترية بالبساطة في التصميم قصد سهولة الاستخدام والاطلاع والفهم وقدرتها على توفير البيانات المطلوبة .[4]

---

1 عبد الفتاح محمد صحن ، مرجع سابق ، ص ص: 194-195.
2 نفس المرجع ، ص -ص :25-26.
3 عبد الفتاح محمد صحن ، محمد السيد سرايا ، مرجع سابق ،2007،ص:378
4 فتحي رزق السوافيري ، مرجع سابق ،ص:27.

4. **الوسائل الالكترونية المستخدمة :**

تعتبر الوسائل الآلية والالكترونية المستخدمة ضمن النظام المحاسبي داخل المؤسسة المصرفية من العناصر الهامة في ضبط وانجاز الأعمال كما هو الحال في آلات العد النقدية، كذلك تزايدت أهمية استخدام الحاسب الآلي في انجاز بعض خطوات الدورة المحاسبية وتحليل البيانات والمعلومات وبالتالي فان استخدام هذه الأدوات من شانه تدعيم الدور الرقابي للنظام المحاسبي المستخدم.

5. **الجرد الفعلي للأصول :**

أغلبية الأصول التي تمتلكها المؤسسة تتميز بالوجود المادي وبالتالي يمكن القيام بعملية الجرد الفعلي لهذه الأصول مثل المحزونات والنقدية والأوراق المالية. تتميز بعض عناصر الأصول المملوكة للوحدة الاقتصادية بإمكانية جردها الفعلي كالنقدية بالخزينة والمخزون والأوراق المالية ومعظم عناصر الأصول الثابتة كما أن نتائج الجرد الفعلي ومقارنتها بالأرصدة المحاسبية إنما يوضح نتائج عملية الرقابة على تلك الأصول[1]

6. **الموازنات التخطيطية :**

تمثل خطة كمية ومالية للبنك ككل ولوحداته الفرعية وذلك خلال فترة زمانية معينة ويمكن القول أن الموازنة ما هي إلا تعبير مالي عن خطة معينة فالموازنة بالإضافة إلى دورها التخطيطي فان لها دور رقابي من خلال إجراء مقارنة بين الأداء الفعلي وما تشمله الموازنة من بيانات تقريرية موضوعة مسبقا ثم تحديد الانحرافات وتحليلها وتحديد المسؤول عنها.

و الموازنة الشاملة تمثل نظام متكامل لرقابة وتقييم الأداء لذلك تتطلب عملية الرقابة باستخدام الموازنات تحديدا دقيقا للتنظيم وأهدافه ووظائفه وكذلك تحديد خطوط السلطة المسؤولية وجود نظام محاسبي سليم ووضع معايير علمية دقيقة .

الشكل 3: مقومات نظام الرقابة الداخلية

المصدر :بلال برابح،**تقييم دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة نيل شهادة ماجستير،شعبة علوم التسيير،تخصص محاسبة،جامعة امحمد بوقرة،بومرداس،2014-2015، ص 22.

1 عبد الفتاح محمد صحن ، فتحي رزق السوافيري ، مرجع سابق ، 2004، ص 193

المبحث الثاني : مدخل إلى المخاطر في البنوك

تمهيد

تواجه المؤسسات المصرفية عدة مخاطر نتيجة توسع أنشطتها التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالمخاطر الأمر الذي يستوجب وضع خطط وإجراءات لإدارة مثلى لهذه المخاطر وذلك لتفاديا لخسائر التي تهدد البنك أو التقليل منها قدر الإمكان، وأصبحت المخاطر التشغيلية وإدارتها من أهم هذه المخاطر.

و من خلال هذا المبحث سيتم التعرض إلى ثلاث مطالب أساسية :

1. ماهية المخاطر البنكية
2. أساسيات حول المخاطر التشغيلية في البنوك
3. إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك

المطلب الأول : ماهية المخاطر البنكية

تتعرض البنوك للعديد من المخاطر المرتبطة بأنشطتها وخدماتها ومن أهم هذه المخاطر وأحدثها تلك المرتبطة بضعف الأنظمة الالكترونية وعمليات الاحتيال وسوء التسيير الإداري وبالتالي فان فهم هذه المخاطر يعتبر امرا ضروريا ليتم التصدي لها .

أولا : مفهوم المخاطر البنكية

تعددت التعاريف للمخاطر البنكية التي تعكس وجهات الباحثين حول هذا المفهوم ومن بين هذه التعاريف ما يلي:

- احتمالية مستقبلة قد تعرض البنك إلى خسائر غير مخطط لها وغير متوقعة مما يؤثر على تحقيق وتنفيذ مهامه وأهدافه مما يؤدي في حال عدم السيطرة عليها إلى القضاء على البنك وإفلاسه .[1]
- هي ظرف أو وضع في العالم الواقعي يوجد فيه تعرض لوضع معاكس وبشكل أكثر تحديدا ويقصد بالمخاطرة حالة تكون فيها إمكانية أن يحدث انحراف معاكس عن النتيجة المرغوبة أو المألوفة .[2]
- المخاطر البنكية تمثل الخسارة المادية المحتملة نتيجة لوقوع حادث معين وقد أشار هذا التعريف بتحديد نوع الخسارة على إنها خسارة مادية .[3]

و رغم تعدد التعاريف للمخاطر البنكية إلا أنها جميعا تؤدي لمعنى واحد هو وقوع مشكلات وخسائر غير متوقعة الحدوث في المستقبل وبالتالي المخاطر حالة من عدم التأكد من وقوع خسائر مستقبلية غير محتملة .

1 سنوسي علي ، محبوب علي ، **ادارة المخاطر التشغيلية في المصارف الاسلامية مصرف السلام نموذجا** ، المجلة العربية في العلوم الانسانية ، جامعة المسيلة ، الجزائر ، مجلد 11، عدد 4 ،ص:400.

2 طارق عبد العال حماد ، **ادارة المخاطر** ،الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، 2007، ص:16.

3 اسامة عزمي سلام شقيري ، تورمي موسى ، **ادارة المخاطر و التامين** ، دار الجامعية ، عمان ، ط1 ، 2007، ص:20.

ثانيا : أنواع المخاطر البنكية

بتعدد العمليات المصرفية وزيادة تعقدها أدى إلى ظهور العديد من المخاطر البنكية التي تواجه البنك في زيادة مردود يته ومن أهمها نذكر :

1. **المخاطر الائتمانية** :

تتعلق دائما بالسلفيات والكشف على حساب أو أي تسهيلات ائتمانية تقدم للعملاء وتنجم عادة عندما يمنح المصرف قروض واجبة السداد في الوقت المحدد في المستقبل ويفشل العميل الإيفاء بالتزامه بالدفع وقت حلول القرض أو عندما يفتح المصرف خطاب اعتماد مستندي لاسترداد بضائع نيابة عن العميل في توفير المال الكامل لتغطية البضائع حين وصولها . [1]

2. **مخاطر السيولة** :

تنشأ في حالتين إما في حالة عدم إمكانية البنك مواجهة السحوبات المفرطة للعملاء من حساباتهم لدى البنك والغير متوقعة أو عدم مقدرته على جذب إيداعات جديدة سواء من زبائن جدد أو عملاء سابقين للبنك وهذا يرجع لضعف السياسات التي يتبعها البنك مما يؤدي به إلى الاقتراض لسد العجز الناجم عن نقص السيولة وهو يقلل نسب فوائد البنك المحتملة .[2]

3. **مخاطر السوق :**

تنحصر في التقلبات السوقية لأسعار الأوراق المالية المختلفة والعقارات حتى مع ثبات الربحية للورقة أو العقار، حيث تتأثر البنوك بهذه التقلبات المفاجئة والسريعة في السوق لان كل التعاملات الحالية من استثمارات في شتى المجالات مرتبطة بالسوق واغلبها تمول من طرف البنوك . [3]

4. **مخاطر سعر الفائدة :**

مخاطر يتحملها البنك بسبب تقديمه قرض بسعر فائدة سائد الآن مغطى بتمويل حصل عليه بسعر فائدة معروف ثم اضطراره خلال اجل القرض إلى إعادة تمويله بسعر فائدة أعلى معروف ثم اضطراره خلال اجل القرض إلى إعادة تمويله بسعر فائدة أعلى فإذا كان سعر الفائدة الذي يفرضه البنك على القرض ثابتا ويرتفع سعر إعادة التمويل فان المردود الصافي الذي يحققه البنك سوف ينخفض وفي حالة أخرى يمكن أن يتعرض البنك إلى خسارة عندما يوفر السيولة فتنخفض أسعار الفائدة .

5. **مخاطر تقلب أسعار العملات :**

تنجم عنا التغير المستمر لأسعار الصرف إما صعودا أو هبوطا وعند عملية البيع والشراء العملات في ظل تذبذبات تؤدي إلى حالة عدم الاستقرار وتحمل خسائر وعدم قدرته على حماية أمواله أو أموال عملائه ضد هذه التقلبات المستمرة[4]

6. **المخاطر التشغيلية :**

مخاطر متعلقة بأوجه الاختلال الوظيفي في نظم المعلومات وفي نظم رفع التقارير وفي رصد المخاطر الداخلية في غياب التتبع والإثبات الكفء للمخاطر، يمكن أن يستمر إغفال وتجاهل بعض المخاطر الهامة وان لا تتخذ إجراءات تصحيحية وهي تخص أعمال يومية بالبنوك تتركز في الإهمال وسوء التسيير . [5]

المطلب الثاني : أساسيات حول المخاطر التشغيلية في البنوك

في ظل التطورات المستمرة التي يشهدها القطاع المصرفي برزت المخاطر التشغيلية التي اعتبرت من أهم المخاطر التي تواجه البنوك في العصر الحالي لما لها من دور بارز في تشكيل طبيعة وحدود المخاطر التي تتعرض لها هذه الأخيرة مما اوجب على البنوك توضيح مفهوم هذه المخاطر ومعرفة حجمها ونوعها .

1 محمد عبد الفتاح الصيرفي ، **ادارة البنوك** ، دار المناهج ، عمان ، ط 01 ، 2006،ص:66.
2 سنوسي علي ، محبوب علي ، مرجع سابق ، ص:401.
3 عيسى ضيف الله منصور ، **نظرية الارباح في المصارف** ، دار النفائس ، عمان ، ط01 ، 2007،ص:141.
4 امين خالد عبد الله ، ابراهيم الطراد،**ادارة العمليات المصرفية** ، دار وائل للنشر ،ط1 ،2006،ص:113.
5 طارق عبد العال حماد ، مرجع سابق ، ص 208.

أولا : مفهوم المخاطر التشغيلية

1. تعريف المخاطر التشغيلية

- عرفت لجنة بازل للرقابة المصرفية ضمن اتفاق بازل 02 سنة 04 20 المخاطر التشغيلية على أنها مخاطر تحمل خسائر تنتج عن عدم نجاعة أو فشل العمليات الداخلية والعنصر البشري والأنظمة والأحداث الخارجية. [1]
- عرف Vanini المخاطر التشغيلية على أنها خطر الانحراف بين الربح المرتبط بإنتاج خدمات وتوقعات التخطيط الإدارية ومخطر التشغيل هو الفجوة المسجلة سواء ايجابية أو سلبية نسبة للأرباح المتوقعة.
- تعرف المخاطر التشغيلية على أنها المخاطر الناجمة عن ضعف الرقابة الداخلية أو ضعف الأشخاص والأنظمة أو حدوث ظروف خارجية وهي مخاطر الخسارة الناتجة عن احتمالية عدم كفاية أنظمة المعلومات، فشل تقني، مخالفة أنظمة الرقابة، الاختلاس، الكوارث الطبيعية . [2]

2. خصائص المخاطر التشغيلية في البنوك:

تتميز المخاطر التشغيلية في البنوك بما يلي :

- قليلة الحدوث مقارنة بالمخاطر الأخرى .
- تعتبر من اكبر المخاطر أضرارا ماليا في بعض الحالات قد يشكل وقوعه كارثة بالنسبة للبنوك .
- التعرض للخطر التشغيلي لا يمكن تحديد سقف له أو استبداله كما هو شان المخاطر الأخرى.
- اثره المالي لا يمكن تحجيمه أو تغطيته من خلال عقود تغطية بسبب ما يتميز به من خاصية المفاجأة غير المتوقعة.
- الخطر التشغيلي يعني كل أنشطة البنك وكل العمال والموظفين دون أي تمييز .
- كلما ارتفع الخطر التشغيلي ترتفع الخسائر وينخفض العائد على عكس خطر القرض أو خطر السوق الذي نجده يتطور حسب مبدأ معروف في علم المالية .
- ان الخطر التشغيلي ينشأ بمجرد استخدام البنك للموظفين أو الأنظمة أو الخضوع للمؤثرات الخارجية لهذا فهو يتواجد قبل ظهور خطر السوق أو الائتمان في البنك وبشكل أكثر دقة فان قدر كبير من حالات الخسارة التي تسجلها البنوك على أنها تابعة لمخاطر الائتمان أو السوق هي في حقيقتها مرتبطة بالخطر التشغيلي . [3]

3. أسباب ظهور المخاطر التشغيلية في البنوك

تعددت أسباب ظهور المخاطر التشغيلية في البنوك وتمثلت أهمها في :

- ضعف مقدرة البنك في التحكم في التقنيات الآلية المتطورة المستخدمة في تنفيذ العمليات المصرفية ؛
- النمو في التجارة الالكترونية والتي تنطوي على مخاطر محتملة أبعادها غير معروفة ؛
- ضعف السياسات الأمنية المصاحبة للعمل المصرفي الالكتروني بحيث تنشأ المخاطر جراء أخطاء المرخص لهم مثل تجاوزات الموظفين في البنك أو إساءة الاستخدام من قبل العملاء لعدم الإحاطة بالإجراءات العملية، وتنشأ من غير المرخص لهم أيضا ؛
- اعتماد البنوك على الوسائل الحديثة للتخفيف من حدة المخاطر مثل التعامل بالمشتقات المالية ؛
- الاستخدام المتزايد للخدمات المساندة المقدمة من أطراف أخرى وزيادة الاعتماد على الجهات الخارجية في القيام بأعمال داخلية للبنك مثل أنظمة التسوية والمقاصة . [4]

---

1 احلام بوعبدلي ، ثريا سعيد ، **ادارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية** ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصاد ، جامعة غرداية ، الجزائر ، عدد3 ،2015،ص:119

2 ابراهيم الكراسنة ، **اطر اساسية و معاصرة في الرقابة على البنوك و ادارة المخاطر** ، معهد السياسات الاقتصادية ، ابوظبي ،مارس 2006،ص:41

3 الطيب سايح ، عز الدين بن تركي ، **اسهامات نظام الرقابة الداخلية في دعم و مراقبة التسيير البنكي في قيادة المخاطر التشغيلية لدى المؤسسة البنكية** ، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة قسنطينة ، الجزائر ، عدد 43، جوان 2015 ، ص:289.

4 اللجنة العربية للرقابة المصرفية ، **ادارة مخاطر التشغيل و كيفية حساب المتطلبات الرأسمالية** ، صندوق النقد العربي ، ابوظبي ، 2004،ص:07.

ثانيا : أنواع المخاطر التشغيلية في البنوك

وفقا لتعريف لجنة بازل 02 للمخاطر التشغيلية تم تقسيم هذه المخاطر إلى أربعة مجموعات فرعية ممثلة كالأتي :

1. **مخاطر نظم والمعلومات** : وتكون ذات صلة بفشل الأجهزة أو عدم توفر الوسائل لفترة مؤقتة أو لمدة طويلة اللازمة لأداء المعاملات المعتادة وغيرها من المشاكل .
2. **مخاطر العمليات** : يرجع هذا الخطر إلى عدم الامتثال إلى الإجراءات ، الخطاء في تسجيل العمليات والتسويات والتأكيدات مثل الصرف المزدوج للشيك، الائتمان لطرف ثالث وليس للمستفيد، دفع الائتمان قبل التأكد من تغطية الضمان لقيمة القرض، تجاوز الحدود والاذونات لتنفيذ العمليات
3. **مخاطر الموظفين :** تنتج هذه المخاطر نتيجة الموارد البشرية سواء كانوا موظفين أو مسؤولين كبار وقد تكون ذات صلة بالغيابات، الاحتيال الداخلي وكذا عدم القدرة على تولي المناصب الرئيسية .و قد تكون هذه الأخطاء غير متعمدة أو بنية احتيالية والأخطاء غير مقصودة قد تكون مكلفة، وبالنسبة للاكتشاف المبكر لها ومنعها فهو يعتمد على نوعية الموظف ويقضته .
4. **مخاطر الأحداث الخارجية :** الخسائر الناشئة عن أعمال طرف ثالث بما يشمل الاحتيال الخارجي أو أي إضرار تصيب الممتلكات والأصول والخسائر نتيجة تغيير في القوانين بما يؤثر على قدرة المصرف في مواصلة العمل وتشمل الاحتيال الخارجي، الكوارث الطبيعية.[1]

❖ **نماذج عن المخاطر التشغيلية :**

من النماذج الناتجة عن المخاطر التشغيلية نذكر كما يلي: الاختلاس، سرقة، كوارث طبيعية؛ احتيال داخلي أو خارجي؛ خطأ من أمني الصندوق؛ - فشل أنظمة التكنولوجيا؛ خسارة قضايا؛ إهمال في تنفيذ المهام؛ خسائر ناتجة عن حروب ؛ إعطاء معلومات سرية عن العملاء؛ خطأ محاسبي؛ فقدان وثائق مهمة أو تلفها؛ التزوير. خسائر سياسيه قانونية.

ثالثا : تقنيات قياس المخاطر التشغيلية في البنوك

وفقا لاتفاقية لجنة بازل فان المخاطر التشغيلية من المخاطر المهمة والمتميزة التي تواجه العمل المصرفي لهذا تطلب الاحتفاظ برأس المال لمواجهة الخسائر المتوقعة والناتجة عن تلك المخاطر لهذا تم تحديد ثلاث منهجيات لقياس متطلبات رأس المال الضروري لمقابلة المخاطر التشغيلية وهي أسلوب المؤشر الأساسي، الأسلوب القياسي، أسلوب القياس المتقدم .

1. **أسلوب المؤشر الأساسي** :

يمكن لجميع البنوك تطبيق هذه الطريقة دون أن يفرض عليها شروط معينة ويحتسب المتطلب الرأسمالي لمقابلة مخاطر التشغيل وفقا للمعادلة التالية :

المتطلب الرأسمالي لمقابلة المخاطر التشغيلية = متوسط إجمالي الدخل لآخر ثلاث سنوات * α

حيث α ثابت = 15 % وفقا لمقررات بازل ويمثل نسبة المستوى العام لرأس المال المطلوب للصناعة المصرفية مقسوما على المؤشر العام للصناعة وتستبعد السنة التي يكون فيها إجمالي دخل البنك 0 أو خسارة ويتم احتساب المتوسط لسنتين فقط وإذا حقق البنك خسارة في سنتين أو أكثر من الثلاث سنوات الأخيرة فانه يحق لسلطة الرقابة المصرفية أن تحدد متطلبات رأس المال الواجب الاحتفاظ به لتغطية المخاطر التشغيلية .

1 احلام بوعبدلي ، ثريا سعيد ، مرجع سابق ، ص ص:119-120.

2. أسلوب النمطي :

تعتمد هذه الطريقة على تصنيف مصادر التعرض للمخاطر حسب وحدات العمل المصرفي وحسب الخدمات المصرفية المقدمة حيث يتم تقسيم الأنشطة المصرفية إلى ثمان خطوط أعمال هي تمويل الشركات، التداول والاكتتاب، الأعمال المصرفية بالتجزئة، الأعمال المصرفية التجارية، المدفوعات والتسويات، خدمات الوكالة، خدمات إدارة الأصول خدمات السمسرة والوساطة المالية، وفي نطاق كل خط عمل يعتبر إجمالي الدخل مؤشر. [1]

يعمل كدليل على حجم عمل البنك ويتم حساب متطلبات رأس المال لمقابلة المخاطر التشغيلية وفقا للمعادلة التالية :

متطلبات راس المال لمقابلة المخاطر التشغيلية = إجمالي الدخل السنوي لكل وحدة عمل خلال ثلاث سنوات الأخيرة * β لكل نشاط / 3

حيث β نسبة ثابتة بالنسبة لكل خط عمل وتكون قيمته إما 12% أو 15 % أو 18 %

3. أسلوب القياس المتقدم :

و يعتمد في احتساب المتطلب الرأس المالي لمقابلة المخاطر التشغيلية على نماذج داخلية متقدمة في البنك من خلال قياس حجم التعرض لهذه المخاطر عبر نظام القياس الداخلي المستخدم والمصادق عليه من قبل سلطة الرقابة المصرفية، ووفقا لهذا الأسلوب فان البنك يعتمد في تطبيقه على بياناته الإحصائية المبنية على خبرته السابقة النوعية منها مثل : التقارير المنتظمة، المراجعة الدورية . والكمية، فهو يعتمد إذا على النمذجة الإحصائية فبعد قياس حجم هذه المخاطر باستخدام احد النماذج يتم تحديد الأموال الخاصة واللازمة لتغطيته .

1 مصداع راضية ، **ادارة المخاطر التشغيلية وفقا لاتفاقية بازل 02 في البنوك التجارية الجزائرية** ، مقال طالبة دكتوراء ، جامعة فرحات عباس سطيف 01، ص ص: 14-15.

المطلب الثالث : إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك

باعتبار المخاطر التشغيلية من أهم الخاطر التي تواجه البنك في العصر الحالي وبعد التعرف على مفهومها أصبح من الضروري إدارة هذه المخاطر بطريقة سليمة بما يخدم الأهداف البنك .

أولا : مفهوم إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك

- هي نظام شامل متكامل لتهيئة البيئة المناسبة والأدوات اللازمة لتوقع ودراسة المخاطر التشغيلية المحتملة وقياسها وتحديد أثارها المحتملة ووضع الخطط المناسب لتجنب هذا النوع من المخاطر أو السيطرة عليها وضبطها للتحقيق من أثارها أن لم يمكن القضاء على مصادرها . [1]
- عرف معهد المدققين الداخليين إدارة المخاطر أنها عملية تحديد، تقييم، إدارة، مراقبة الأحداث أو الظروف المحتملة وذلك بهدف تزويد المؤسسة بتأكيد معقول فيما يتعلق بانجاز الأهداف المؤسسة المصرفية . [2]
- عرفتها لجنة بازل للرقابة البنكية انها تتعلق بتدنيه احتمال عدم قدرة المقترضين أو الطرف المقابل على الوفاء بالتزاماته وفقا للشروط المتفق عليها . [3]
- معهد إدارة المخاطر عرفها بأنها الجزء الأساسي في الإدارة الإستراتجية في أي مؤسسة فهي الإجراءات التي تتبعها المؤسسات المصرفية بشكل منظم لمواجهة الأخطار المصاحبة لأنشطتها بهدف تحقيق المزايا المستدامة من محفظة كل نشاط.

ثانيا :خطوات إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك

يمكن وصف إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك باعتبارها دورة تتألف من الخطوات التالية :

1. **تحديد وتقييم المخاطر** :

من خلال تحديد مصادر المخاطر يتمكن البنك من اتخاذ التدابير الوقائية تحت شعار الوقاية خير من العلاج خلال مرحة التحديد والتقييم على البنك النظر في عدة عوامل لإنشاء ملف المخاطر .

2. **التقييم الذاتي** :

حيث تهدف عملية التقييم الذاتي إلى رفع مستوى الوعي للمخاطر التشغيلية وإلى خلق جرد منظم كنقطة انطلاق لمزيد من عمليات إدارة المخاطر فضلا عن إدخال تحسينات عملية نحو أداء أفضل وتبعا للأغراض المحددة للتقييم الذاتي إلا انه من الممكن أن يكون له توجيها ومناهج مختلفة . [4]

2-1. **قواعد بيانات الخسائر داخلية** : تعد بيانات الخسائر الداخلية المكون الرئيسي في بناء نظام دقيق يمكن الاعتماد عليه لقياس المخاطر التشغيلية ولأغراض احتساب متطلبا راس المال يتعين على البنوك تعريف الحد الأدنى للخسائر التي يجب الإقرار عنها وتضمينها في قاعدة بياناتها مع الأخذ في الاعتبار خصائص فئات المخاطر التشغيلية[5].

2-2. **قواعد بيانات الخسائر الخارجية** : تقوم البنوك بالاستعانة بالمصادر الخارجية للبيانات لاستكمال بيانات الخسائر الداخلية المستخدمة في عملة إدارة المخاطر التشغيلية وبصفة عامة فان استخدام البيانات الخارجية أسلوب مقبول تماما لسد الثغرات الموجودة في قاعدة البيانات الداخلية .

2-3. **تحليل العمليات التجارية** : في إطار إدارة المخاطر التشغيلية يستخدم تحليل عمليات الأعمال التجارية لربط العمليات والمخاطر والتحكم في تحليل المخاطر وقد يكون لها أيضا غرض

---

1 سنوسي علي ، محبوب علي ، مرجع سابق، ص:400.

2 فضيلة بوطورة ، الشريف بقة،**دور نظام الرقابة الداخلية في كشف و رصد المخاطر الانتمانية في البنوك التجارية** ، مجلة دشتى للعلوم الادارية ، عدد 1 ،العراق ، 2015،ص:251.

3 Gizawm ،Kebed.M، **The impact of crédit risck on profitabilité performance of commercial Banks**، Africain، Journal of business mangement 2 ، p : 60.

4 احلام بوعبدلي ، مرجع سابق ، ص:121.

5 البنك المركزي المصري، قطاع الرقابة و الاشراف ، وحدة تطبيق مقررات بازل 02 ، **ورقة مناقشة بشأن متطلبات رأس مال اللازم لمقابلة مخاطر التشغيل** ، اكتوبر 2009، ص:14.

ضمان عملية التوجيه الأمثل للمخاطر فالتعريف بالعمليات التجارية عبر كافة الوحدات التنظيمية شرط أساسي لتخصيص بيانات الخسارة للعمليات وتحديد المخاطر للعمليات التجارية.

4-2. **تحليل السيناريو** : يجب على البنك الاستعانة بمتخصصين لوضع السيناريوهات المتعلقة بالبيانات الخارجية وذلك لتقييم مدى تعرض البنك لأحداث ذات خطورة عالية ويعتمد هذا الأسلوب على المديرين ذوي الخبرة وكذا خبراء إدارة المخاطر لإيجاد تفسير مقبول لأسباب الخسائر الشديدة .

5-2. **مؤشرات المخاطر** : توفر المعلومات عن مخاطر الخسائر المحتملة في المستقبل .

3. **علاج المخاطر** :

بعد التعرف على المخاطر وتقييمها فان جميع التقنيات المستخدمة للتعامل معها تقع ضمن أربع مجموعات : نقل المخاطر ،تجنب المخاطر، تقليص المخاطر، قبول المخاطر. [1]

4. **مراقبة المخاطر**:

أن رصد دورة الخطر بكاملها من شأنها المساهمة في فعالية المراقبة خاصة في تحديد نقاط الضعف وتحسين التدابير المتخذة فمن جهة يجب أن تكون هناك مراقبة مستمرة للعمليات التجارية وتنفذ من جميع العاملين في إطار مهامهم ومن جهة أخرى ينبغي أن يتم الفصل في عملية التفتيش بين كيانات داخلية وخارجية . [2]

الشكل 4 : خطوات إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك

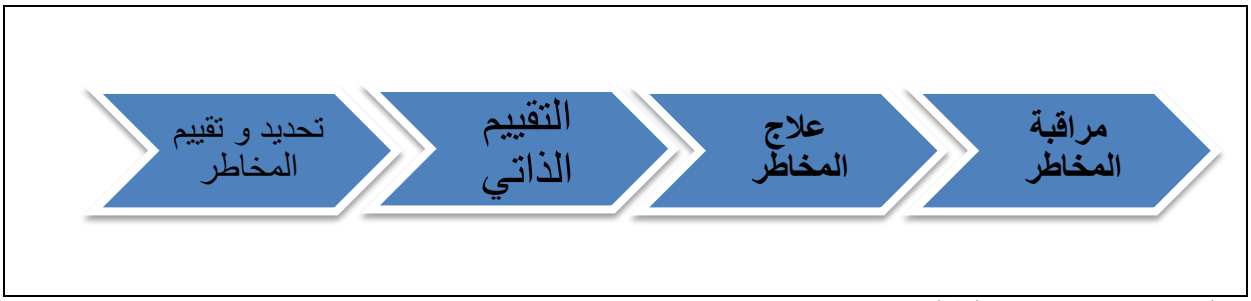

المصدر : من إعداد الطالبتين

ثالثا: الإجراءات الأساسية في إدارة المخاطر التشغيلية:

- **خطوط السير والتوجيهات : أن** إدارة المخاطر التشغيلية تستوجب وجود وثائق ومستندات مفصلة وشاملة تسمح بمعرفة ما إذا كانت عمليات البنك تتم دون أخطاء وتنجز بطريقة فعالة، وبالتالي من المفروض أن تتضمن هذه المستندات إجراءات نمطية تستخدم كمرجعية في الرقابة.
- **تجميع المعطيات :** يتعلق الأمر بالتزود بالمعلومات عن كل الحوادث التي صادفها البنك، تتم عملية الجمع من خلال الموظفين في مختلف ميادين النشاط إلى جانب مصلحة المخاطر التشغيلية في البنك انطلاقا من مصادر متنوعة.
- **التعرف على العوامل المسببة للخطر وتحليلها :** انطلاقا من بيانات الخطر المجمعة يتم تحديد العوامل المسببة للخطر وتقييم مدى أثرها المحتمل، فانطلاقا من تكرار مصادفة الحادث وشدة الخسائر المترتبة عن وقوعه، يتم إعطاء تنقيط معين للخطر (أحمر، برتقالي، أخضر)، وبالطبع هذا التقييم يستعمل أيضا في تحديد رأس المال الاقتصادي للبنك.

1 كاسر نصر المنصور ، **ادارة المخاطر و استراتجية التأمين في ظل تكنولوجيا المعلومات** ، المؤتمر العلمي الدولي السنوي ، ادارة المخاطر و اقتصاد المعرفة ، 16-18 افريل ،2007،ص:07.

2 احلام بوعبدلي ، مرجع سابق ، ص،122.

- **الإجابة أو الاستجابة للخطر :** بالاستناد إلى التقييم السالف الذكر يتم إعداد إجابة مناسبة لوضعية الخطر (ألتأمين النقل القبول)، ويتم تفعيل برنامج عمل تنفيذي طبقا لذلك.
- **التقارير:** كل ما يتعلق بالخطر التشغيلي يتم رفعه وإيصاله للجان المختلفة للتقييم.
- **جرد الخطر التشغيلي.**إجمالي البيانات السالفة الذكر والتي كانت موضوع العديد من التقارير يتم تخزينها في قاعدة بيانات الحوادث، ولا يتعلق الأمر بحفظ الآثار والعوامل المسببة للخطر التي تم رصدها فقط وإنما يتعدى إلى التدابير التصحيحية الخاصة بها.

رابعا : مبادئ إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك

المبادئ صادرة عن لجنة بازل وهي عبارة عن مجموعة من الممارسات السليمة للإدارة ومراقبة المخاطر التشغيلية وتتمثل هذه المبادئ في ما يلي :

1. على مجلس الإدارة أن يكون على دراية بالسمات الرئيسية للمخاطر التشغيلية بالبنك باعتبارها فئة متميزة من المخاطر المتعين إدارتها .
2. دور مجلس الإدارة في ضمان إدارة مخاطر التشغيل إلى عملية التقييم مستمرة ومراجعة شاملة وتدقيق فعال يقوم بها موظفون أكفاء ليس لهم علاقة بإدارة المخاطر .
3. ينبغي أن تتولى الإدارة العليا التنفيذية المسؤولية عن تطبيق إطار إدارة هذه المخاطر الذي يقره مجلس الإدارة على أن يكون الموظفون في كافة المستويات على دراية بمسؤولياتهم تجاه إدارة هذه المخاطر .
4. يجب على البنوك وضع تعريف تقييم للمخاطر التشغيلية الملازمة لمنتجاتها وأنشطتها والعمليات المتعلقة بمعالجة المنتجات وأنظمتها .
5. ضرورة إيجاد طريقة لضمان استمرار تقييم المستوى المقدر للمخاطر التشغيلية والاحتمالات المادية للتعرض للخسائر مع وجود تقارير منتظمة بشان المعلومات ذات الصلة ترفع للإدارة العليا ومجلس الإدارة بحيث تدعم الإدارة التفاعلية للمخاطر التشغيلية .
6. يجب أن تتوفر لدى البنك سياسات وطرق للسيطرة على المخاطر التشغيلية .
7. يجيب أن تكون لدى البنوك خطط للطوارئ ومواصلة الأعمال لضمان استمرارية قدرتها على العمل ولتقليل الخسائر .
8. يتعين على الجهات الإشرافية أن تتأكد من أن البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة لرقابتها بغض النظر عن حجمها يتوفر لديها إطار فعال لتحديد وتقييم ومراقبة والحد من المخاطر التشغيلية والسيطرة عليها .[1]
9. تقييم سياسات وإجراءات البنوك الخاصة بإدارة المخاطر التشغيلية على المراقبين أن يقوموا بشكل مباشر أو غير مباشر بتنظيم تقييمات مستقلة وبصفة دورية للاستراتيجيات، والسياسات والخطوات والممارسات المطبقة المتعلقة بالمخاطر التشغيلية، كما يطلب من المراقبين التأكد من وجود آلية مناسبة للتقارير وأن تكون ذات كفاءة عالية بشكل يضمن اطلاعهم وإعلامهم بالتطورات التي تحدث في البنوك.
10. الإفصاح من قبل البنوك يجب على البنك أن يقوم بالإفصاح الكافي للجمهور حتى يتمكن المتعاملين في السوق المصرفية من القيام بتقييم المخاطر التشغيلية التي قد يتعرض لها وجودة إدارتها . فالإفصاح الدوري والمستمر للمعلومات ذات العلاقة بالبنوك يؤدي إلى تحسين الانضباط السوقي والذي يزيد فعالية إ دارة المخاطر، ويجب أن يتناسب مستوى الإفصاح مع مستوى وحجم المخاطر ومع درجة تطور وتعقيد عمليات وأنشطة البنك

1 سنوسي علي ، محبوب علي ، مرجع سابق ، ص:404.

خلاصة الفصل الأول :

يعتبر نظام الرقابة الداخلية الركيزة الأساسية في كافة مجالات النشاط البنكي نظرا لأهميته في ضبط الأداء وتحقيق الأهداف ومع تطور حجم البنك وتكنولوجيا الإعلام زادت النظام الذي يمثل جزء مهم من الإدارة السليمة فهو أساس دعم تحقيق الأهداف البنك، إضافة إلى المخاطر التي تواجه هذا الأخير وخاصة المخاطر التشغيلية وكيفية إدارة الرقابة الداخلية لها وهذا ما تم التطرق إليه في الفصل.

الفصل الثاني:

تقييم نظام الرقابة الداخلية و دوره في تغطية المخاطر التشغيلية في البنوك

الفصل الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلية ودوره في تغطية المخاطر التشغيلية في البنوك

تمهيد

تعتبر البنوك من المؤسسات المالية الهامة في كافة بلدان العالم، لما لها من دور فعال في تنمية الاقتصاد ونتيجة لتطور خدمات البنوك وتوسع أنشطتها أدى ذلك إلى زيادة أهمية المخاطر التشغيلية، حيث أصبح لها دور بارز في تشكيل طبيعة وحدود المخاطر التي تتعرض لها هذه الأخيرة وعلى ضوء هذا برز دور نظام الرقابة الداخلية وحاجة البنوك بصفة دائمة ومستمرة له، أين أصبحت عملية تقييم النظام ومعرفة مدى فعاليته في رصد وتقييم المخاطر التشغيلية وإدارتها العنصر الرئيسي في عملية المراجعة الداخلية للبنوك .

و على ضوء ما سبق تم تقسيم الفصل إلى مبحثين رئيسيين :

- تقييم نظام الرقابة الداخلية في البنك
- تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية المخاطر التشغيلية في البنك

المبحث الأول تقييم نظام الرقابة الداخلية في البنوك

أساليب وطرق تقييم نظام الرقابة الداخلية يعتبر تقييم نظام الرقابة الداخلية في البنوك مرحلة مهمة من مراحل عملية المراجعة، و تأتي أهمية تقييم الرقابة الداخلية من أنها تسمح بتحديد نطاق عملية المراجعة حتى تكون هذه الأخيرة ذات فعالية وكفاءة. وعليه سيتم تقسيم المبحث إلى ثلاث مطالب أساسية:

1. دراسة تقييم نظام الرقابة الداخلية في البنوك وفهمه
2. أساليب وطرق تقييم نظام الرقابة الداخلية في البنوك
3. مجالات تقييم نظام الرقابة الداخلية في البنوك

المطلب الأول :دراسة تقييم نظام الرقابة الداخلية في البنوك وفهمه

أولا : فهم مكونات نظام الرقابة الداخلية في البنوك

نعتبر علمية فهم كل مكون من مكونات نظام الرقابة الداخلية خطوة البداية في تقييم النظام وذلك يكون كالتالي :

1. **فهم بيئة الرقابة** : يجب على مراجع الحسابات بداية التعرف على البنك للمراجعة وعلى الظروف البيئية التي يعمل به، اذ يجب عليه الحصول على معلومات كافية على اتجاهات الإدارة ومجلس الإدارة ومدى الاهتمام بتفعيل نظام الرقابة الداخلية وتطويره، ومدى قيام اللجنة بتنسيق الجهود بين المراجع الداخلي والخارجي والأخذ بتوصياتهم، كما يتوجب على مراجع الحسابات الحصول على نسخ من الوثائق والنظام الأساسي ومحاضر اجتماعات مجلس الإدارة ونماذج من توقيعات المسؤولين ونسخ من العقود والاتفاقيات التي أبرمتها المؤسسة مع الآخرين فضلا عن أي وثائق أخرى ويقوم بحفظ كل تلك الوثائق في ملف يسمى الملف الدائم
[1] كما يمكن أن يتضمن تفهم البيئة الرقابية معرفة العناصر التالية :
   - الهيكل التنظيمي
   - الطرق المستخدمة في إرساء علاقات السلطة والمسؤولية
   - الطرق المستخدمة في الإشراف على نظام الرقابة المحاسبية الداخلية [2]
2. **فهم تقييم المخاطر :** يعمل المراجع على معرفة بعملية التقييم مخاطر الإدارة عن طريق كيفية تحديد الإدارة للمخاطر الملائمة لإعداد التقارير المالية وتقييم جوهرية واحتمال حدوثها وتقرير التصريحات المطلوبة لدراسة المخاطر وتعتبر الطرق الأكثر شيوعا للحصول على مثل ذلك الفهم في قوائم الاستقصاء وإجراء الاستفسارات والمناقشات مع الإدارة .[3]
3. **فهم أنشطة الرقابة :** يجب على المراجع فهم الأنشطة الرقابية المرتبطة بتخطيط عملية المراجعة،و المعرفة بوجودها أو غيابها لتحديد ما إذا كان من الضروري القيام بإجراءات إضافية للحصول على فهم لهذه الأنشطة الرقابية التي تتضمن مختلف أنواع الأدوات والأساليب الرقابية التي تتبعها إدارة المراجعة الداخلية ومن أهمها :
   - وجود سياسات وإجراءات مكتوبة ؛
   - ممارسة الرقابة من المستويات الإدارية العليا والفصل بين الوظائف المتعارضة؛
   - وجود مؤشرات الأداء. [4]

---

1 مسعود كسكس وآخرون،**تأثير تقييم نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية** ،مجلة اضافاتا اقتصادية،كلية علوم اقتصادية و تجارية و علوم التسيير،جامعة غرداية ،المجلد 03 ،عدد 02 ،2019،ص:50

2 عبد الفتاح محمد صحن،كمال خليفة ابو زيد،**المراجعة علما و عملا** ،مؤسسة شباب الجامعة،الاسكندرية،مصر،1991،ص:182

3 مسعود كسكس و اخرون ، نفس المرجع ص:50

4 بوطورة فضيلة،**دور نظام الرقابة الداخلية في الرصد و الكشف المسبق لمخاطر القروض دراسة حالة:بنك الفلاحة و التنمية الريفية**،رسالة نيل شهادة دكتوراء علوم اقتصادية ،جامعة فرحات عباس ،سطيف،2015-2016،ص:210

4. **فهم المعلومات والاتصال** : يجب أن يحصل المراجع على معرفة شاملة بنظم المعلومات الخاص بالتقارير المالية لفهم أنواع عمليات المنشأة الهامة ذات العلاقة بالقوائم المالية،و بما أن نظام المعلومات المحاسبي يعتبر مصدر المعلومة المحاسبية التي سيفحصها المراجع لذلك يجب أن يحدد هذا الأخير المجموعات الرئيسية للعمليات المالية،و كيف يتم تشغيل العمليات المالية من البداية وحتى اكتمالها .[1]
5. **فهم عملية المتابعة والرقابة** : تمثل المعرفة الأكثر أهمية التي يحتاجها المراجع لفهم عملية المتابعة في الأنواع الرئيسية لأنشطة المتابعة التي يستخدمها البنك بالإضافة إلى كيفية استخدام تلك الأنشطة في تعديل إجراءات الرقابة الداخلية عندما يكون ذلك ضروريا ولا شك أن المناقشات مع الإدارة تعتبر الطريقة الشائعة للحصول على مثل ذلك الفهم .[2]

ثانيا : مراحل تقييم نظام الرقابة الداخلية في البنوك

بعد فهم نظام الرقابة الداخلية من خلال مكوناته نكون بذلك قد اكملنا الدراسة الأولية، بالتالي يمكن تحديد أنظمة الرقابة الداخلية التي يمكن الاعتماد عليها في البنك ومنه يقوم المراجع الداخلي أو الخارجي بتقييم نظام الرقابة الداخلية للبنك وفق مراحل متعاقبة متمثلة كمايلي :

1. **مرحلة وصف نظام الرقابة الداخلية :**

الهدف الجوهري من هذه المرحلة هو الحصول على معرفة كافية لنظام الرقابة الداخلية في البنك، يتعرف المراجع على النظام من خلال تجميعه للإجراءات المكتوبة وتدوين الملخصات لها، عن طريق الاستعانة بالوثائق والأدلة للإجراءات أو التعرف عليها من خلال التعامل المباشر مع منفذي العمليات مستخدما إحدى الوسائل التقييمية ثم يقوم بتمثيل تلك الإجراءات حتى يتمكن من استعمالها .

إن الفحص المبدئي للنظام يزود المراجع بالفهم الجيد لبيئة الرقابة وتدفق المعلومات وكذا معرفة الهيكل التنظيمي شاملا وظيفة المراجعة الداخلية وبعد إتمام الفحص المبدئي الذي يستخدم فيه المراجع خبرته يستطيع حينها أن يقرر :

- مدى الاعتماد على عناصر الرقابة في تخطيط اختبارات التحقيق.
- مدى الاعتماد على عناصر الرقابة، و عندئذ يقوم بإتمام دراسة إضافية وتقييم إضافي لعناصر الرقابة بالبنك لتحديد أثرها على اختبارات التحقيق.[3]

2. **التقييم الأولي لنظام الرقابة الداخلية :**

بالاعتماد على المرحلة السابقة يتمكن المراجع من إعطاء تقييم أولي لنظام الرقابة باستخراجه لنقاط القوة الممثلة في ضمانات تسمح بالتسجيل الجيد للعمليات ونقاط الضعف أي عيوب يترتب عنها خطر ارتكاب أخطاء وتزوير تستعمل في الغالب استمارات مغلقة،عليه يستطيع المراجع في نهاية هذه المرحلة تحديد نقاط ضعفه من الناحية النظرية للنظام محل الدراسة .[4]

3. **اختبارات الاستمرارية :**

يتأكد المراجع من خلال هذا النوع من الاختبارات من أن نقاط القوة المتوصل إليها في التقييم الأولي للنظام فعلا مطبقة في الواقع وبصفة مستمرة ودائمة، إن اختبارات الاستمرارية ذات أهمية قصوى لأنها تسمح للمراجع أن يكون على يقين بأن الإجراءات التي راقبها إجراءات مطبقة باستمرار ولا تحمل خلل يحدد حجم هذه الاختبارات بعد الوقوف على الأخطار المحتملة الوقوع،عند دراسة الخطوات السابقة كما تعتبر دليل إثبات على حسن السير .[5]

---

1 ارنير الفين،لوباك جايمس،**المراجعة مدخل متكامل**،ترجمة:محمد عبد القادر الديسطي،المريخ للنشر،السعودية ، 2002 ص:394

2 مسعود كسكس و آخرون،مرجع سابق ،ص:51

3 محمد بوتين،**المراجعة و مراقبة الحسابات من النظرية للتطبيق** ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،2008،ص:73

4 سائب راسي،**اثر استخدام المعالجة الاولية للبيانات المحاسبية على فعالية نظام الرقابة الداخلي**ة ،مذكرة نيل شهادة ماجستير،محاسبة ،جامعة محمد خيذر،بسكرة 2010،ص:29

5 نفس المرجع ص:29

4. **التقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية :**

من خلال ما سبق يتمكن المراجع من الوقوف على ضعف النظام وسوء تسييره،عند اكتشاف سوء تطبيق أو عدم تطبيق نقاط القوة، بالإضافة إلى نقاط الضعف التي توصل إليها عند تقييم الأولي للنظام، بالاعتماد على النتائج المتوصل اليها يقدم المراجع حوصلة في وثيقة شاملة يضم فيها اقتراحاته قصد تحسين الإجراءات ، تمثل هذه الوثيقة في العادة تقرير حول الرقابة الداخلية يقدمه المراجع إلى الإدارة .[1]

المطلب الثاني :أساليب وطرق تقييم نظام الرقابة الداخلية في البنوك

يتعين على المراجع الداخلي اللجوء إلى مجموعة من الطرق والأساليب عند فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية الذي تسير عليه البنوك .

أولا : أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية في البنك

1. **أسلوب التقرير الوصفي** : يعتمد هذا الأسلوب على قيام المراجع الداخلي بوضع تقرير يصف النواحي المختلفة للرقابة الداخلية في البنك، ويتضمن شرح لتدقيق العمليات والسجلات الموجودة بها وتقييم الاختصاصات والتعريف بالموظف الذي يقوم بالعمل وطريقة تنفيذ هذه العملية من اجل التوصل إلى أوجه الإصلاح التي يمكن اقتراحها على إدارة المؤسسة .[2]
يتميز هذا الأسلوب بالسهولة والبساطة حيث يمكن وضع أسئلة للموظفين ليقوموا بكتابة الشرح المطلوب عن أداء كل عملية والإجراءات التي تمر بها المستندات التي تعد من اجلها والدفاتر التي تسجل بها، لكن يعاب عليها صعوبة تتبع الشرح المطلوب في وصف الإجراءات وبالتالي صعوبة التعرف على مواطن الضعف في النظام كما يمكن أن يحدث سهو عن ذكر بعض العناصر الرقابية الهامة .[3]
2. **أسلوب الملخص التذكيري :** عبارة عن بيان تفصيلي تحدد فيه الإجراءات والأسس التي يتميز بها النظام السليم للرقابة الداخلية من اجل الاسترشاد به عند القيام بعملية الفحص والتقييم وبذلك يعد هذا الملخص دليلا ومرشدا لتقييم نظام الرقابة الداخلية يمكن الرجوع إليه في أي وقت، تمتاز هذه الطريقة بالاقتصاد في الوقت ولكن يؤخذ عليها بأنها لا يتم فيها التدوين الكتابي وعلى كل مراجع وضع الاسس التي يراها مناسبة في عمله.[4]
3. **خرائط التدقيق** : عبارة عن هيكل يحتوي على مجموعة من الاشكال والرموز التي تعبر كل منها على جزء من نظام الرقابة الداخلية المحاسبي، حيث يستخدم هذا الهيكل في توضيح التدقيق المتوالي لبيانات أو لقرارات أو إجراءات معينة كما تعكس كيفية تحول المستندات الاولية إلى معلومات محاسبية مثل دفتر اليومية أو دفتر الاستاذ،بالتالي يمكن اعتبار خرائط التدقيق كعرض بياني لنشاط معين تمكن المراجع من تقييم إجراءات الرقابة الداخلية بطريقة مختصرة، تتميز هذه الخرائط بأنها تعطي معدها فكرة سريعة عن نظام الرقابة الداخلية وتمكنه من الحكم على مدى جودته، كما يعاب على هذه الطريقة أن إعدادها يتطلب وقت طويلا كما انها تكون صعبة الفهم اذا تضمنت تفاصيل أكثر .[5]

1 محمد بوتين ، مرجع سابق ،2008،ص ص:73-74
2 ادريس عبد السلام شتيوي،**المراجعة معايير و اجراءات** ، دار الكتب الوطنية ،ط5،بنغازي،ليبيا،2008،ص:73
3 جربوع محمد يوسف ، **مراجعة الحسابات بين النظرية و التطبيق** ، مؤسسة الوراق للنشر،ط 1 ،عمان الاردن،200،ص:114
4 محمد بوتين ، **المراجعة و مراقبة الحسابات من النظرية للتطبيق**،ديوان المطبوعات الجامعية،ط1،الجزائر ،2003،ص:85
5 برابح بلال ، **تقييم دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية** ،مذكرة نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير ، تخصص محاسبة جامعة بومرداس ، 2014 -2015 ،ص:72

الشكل 5 : خرائط التدقيق

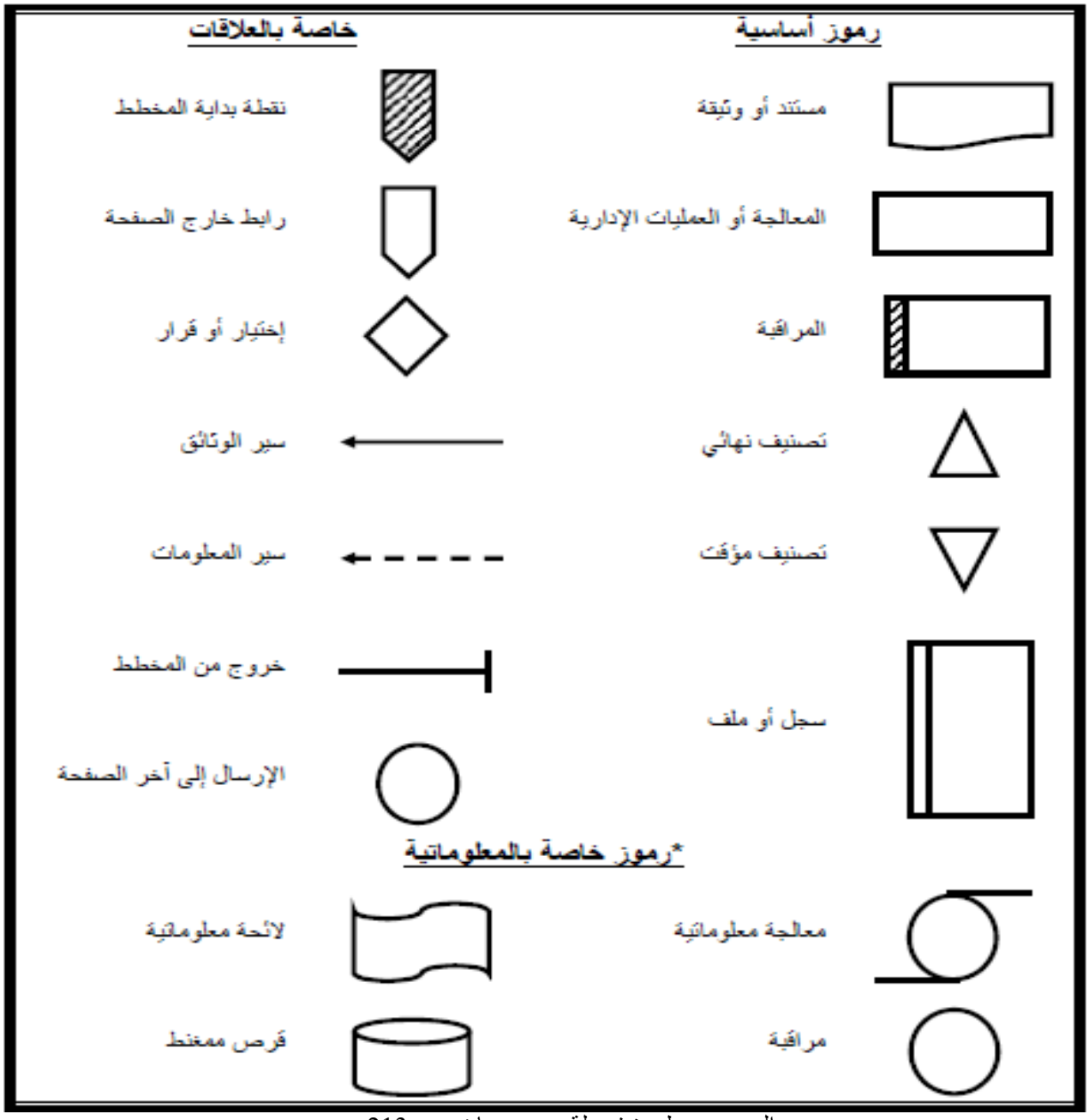

المصدر:بوطورة فضيلة، مرجع سابق،ص:213

ثانيا :طرق تقييم نظام الرقابة الداخلية في البنوك

تعددت طرق التقييم لنظام الرقابة الداخلية واختلفت نوجزها في ما يلي :

1. **طريقة الدورات** : بتقسيم أنشطة البنك إلى مجموعات يطلق كل منها دورة والتي بدورها تغطي مجموعة من العمليات والحسابات ذات العلاقة الوثيقة مثل دورة الإيرادات، دورة المصروفات وبعد تقسيم العمليات بين الدورات المختلفة يقوم المراجع بتقييم نظم الرقابة الداخلية لكل دورة من هذه الدورات على حدا، وعلى المراجع الاستعانة بمساعديه في هذا الشأن بحيث يقسم العمل بينهم وعند الانتهاء من التقييم على هذا الأساس يستطيع المراجع تكوين فكرة عامة عن نظام الرقابة الداخلية في البنك .

2. **طريقة وحدات النشاط** : تجميع العمليات والحسابات الخاصة بمركز نشاط أو وظيفة إدارية أو قسم من أقسام البنك مع بعضها البعض حيث تتخذ لتقييم نظام الرقابة الداخلية مع مراعاة العلاقة بين هذه النشاطات والوظائف حيث أن هناك بعض المعلومات والبيانات التي تتدفق من نشاط لآخر أو من وظيفة لأخرى، بعد أجرا التقسيم يقوم المراجع بعملية تقييم إجراءات الرقابة الداخلية لكل قسم تابع لكل إدارة على حدا ومن ثم اكتشاف مواطن القوة والضعف .
3. **طريقة بنود القوائم المالية** : يمكن في بعض الأحيان أن يقوم المراجع بتقييم إجراءات الرقابة الداخلية بكل بند من بنود الميزانية وقائمة الدخل على حدا .[1]

ثالثا : نتيجة تقييم نظام الرقابة الداخلية

بعد التقييم المبدئي الذي قام به المدقق لنظام الرقابة الداخلية بناء على الأساليب المستعملة من طرفه، يمكن أن يصل المدقق إلى أحد الاستنتاجين التاليين:

1. عدم الاعتماد على نظام الرقابة الداخلي

يصل المدقق إلى هذا الاستنتاج من خلال نتائج الفحص المبدئي الذي قام به لنظام الرقابة الداخلية المطبق في البنك على أساس أنه توصل إلى النتائج التالية:

- لا جدوى من دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية بشكل تفصيلي وأنه وهو بهذا الشكل لا يصلح بصفة عامة في مجال تحديد الاختبارات الأساسية للتدقيق؛
- أن أية عملية تقييم تفصيلي أو دراسة إضافية للنظام متضمنة اختبار الالتزام بتطبيقه سوف تكلف نفقات تفوق بكثير المنافع المتوقعة من هذا الفحص .

❖ بناء على هاتين النتيجتين يتوقف المدقق عن اجراء دراسة أو تقييم جديد لنظام الرقابة الداخلية.

الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية

يصل المدقق إلى هذا الاستنتاج عندما يرى أن نظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسة يمكن الاعتماد عليه في مجال برنامج تدقيق ولذلك فعليه الاستمرار في فحص وتقييم النظام لتحديد مدى كفاءة أساليب إجراءات الرقابة في درجة معقولة من التأكد بعدم وجود مخالفات وانحرافات.

وفي هذا المجال يركز المدقق في فحصه للنظام على أساليب إجراءات معينة قد يكون تم وضعها للوقاية من المخالفات والانحرافات، ويتضمن هذا الفحص:

- الاستفسار من موظفي المؤسسة والعاملين بها ؛
- مراقبة بعض العمليات عن قرب؛
- مراقبة حركة تداول الأصول المختلفة.

1 ثناء علي القباني،**الرقابة المحاسبية الداخلية في النظامين اليدوي و الالكتروني**،دار الجامعية ، مصر ،2003 ص-ص:20-21

المطلب الثالث : مجالات تقييم نظام الرقابة الداخلية في البنوك

أولا : تقييم نظام الرقابة الداخلية الإداري في البنك

يعتبر القسم الإداري المسؤول عن تصرفات كافة العاملين والذي يؤثر بشكل مباشر على المركز المالي للبنك وحجم أرباحه وقد تأتي هذه التصرفات عن غير قصد اي تنتج عن ما يسمى بسوء الإدارة الناجمة عن قصور في المعلومات وعدم كفاءة متخذي القرارات الإدارية في البنك وقد ينتج عن سوء النية من جانب بعض الموظفين، ويهدف نظام الرقابة الداخلية لاكتشاف المناطق التي تثير المشاكل في البنك بحيث يعمل على بحث منظم عن المشاكل التي تتعلق بكفاءة الأداء بالبنك وتقديم التوصيات من خلال المراجع الإداري الذي يقوم بإبداء رأيه دون التحيز لطرف معين .[1]

1. **عناصر تقييم الرقابة الداخلية الإدارية**

تتجلى عناصر التقييم الإداري في ما يلي :

5. **متابعة مدى الالتزام بالبيئة التشريعية والتنظيمية الرسمية** : تعمل البنوك في ظل بيئة تشريعية وتنظيمية رسمية اهمها قانون البنوك ولائحته التنفيذية، يترتب على هذا الإطار التشريعي اثار تهم مراقب الحسابات في تخطيط أعماله مثل التزام البنك بعدم الخرج عن تعليمات البنك المركزي وتكوين احتياجات قانونية تقتطع من الربح القابل للتوزيع مع فحص ومناقشة الإدارة بخصوص سياسة مجلس إدارة البنك في القروض ومنح الائتمان .[2]
6. **الميزانية التقديرية** : لها دور فعال في عملية تخطيط البنك ويتم تقييم أداء الوحدات المختلفة بالبنك ككل من خلال إمكانية وتنفيذ الخطط الموضوعة ويتم التعرف على ذلك من خلال مقارنة النتائج الفعلية بالتقديرات الموضوعة في الميزانية، كما يجب أن تجري المقارنات خلال فترات دورية وذلك لاكتشاف الأخطاء فور حدوثها والعمل على تلافي اي قصور في حينه ذلك يتطلب بداية أن تكون بيانات الميزانيات التقديرية أعطيت بطريقة سليمة وبالدقة المطلوبة .[3]
7. **التقارير** : تعتبر من أهم الأدوات المستخدمة في الرقابة باعتبارها إحدى وسائل الاتصال بين مستويات مختلفة وتتضمن التقارير وفقا لأنواعها أرصدة القروض وأنواع الضمانات متوسط سعر الفائدة وتحليل إيرادات ومصروفات البنك، وأسباب التغير في السيولة وهذا فضلا عن التقارير المتعلقة بنسب الاحتياطي والسيولة والمعاملات الجارية للبنك وكذلك تقارير النشاط والخدمات الأخرى .

2. **هيكل نظام الرقابة الداخلية الإداري** :

يعتبر هيكل نظام الرقابة الداخلية في البنوك الأداة الأساسية لتقييم فعاليته واعتباره الدعامة الرئيسية لبناء أي نظام للرقابة الداخلية السليم القادر على رفع أداء عمل البنك في مختلف مستوياته من خلال : لجنة فعالة للمراجعة بالبنك، مجلس إدارة مستقل، دور رقابي فعال للجان الفحص العليا، نظم حاسب ألي متقدم .[4]

ثانيا : تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبي في البنوك

يعتبر الشق المحاسبي في نظام الرقابة الداخلية في البنوك العصب الحيوي لنجاعته وسلامته من خلال ما يوفره من ضمانات أساسية لحماية وتنمية المركز المالي للبنك وتسليط الضوء على أهم مراكز القوة والضعف فيه مما يسهل إلى حد كبير عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبي بصفة خاصة .

1 بوطورة فضيلة ، مرجع سابق ،2007،ص:
2 احمد حسين علي حسين ،**نظم المعلومات المحاسبية الاطار الفكري و النظم التطبيقية** ، الدار الجامعية ، الاسكندرية مصر،2004، ص:50.
3 طلعت اسعد عبد الحميد ، **الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة**،مكتبة الشقري،مصر،1998،ص:258.
4 عبد الرحمان رضا مصطفى ،يحي أحمد ، **مبادئ المحاسبة المالية** ،مركز الاسكندرية للكتاب ، الاسكندرية ، مصر،1996،ص-ص:120-128.

بالتالي يحاول النظام الإلمام بمختلف الجوانب المحاسبية من تسجيلات محاسبية ومستندات ثبوتية ودفاتر متابعة والتي تتم على مختلف الأصناف والمجموعات المكونة لمخطط الحسابات المصرفية وفي سبيل تحقيق رقابة داخلية فعالة فانه يجب إتباع مجموعة من المبادئ والأسس المحاسبية والميدانية للرفع من كفاءة وأداء نظام الرقابة المحاسبي .[1]

1. عناصر تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبي

- الرقابة على حسابات عمليات الخزينة وعمليات ما بين البنوك بهدف احترام الحدود المصرح بها بالنسبة للمخاطر وإعادة التمويل ومعرفة صحة وحقيقة العمليات المسجلة .
- الرقابة على حسابات العمليات مع الزبائن وذلك بهدف التحكم في المخاطر البنكية من خلال وضع سياسة إقراض واضحة وصحة أرصدة العملاء ودقة التسجيلات المحاسبية [2]
- الرقابة على حسابات محفظة الأوراق المالية وحسابات التسوية يهدف نظام الرقابة الداخلية إلى التأكد من مكونات محفظة الأوراق المالية وضمان معالجة سليمة لها ويكون تقييم النظام هنا من خلال اكتشاف مواقع ضعف الرقابة الداخلية وعدم كفاءة المعالجة وتعدد الوظائف وارتباطها من اجل تحسين إنتاجية البنك واتخاذ الإجراءات لسد ثغرات النظام .[3]
- الرقابة على حسابات القيم الثابتة لضمان تبرير الحسابات والوجود المالي للقيم والتقييم السليم للأصول مع المعالجة الصحيحة لعمليات قرض الإيجار .
- الرقابة على حسابات التسيير والنتائج ويهدف نظام الرقابة الداخلية إلى التأكد من دقة قيمة المصاريف والإيرادات وسلامة التسجيلات المحاسبية في ظل المخاطر .

2. أسلوب تقييم نظام الرقابة الداخلي المحاسبي

يستخدم المراقب أسلوب المعاينة الإحصائية لتسهيل عمله بطريقة تساعده على تعميم نتائج العينة على مجتمع الفحص حتى يتمكن من اتخاذ نتيجة فحصه كأساس لإبداء رأيه الموضوعي والمحايد في دقة وصحة التسجيلات المحاسبية والقوائم المالية والوقوف على المركز المالي الحقيقي للبنك ومتى كان نظام الرقابة الداخلية فعالا وسليما فإن نتائج المعاينة تكون دقيقة وموضوعية فالمعاينة الإحصائية هي أداة أساسية لتقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية .[4]

ثالثا : تقييم نظام الرقابة الداخلية المالي في البنوك

تصمم الرقابة المالية لأجل تحقيق الأهداف رقابية داخلية تتمثل في حماية الأصول المالية وتوفير الثقة والتكامل في المعلومات المالية بالإضافة إلى الالتزام بالمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عام، وتشمل وظيفة الإدارة المالية للبنك عدة وظائف فرعية متكاملة ممكن تحديدها في المتحصلات النقدية، المدفوعات النقدية، حسابات العملاء، حسابات الدائنون، الاستثمارات طويلة الأجل، الحصول على أموال رأس المال.[5]

يعتمد الأداء المالي في البنوك على عملية التحليل المالي التي تعرف بأنها سلسلة من المؤشرات المالية التي يمكن استخدامها لتحديد قوة البنك وضعفه وتستخدم النسب المالية في هذا التحليل، بالتالي الأداء المالي يعتمد على نسب بسيطة من خلالها يمكن تقييم الرقابة لوضع المنشأة الحالي وتسهيل دراسة وضعيتها المستقبلية، ولتحليل الوضعية المالية للبنك يمكن تقسيم مصادر المعلومات المالية إلى مصادر داخلية تشمل القوائم المالية، المذكرات والملاحظات والتقارير المؤقتة، تقارير مجلس الإدارة ومراقب الحسابات، ومصادر خارجية ممثلة بتحليل معلومات مالية لبنك معين ومقارنتها في البنوك المنافسة ويبدأ

1 بوطورة فضيلة ، مرجع سابق ، ص:

2 Antoine sardi ,**audit et inspection bancaire, audit comptable**, t02,afges éditions,1995,pp 379-387

3 Denis Dubois et sarun khath, **négociations et contrôle des conditions bancaire , les éditions d'organisation** , paris, pp137-150

4 بوطورة فضيلة نفس المرجع،2007 ص:

5 عبد الفتاح محمد صحن ، فتحي السوافيري ، مرجع سابق،2004،ص:262

لتحليل بتقييم الظروف الاقتصادية الواسعة ليمتد إلى كل من المستوى المحلي والدولي لتحليل طرق المنافسة المؤثرة على عمل البنوك، وباعتماد البنك على الدفاتر فإن كبر حجم القيود التي تتم فيها ادت إلى وقوع أخطاء إثبات العمليات المحاسبية مما زاد اهمية لنظام الرقابة الداخلي[1]

1 محمد سمير الصبان و آخرون،**مبادئ المحاسبة المالية**،المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية،2005،ص:348

المبحث الثاني : تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية على المخاطر التشغيلية في البنوك

تشكل عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية للمخاطر التشغيلية مهمة أساسية داخل البنوك وذلك باعتبار أن نظام الرقابة هو العنصر الرئيسي في آليات التسيير الفعال للمخاطر التشغيلية ذلك لأن التعرض للخطر التشغيلي ارتباط كبير بفاعلية النظام الرقابي في البنوك وعليه تم تقسيم المبحث إلى ثلاث مطالب رئيسية:

1. أسس تقييم نظام الرقابة الداخلية للمخاطر التشغيلية في البنوك
2. علاقة نظام الرقابة الداخلية بإدارة المخاطر التشغيلية في البنوك
3. دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر التشغيلية

المطلب الأول : أسس تقييم نظام الرقابة الداخلية للمخاطر التشغيلية

أولا :تعريف و تقييم نظام الرقابة الداخلية للمخاطر التشغيلية

حسب **المبدأ الرابع** :يجب على البنوك أن تقوم بتحديد المخاطر التشغيلية في كل أنواع المنتجات والأنشطة والعمليات والأنظمة كما يجب التأكد من انه تم الأخذ بعين الاعتبار المخاطر التشغيلية الذاتية لكل نشاط عن طريق خطوات التقييم الملائمة وذلك قبل طرح أي منتجات وأنشطة وعمليات جديدة .كما وقد برز دور السلطات الرقابية هنا من خلال :

المبدأ الثامن : مطالبة البنك بتوفير إطار فعال لإدارة المخاطر التشغيلية حيث يجب على السلطات الرقابية أن تطلب من كافة البنوك بغض النظر عن حجمها إعداد واعتماد إطار فعال لتحديد وتقييم ورصد وضبط المخاطر التشغيلية بما يحقق التخفيف من حدة الخسائر التي قد يتعرض لها البنك على أن يكون هذا الإطار جزء من منهج شامل لإدارة المخاطر بشكل عام .

المبدأ التاسع : تقييم سياسات وإجراءات البنوك الخاصة بإدارة المخاطر التشغيلية يجب على المراقبين أن يقوموا بشكل مباشر أو غير مباشر بتنظيم تقييمات مستقلة وبصفة دورية للاستراتجيات والسياسات والخطوات والممارسات المطبقة المتعلقة بالمخاطر التشغيلية كما يطلب من المراقبين التأكد من وجود آلية مناسبة للتقارير وان تكون ذات كفاءة عالية بشكل يضمن اطلاعهم وإعلامهم بالتطورات التي تحدث في البنوك .[1]

1. **عناصر تقييم الرقابة الداخلية للمخاطر التشغيلية :**

يتضمن تقييم المخاطر التشغيلية الذي تقوم به الجهات الرقابية مراجعة العناصر التالية :

- طرق البنوك في تقييم كفاية رأس المال للمخاطر التشغيلية بالتناسب مع حجم المخاطر وطرق تقييمها للأهداف الداخلية لرأس المال
- فعالية طرق إدارة المخاطر والبيئة العامة للرقابة فيما يتعلق بالمخاطر التشغيلية
- أنظمة البنوك الخاصة بالمتابعة وإعداد التقارير بشأن المخاطر التشغيلية بما في ذلك البيانات المتعلقة بالخسائر التشغيلية وغيرها من مؤشرات خسائر محتملة .
- إجراءات البنوك السريعة لتصحيح حوادث المخاطر التشغيلية والتعرض لها
- نظم الرقابة الداخلية والمراجعة والتدقيق لضمان سلامة الطرق العامة لإدارة المخاطر التشغيلية
- جودة وشمولية خطط الطوارئ ومواصلة الأعمال .[2]

1 رفيدة قصر الدولة محمد إبراهيم ، **المخاطر التشغيلية انواعها و مصادرها و طرق مقابلاتها** ،كلية المجتمع بالخرج،جامعة الامير سطام بن عبد العزيز، cc.psv.edu.sa/ar اطلع بتاريخ 2020/02/25

2 اللجنة العربية للرقابة المصرفية،**ادارة المخاطر التشغيلية و كيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية**،صندوق النقد العربي،ابوظبي ،2004،ص ص:20-21

في الحالات التي تكون فيها البنوك جزءا من مجموعة مالية يتعين على الجهات الاشرافية أن تسعى لضمان وجود إجراءات تضمن إدارة المخاطر التشغيلية بطريقة ملائمة ومتكاملة في كل أقسام المجموعة كما سيكون من الضروري عند إجراء التقييم التعاون وتبادل المعلومات مع جهات أخرى وفق الإجراءات المقررة وممكن الاستعانة بمدققين خارجيين لإجراء التقييم.

ثانيا : مراحل تقييم نظام الرقابة الداخلية للمخاطر التشغيلية

يتم تقييم المخاطر التشغيلية من طرف قسم الرقابة الداخلية في البنوك بواسطة مراقب خارجي وفق المراحل التالية :

1- **مراجعة الأهداف إدارة المخاطر التشغيلية وسياستها** :
تتمثل الخطوة الأولى في التقييم معرفة الأهداف البرنامج ومدى مناسبته للبنك ويشمل هذا التقييم عموما رقابة موارد المؤسسة المالية وقدرتها على تحمل الخسائر المعرضة لها وعندما تكون إدارة الخطر قاصرة يتم صياغة الأهداف أخرى وعرضها على الإدارة للموافقة عليها وفي حال وجود تناقض بين التطبيق والسياسة يلزم التوفيق بين الاثنين أما بتغير الهدف أو تغير أسلوب البنك في التعامل مع الخطر .

2- **التعرف على الخطر وتقييم التعرض للخسارة** :
بعد الانتهاء من تحديد وتقييم الأهداف تأتي خطوة التعرف على احتمالية تعرض البنك للخطر التشغيلي ويتم هنا تحليل العمليات لتقرير التعرضات المختلفة للخسارة واتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة.

3- **تقييم تدابير إدارة المخاطر التي تم تنفيذها** :
يتم تقييم القرارات الماضية حول كيفية التصدي لكل تعرض للخطر والتحقق من أن القرار تم تنفيذه على أكمل وجه بالإضافة لمراجعة كل تدابير التحكم في الخسارة .

4- **التقرير والتوصية** : يتم في هذه المرحلة إعداد تقرير مكتوب ومفصل حول نتائج التحليل متضمنا التوصيات اللازمة وتعديلات لتحسين النظام ويرفع إلى الإدارة العليا ولمجلس الإدارة ولجنة الرقابة .[1]

الشكل6 :مراحل تقييم المخاطر التشغيلية

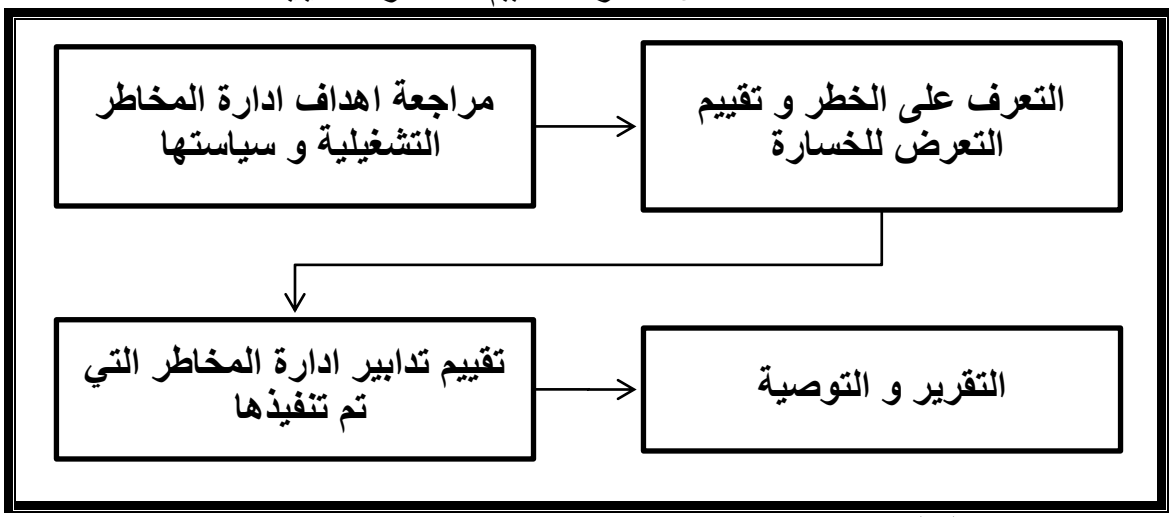

المصدر : من إعداد الطالبتين

1 طارق عبد العال حماد ،**ادارة المخاطر**، الدار الجامعية،الاسكندرية،مصر،2003 ص:123

ثالثا : طرق تقييم نظام الرقابة الداخلية للمخاطر التشغيلية

تعددت طرق تقييم نظام الرقابة الداخلية للمخاطر التشغيلية في البنوك وتمثلت في ما يلي :

1- **التقييم الذاتي** : يقوم المصرف بتقييم عملياته وأنشطته في مقابل قائمة من المخاطر التشغيلية التي يمكن أن يتعرض لها البنك حيث تتم العملية بجهد داخلي وهي غالبا ما تتضمن إعداد قوائم للمراجعة أو ورش عمل لتحديد أوجه القوة والضعف في بيئة إدارة المخاطر التشغيلية
2- **مسح المخاطر** :يتم في هذه العملية مسح مختلف وحدات العمل والإدارات المؤسسية وطرق العمل حسب نوع المخاطر حيث أن من شأن هذه الإجراءات أن يكشف عن أوجه الضعف وان يساعد في وضع الأولويات للإجراءات الإدارية التصحيحية اللاحقة .
3- **المؤشرات الرئيسية للمخاطر** : مؤشرات المخاطر هي إحصائيات أو مقاييس غالبا ما تكون مالية يمكن أن تشير إلى وضع المخاطر في البنك وتتم مراجعة هذه المؤشرات بصورة دورية لتنبيه المصرف إلى أية تغيرات يمكن أن تكون مؤشرا على زيادة المخاطر ويمكن أن تشمل هذه المؤشرات عدد العمليات الفاشلة ومعدلات حضور الموظفين ووتيرة ومدى فداحة الأخطاء وحوادث الإهمال .
4- **القياس** : أخذت بعض البنوك في قياس درجة تعرضها للمخاطر التشغيلية باستخدام عدة أساليب، فالبيانات الخاصة بتجربة الخسائر السابقة في البنك على سبيل المثال يمكن أن توفر المعلومات في تقييم احتمالات تعرض البنك مستقبلا للمخاطر التشغيلية وذلك لعمل وتطوير إستراتجية لتقليل المخاطر والسيطرة عليها ومن الطرق الفعالة للاستفادة من هذه المعلومات وضع إطار للانتظام في تتبع وتسجيل وتيرة وحدة حوادث الخسائر كل على حدى وتقوم البنوك أيضا بالجمع بين بيانات الخسائر الداخلية والخارجية مع سيناريوهات التحليل وعوامل التقييم النوعي. [1]

المطلب الثاني : علاقة نظام الرقابة الداخلية بإدارة المخاطر التشغيلية

أولا : الرقابة الداخلية أساس رقابة فعالة على المخاطر التشغيلية

يلعب نظام الرقابة الداخلية دورا أساسيا في تحقيق رقابة فعالة على المخاطر التشغيلية من خلال:

1- **خلق بيئة مواتية** : يمكن للإدارة أن تخلق بيئة رقابية فعالة من خلال :
- نقل ونشر المعارف حول موقف البنك من المخاطر والسلوك الواجب على الموظفين إتباعه
- نشر وتوضيح الاهمية التي يوليها البنك لإدارة المخاطر في خطاباتها
- محو المعتقدات الخاطئة لدى بعض الموظفين حول حقيقة الرقابة الداخلية من خلال تشجيع مشاركة الرقابة الداخلية
- اختيار الموظفين والزبائن الشرفاء وعدم التردد في طرد أي محتال منهم . [2]

2- **شفافية العمليات** : نقول عن العمليات أنها شفافة عندما تكون المعلومات معروضة في تقارير واضحة ومفصلة ويمكن الوصول إليها من قبل كل من هو في حاجة إليها لاتخاذ قرار وتقييم أداء، فكلما كانت عمليا البنك تتميز بالشفافية يصبح في مقدور الموظفين والإدارة الضبط السريع والسهل للمخاطر . [3]

3- **بساطة وسهولة الإجراءات** : بإمكان البنك تدنية احتمال وقوع حالات الاحتيال والأخطاء في عملياتهم إذا كانت الإجراءات بسيطة ومفهومة من قبل الموظفين والزبائن ذلك من خلال:
- توفير قوائم لأسعار الفائدة حسب طبيعة القروض وحجمها تسمح بتحديد إقساط السداد

1 اللجنة العربية للرقابة المصرفية،مرجع سابق،ص:16

2 Anita compion,**Amiliorer le contrôle de interne, guide pratique a l'usage des institutions de micro finance**, traduction francais réaliser par Gret,2003,p13

3 ليث سعد الله حسين ،مصطفى محمد الصديق،عدنان محمد شهاب ، **خصائص شفافية المعلومات المصرفية و تأثيرها في الرقابة الداخلية**،تنمية الرافدين ،مجلد 32، عد د101 ، 2010،ص:217

- الدليل الواضح لكيفية تنفيذ الأعمال ويتعلق أيضا بالكتابة الواضحة والمفصلة لمراحل إتمام الأعمال والصفقات لتقليل النزاعات

4- **المسؤولية والمحاسبة** : يمكن للبنك تفعيل إدارة المخاطر من خلال تحميل المسؤوليات بحيث يشعر كل موظف انه عرضة للمسائلة في أي وقت ومن الإجراءات المتبعة في ذلك:

- تقسيم البنك إلى مراكز مسؤولة.
- تقديم لك موظف بطاقة تصف بدقة صلاحياته وحدوده يستند عليها في تقييم أداء الموظفين.

5- **توفير الحماية والأمن** : تشكل حماية الأصول المادية من الأذى عنصرا مهما في فعالية إدارة المخاطر التشغيلية وفيما يلي بعض الإجراءات الأمنية التي على البنك اتخاذها :

- حفظ النقدية في الوكالات داخل صندوق حديدي أو خزانات رقمية ؛
- امتلاك نظام يحمي البيانات والمعلومات المخزنة من التلف والضياع ؛
- عقود التامين ضد الخسائر الناتجة عن السرقة أو الكوارث الطبيعية أو التامين الذاتي من خلال إجراء الإيداعات المنتظمة في حساب الطوارئ .[1]

ثانيا :إجراءات نظام الرقابة الداخلية في تقييم وتغطية المخاطر التشغيلية

تتمثل أهم إجراءات نظام الرقابة الداخلية على المخاطر التشغيلية في البنوك في ما يلي :[2]

1. **السياسات والإجراءات الأمنية**

حيث أن النظم الأمنية تعتبر مزيجا للعديد من تطبيقات ونظم الرقابة الداخلية والتي تستخدم لحماية وسلامة ومصداقية وسرية البيانات والعمليات التشغيلية، وتعتمد هذه الأنظمة على وضع وتطبيق سياسات أمنية مناسبة لعمليات البنك ووضع آلية سليمة للاتصال بين البنك والأطراف الخارجية وتساعد في الحد من المخاطر التشغيلية الناتجة عن الاعتداءات الخارجية والداخلية على الأنظمة البنكية.

تتمثل هذه الإجراءات في ما يلي :

- التشفير: هو ا استخدام نظام محاسبي يعتمد على كلمة سر يتم خلالها تحويل البيانات الواضحة إلى رموز لمنع اطلاع الجهات غير المصرح لها على هذه البيانات.
- انتقاء الموظفين: ويتم ذلك عن طريق عمل اختبارات سلوكية للموظفين الجدد والموظفين المؤقتين والاستشاريين والرقابة الداخلية عليهم، حيث أن البنك معرض لتهديدات داخلية وليس فقط تهديدات خارجية.
- الحوائط العازلة: هي مجموعة من البرامج والمكونات المادية للحاسب الآلي تعمل على الحد من دخول الاعتداءات الخارجية للنظم الداخلية المتصلة بشبكات مفتوحة مثل: الانترنت.
- رقابة الفيروسات: من خلال وضع برامج خاصة تساعد على اكتشاف وإزالة الفيروسات التي قد يتعرض لها الحاسب الآلي والتي تؤثر في العمل البنكي.

2. **التدريب والتطوير**

يمكن للإدارة العليا مراقبة وإدارة المسائل المتعلقة بالمخاطر التشغيلية عن طريق توعية الموظفين الرئيسيين ووضع إجراءات واضحة، ومكتوبة حول كيفية التعامل مع هذه المخاطر والعمل على تنمية المهارات لدى الموظفين عن طريق الدورات التدريبية التي تساعد في الحد من المخاطر التشغيلية الناجمة عن عدم الخبرة الكافية للموظفين أو إدارة البنك، وعلى الموظفين التقنيون إخطار الإدارة العليا عن آلية تشغيل الأنظمة وهذا بدوره سوف يؤدي إلى خفض مخاطر التشغيل الخاصة بالتصميمات السيئة للأنظمة.

---

1 نفس المرجع ص:217

2 أحمد محمد مصبح ، **إدارة المخاطر التشغيلية وفق مستجدات اتفاقية بازل**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل ، الجامعة الإسلامية ، غزة، 2012، ص-ص: 39-40.

3. التقييم والتحديث.

حيث تساعد عملية تقييم لخدمات قبل تقديمها بشكل واسع في الحد من المخاطر التشغيلية، وذلك عن طرق عمل اختبارات للتأكد من صلاحية أخطاء والبرامج ووظائف النظام، ويمكن خفض المخاطر التشغيلية عن طريق استخدام استراتيجيات للتأكد من إمكانيات المكونات الخاصة بالحاسب والبرامج المشغلة.

4. الإفصاح وتوعية الزبائن.

تساعد عملية الإفصاح وتوعية الزبائن في الحد من المخاطر التشغيلية، فتوعية زبائن البنك على ضرورة الالتزام بالقوانين واللوائح الخاصة بحماية الزبون، وبقواعد الخصوصية يؤدي إلى خفض درجة المخاطر والإفصاح وشرح طبيعة العلاقة بين البنك والأطراف الأخرى يؤدي إلى خفض المخاطر القانونية.

5. الخطط الطارئة.

يجب على البنك القيام بوضع خطط طوارئ تشمل على إجراءات يتم اتخاذها في حالة حدوث خلل ما، مما تساعد هذه الخطط في الحد من العمليات الداخلية، وتقوم تلك الخطط بتحديد كيفية استعادة البيانات ويجب اختبار النظم البديلة بصورة دورية للتأكد من كفاءتها، وعلى البنك أن يضع خطط عمل بديلة أيضا، لكي يضمن قدرته على الاستمرار في العمل وتخفيف الخسائر في حالة وجود أعطال كتعطل أجهزة الاتصال، أو توقف نظام العمل في أخطاء المعلوماتية والتكنولوجية أو حصول أضرار في البنية المادية لموجوداته.

ثالثا : معايير كفاءة نظام الرقابة الداخلية في تغطية المخاطر التشغيلية البنكية

تعتمد البنوك اعتمادا كبيرا على فعالية جهاز الرقابة الداخلية لديها، وذلك لقدرته على تغطية المخاطر التشغيلية وتتحقق كفاءة الجهاز بتحقق فعالية الإطراف المكونة لجهاز الرقابة،حيث هناك فئتين رئيسيتين تتحقق كفاءة جهاز الرقابة بهم .[1]

1. **الأطراف الداخلية للرقابة الداخلية:** وتتمثل في:

- مصلحة الرقابة الداخلية: يتم إرفاقها مباشرة إلى الإدارة العليا واستقلالها هي ضرورة، يتمثل دورها في مساعدة جميع مصالح البنك لتنفيذ أنشطتها، كما أنها تعتبر مستشار داخلي للتحقق من جدوى فعالية وتنفيذ الرقابة.
- موظفي البنك: كل موظف لديه مهامه ونشاطه، وهنا يبدأ المستوى الأول من الرقابة والسيطرة على المخاطر التشغيلية، ينبغي على الموظفين أن يكون على علم بهذه المهمة لتجنب الوقوع في مخاطر جسيمة حيث يقومون بكشف المخاطر ومحاولة تداركها، أما في المستوى الثاني: فهناك موظفي في خدمات دعم المكتب وهي أيضا مسؤولة عن مراقبة وتصحيح المخاطر.
- التدقيق الداخلي: وتسمى أيضا عملية المراجعة وهي تكون دورية بحيث تعمل على تقييم نظام الرقابة الداخلية، حيث تتميز بالحياد وتراقب تنفيذ خطط الرقابة الداخلية في البنك.

2. **الاطراف الخارجية للرقابة الداخلية:** وتتمثل في:

- السلطات الرقابية الخارجية: هي جهات مسؤولة تقوم بأداء مهامها للتحقق، من امتثال البنوك للوائح والبنود المصرفية المتعلقة بالرقابة الداخلية.
- المراجعة الخارجية: تقوم بها جهات خارجية (مراجعي حسابات) اعتمادا على منهجيات محددة، ومن بين الموضوعات الرئيسية لعمليات المراجعة، التحليل البيئي لتحديد العوامل التي تؤثر على النشاط، مثل تغيرات الأنظمة والتركيبة السكانية، والنمو الاقتصادي وأيضا تقييم التغيرات في سلوك العميل.

ومن هنا تساعد على تحديد عوامل المخاطر التشغيلية، فيقوم المراجع بكتابة التقارير تتضمن معلومات وخطة تطوير للعمال والاستراتيجيات والمبادئ التوجيهية من قبل البنك لتشكيل فكرة عن التعرض للمخاطر، وأيضا يقوم بتقييم وتحليل كل المخاطر حيث يجب على مدقق الحسابات أن يشارك

1 Eric Lamarque & Frantz Maurer, **Le risque opérationnel bancaire**, Université Montesquieu, Bordeaux,p:20.

في فهم عمل تسيير المخاطر في البنك.نظرا لتعدد الجهات الداخلية والخارجية يجب ضمان مستوي كبير من التنسيق بينها من خلال الإدارة، وذلك للحفاظ على فعالية نظام الرقابة الداخلية من أجل خدمات بنكية أفضل خالية من المخاطر.

المطلب الثالث : دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر التشغيلية

تزداد إمكانية البنوك في اكتشاف وتصحيح نقاط الضعف في ا لسياسات والعمليات والإجراءات الخاصة بإدارة المخاطر التشغيلية بتزايد أهمية وجود نظام رقابة داخلية فعال مصمم بطريقة صحيحة وسلمية يضمن اكتشاف الأخطاء وتصحيحها .

أولا : مسؤولية المراجع في اكتشاف الغش والخطأ والتقرير عنه.[1]

أوضحت الهيئات المهنية المشرفة على مهنة المراجعة من خلال معايير الرقابة والمراجعة، التي أصدرتها مسؤولية المراجع في اكتشاف الغش والتقرير عنه، ويمكن بلورة إطار مسؤولية المراجع في اكتشاف الغش من خلال ما يلي :

- يجب أن يقدر المراجع مستوى الخطر الناشئ من وجود تلاعبات ذات تأثير جوهري على القوائم المالية لنه سوف يعتمد على مستوى الخطر عند وضع خطة المراجعة وتصميم برنامج الفحص؛
- في مجال تحديد مسؤوليات المراجع عن اكتشاف ا لخطاء والغش، فإنه غير مسؤول عن منع الغش ولكن عليه بذل العناية المهنية الملائمة والتي تتطلب منه دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية وتحديد الإجراءات اللازمة في عمل برنامج المراجعة الشامل يتضمن إجراءات إضافية إذا توقع المراجع وجود تحريف مادي في القوائم المالية من خلال ممارسته الحذر المهني وواجباته المهنية المتعارف عليها.

أما الإجراءات المتخذة من قبل مراجع الحسابات للإبلاغ عن حالات الغش هي كالتالي:

- إبلاغ إ إدارة البنك بالنتائج المتوصل إليها بأقصى سرعة ممكنة؛
- إبلاغ السلطات ا لإشرافية العليا؛
- إبلاغ مستخدمي القوائم المالية إذ تبين لمراجع الحسابات أن الخطأ أو الغش له تأثير مادي على القوائم المالية ولم يتم إظهاره أو تصحيحه في تلك القوائم، فعليه أن يبدى رأيا متحفظا أو رأي سلبي.

❖ **أهمية نظام الرقابة الداخلية في اكتشاف الخطأ .**

يلعب نظام الرقابة الداخلية دور وأهمية كبيرة في اكتشاف الخطاء، وذلك أنه من أهم الأسباب التي يرى من خلالها المديرين أن المراجعين الداخليين أقدر على اكتشاف أوجه التلاعب هي اقتناعهم بأنهم أقدر على التعامل مع أوجه التلاعب من غيرهم، كما يكون لديهم نطاق كاف وقدرة على اكتشاف التلاعب، هم أكثر معرفة بالعمليات ونظام الرقابة الداخلية من المراجعين الخارجيين[2].

ثانيا: دور الرقابة الداخلية في نشر مفهوم الأمانة داخل البنك.

يكون تكاتف الجهود نحو اكتشاف التلاعب إلى التشجيع على انتشار الأمانة داخل البنك حيث يتم التعامل بين الإدارة العليا والعاملين على أساس نشر المبادئ الأخلاقية، والرغبة في تجنب تعارض المصالح بينهما، وكذلك العمل على تنبيه المسؤولين، وبصورة سريعة نحو أية موضوعات قد تخل بمفهوم الأمانة ويبقى رغم ذلك احتمال حدوث الاختلاسات قائما.[3]

ثالثا: دور نظام الرقابة الداخلية في معالجة ثغرات تطبيق مفهوم الأمانة

هنا ك العديد من أنواع التلاعب والاحتيال والتي يتمثل أبرزها في الاختلاس والابتزاز، الرشوة، التلاعب في عمليات الإفصاح، إساءة استخدام السلطة والتعارض في المصالح. ومعظم هذه الأنواع تواجه المراجع الداخلي عندما يكون بصدد تقييم نظام الرقابة الداخلية، حيث أنه حتى في ظل عدم وجود نقاط ضعف هامة في نظام الرقابة الداخلية فليس هناك شيء اسمه نظام كامل حيث يمكن تجاوز نقاط

1 بوطورة فضيلة ، مرجع سابق ، ص 121.
2 نفس المرجع ،ص:124.
3 عبد الفتاح صحن ،محمد السواقيري، مرجع سابق ،ص:287.

معينة، أو المراوغة في تنفيذها طالما وجد ا لعنصر الشخصي في عملية التطبيق، وعادة ما تكون مراجعة أوجه التلاعب تتصف بأنها استكشافية حيث يقوم المراجع الداخلي بالمهام الآتية[1] :

- فحص الأدلة الخاصة بأوجه التلاعب
- تحديد التفاصيل الخاصة بالاختلاس؛
- وصف الخسارة ونطاق المشكلة، الوقت، الأسلوب، ومرتكب الجريمة.

1 فتحي رزق السواقيري ،مرجع سابق ، ص: 172.

خلاصة الفصل الثاني:

تناولنا في هذا الفصل أهم العناصر النظرية المقدمة في الدراسة، والمتمثلة في عملية التقييم لنظام الرقابة الداخلية في البنك، وكذا عملية تقييم المخاطر التشغيلية والمصطلحات المرتبطة بهما المتمثلة في الفاعلية التي تعني مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية في اكتشاف وتغطية الخطر التشغيلي البنكي، و كذا المعايير والطرق المتبعة في ذلك بالإضافة إلى إبراز دور نظام الرقابة الداخلية كونها أداة تقييميه عبر مجموعة من الخطوات تمثلت في ضرورة معرفة ودراسة البيئة الداخلية للمؤسسة والمخاطر المتعلقة بالإضافة إلى فهم نظام الرقابة الداخلية المصمم من طرفها عبر مجموعة من الأساليب واكتشاف نقاط القوة ونقاط الضعف (أوجه القصور)، التي قد تشكل مخاطر لها. وضرورة التبليغ عن تلك المخاطر لإدارة البنك حتى يتم اتخاذ الإجراءات الضرورية واللازمة. كما تم التطرق إلى إمكانية استعانة المدقق الداخلي بأسلوب التقييم الذاتي للرقابة والمخاطر والتي تساهم بشكل كبير في تحديد المخاطر المتعلقة بعمليات البنك والبحث عن أفضل الطرق لفادي تلك المخاطر مستقبلا والعمل على تحسين أداء البنك.

الفصل الثالث:دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة- ونزة تبسة

الفصل الثالث : دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة ونزة تبسة

تمهيد

بعد تناول الجانب النظري للدراسة سنحاول إسقاطه على ارض الواقع، ذلك من خلال اختيار بنك الفلاح والتنمية الريفيةBADR وكالة ونزة –تبسة – وذلك من اجل التعرف فعالية تطبيق نظام الرقابة الداخلية واهم مكوناتها في البنك استنادا لنظام 08-11 وكذا التطرق إلى أهم المخاطر التشغيلية التي تواجه البنك محل الدراسة، وصولا إلى مساهمة نظام الرقابة الداخلية في تقييم وتقليل المخاطر التشغيلية.

عليه سيتم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث الثلاثة التالية:

1. واقع نظام الرقابة الداخلية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR حسب 08/11
2. الطريقة والأدوات المستعملة في الدراسة الميدانية
3. تحليل ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية

المبحث الأول: واقع الرقابة الداخلية بالبنوك في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR حسب 08/11

وعليه سيتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين:

3. تقديم عام لنظام 08/11 المتعلق بالرقابة الداخلية بالبنوك والمؤسسات المصرفية
4. تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية

المطلب الأول : تقديم عام لنظام 08/11 المتعلق بالرقابة الداخلية بالبنوك والمؤسسات المصرفية.

أولا : تعريف نظام 08-11 الخاص بالرقابة الداخلية

نظرا لأهمية العمليات البنكية وطبيعتها وآثارها على النظام النقدي، واستجابة للتطورات الدولية في الجهاز المصرفي خاصة، وفي المجال الاقتصادي بشكل عام، ومنها اتفاقية بازل 3-2-1، وتماشيا مع الإصلاحات التي عرفتها الجزائر في هذا الإطار انطلاقا من قانون 90 -10، عمدت السلطات النقدية إلى وضع إطار عام للرقابة الداخلية في البنوك والمؤسسات المالية، وذلك من خلال إصدارها للأمر التنظيمي رقم 02 -03 المؤرخ في 14 نوفمبر2002، ونظرا لجملة من الأحداث والمستجدات التي طرأت على الصعيد الدولي والوطني والتي أثرت على الجهاز المصرفي والقطاع البنكي الجزائري تم إلغاءه ليحل حمله الأمر التنظيمي رقم 08-11 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011 المتعلق بالرقابة الداخلية بالبنوك والمؤسسات المالية الجزائرية.[1]

جاء نظام 08-11بأوامر صارمة وملزمة للبنوك والمؤسسات المالية بهدف تكوين أنظمة للرقابة الداخلية تمكنها من تقدير وتقييم مخاطرها بشكل موضوعي، وهو ما يعبر عن إهتمام بنك الجزائر بقضية الرقابة الداخلية وإدراكه بأنها تعتبر خط الدفاع الأول للتصدي للأزمات ومعالجة الانحرافات في أوانها. والنظام08 -11 من شأنه تعزيز صلابة نظام الرقابة الداخلية وتوفير أكبر للسلامة المصرفية فيما يتعلق بعملياتها.

1. **أجهزة الرقابة الداخلية حسب 08-11:**

وهي 05 أجهزة:

- نظام رقابة العمليات والإجراءات الداخلية؛
- التنظيم المحاسبي ومعاجلة المعلومات؛
- أنظمة قياس المخاطر والنتائج؛
- أنظمة المراقبة والتحكم في المخاطر؛
- نظام حفظ الوثائق والأرشيف .

نظام رقابة العمليات والإجراءات الداخلية :حدث فصل واضح بين الرقابة الدورية والرقابة الدائمة، بحيث ركز على مستويين للرقابة وهما الرقابة الدورية للانتظام وأمن العمليات والرقابة الدائمة للمطابقة والأمن، بحيث قام بتعيين مسؤول يسهر على فاعلية جهاز الرقابة الدائمة ومسؤول يسهر على فاعلية الرقابة الدورية، وتكليف أعوان مخصصين لمهمة الرقابة الدائمة والدورية مع إعادة هيكلة أجهزة الرقابة الدائمة والدورية وكذلك أنظمة قياس المخاطرة، مع ضمان الاستقلالية التامة بين الوحدات المكلفة بالرقابة الدائمة . وتوفير كل الوسائل المطلوبة.

2.1 التنظيم المحاسبي ومعاجلة المعلومات : يجب أن تحترم البنوك والمؤسسات المالية الأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي، ولاسيما أنظمة مجلس النقد والقرض وتعليمات بنك الجزائر.[2]

3.1 أنظمة قياس المخاطر والنتائج وتتمثل في :

- انتقاء وقياس مخاطر القروض؛
- نظام انتقاء مخاطر القرض؛
- نظام قياس مخاطر القرض؛
- نظام قياس مخاطر السوق؛

1 نظام 08 -11 ،**المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية الجزائرية** ، المؤرخ في 28 نوفمبر 2011.
2 المادة 04 ، نظام 08 -11 ،**المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية الجزائرية** ، المؤرخ في 28 نوفمبر 2011.

- نظام قياس مخاطر التسديد؛[1]

4.1 أنظمة المراقبة والتحكم في المخاطر : إضافة أنظمة مراقبة بالإضافة إلى الأنظمة الموجودة والمتمثلة في أنظمة مراقبة مخاطر التركيز والمخاطر الناجمة عن العمليات بين البنوك ومخاطر السيولة.[2]

5.1 نظام حفظ الوثائق والأرشيف : تقوم البنوك والمؤسسات المالية بإعداد دلائل الإجراءات المتعلقة بنشاطاتها المختلفة .وجيب أن تحدد هذه الدلائل،على الأقل كيفيات التسجيل والمعاجلة واسترداد المعلومات والخطط المحاسبية وإجراءات مباشرة العمليات.[3]

- **الاحكام الخاصة برقابة المطابقة** : من أهم أخطاء التي أتى بها نظام 08-11 وهذا على إثر الفضائح المالية والأزمات التي حدثت على المستوى الوطني، بحيث تنص المادة 20 من نفس النظام على تعيين مسؤول عن تنسيق وفاعلية رقابة خطر عدم المطابقة، والذي يقصد بها عدم الامتثال للقوانين والتشريعات والإجراءات [4].
- التحكم في المخاطر يسمح للبنوك والمؤسسات المالية بقياس المر دودية الحقيقة للعمليات التي تقوم بها من قروض وغير ذلك، وتحليل نظام التسيير والقيادة...، وهذا يكون على عاتق الإدارة العليا ومجلس الإدارة الذي يسهر على خلق القيمة المضافة الدائمة في اختيار الزبائن، الأسعار ونوعية الخدمات، تحديد مسؤوليات القطاعات العمل على كفاية رأس المال للمخاطر المحتملة.

2. اهداف نظام الرقابة الداخلية حسب 08-11

- التحكم يف الأنشطة؛
- التسيير الجيد للعمليات الداخلية ؛
- الاحتياط من المخاطر بما فيها المخاطر العملياتية ؛
- المطابقة مع القوانين والأنظمة؛
- موثوقية المعلومات المالية؛
- الحفاظ على الأصول [5].

2. الإجراءات الرقابية للتحكم في المخاطر وذلك من خلال:

- وضع نظام رقابة العمليات ؛
- نظام رقابة الإجراءات الإدارية ؛
- تنظيم محاسبي فعال؛
- نظام معالجة المعلومات؛
- نظام قياس المخاطر والنتائج.

3. جهاز الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب:

تحديد إجراءات صارمة للوقاية من العمليات المشبوهة والمتعلقة بتبييض الأموال ومكافحة الإرهاب، ويعتبر هذا الجهاز من بين التغييرات والتحديثات الجديدة التي جاء بها نظام 08-11 وذلك نظرا للفضائح التي طالت مجموعة من البنوك الجزائرية ولعل أشهرها فضيحة بنك آل خليفة، والبنك التجاري الصناعي الجزائري في 2002 [6].

1 المادة 37 من نظام 08-11
2 المادة 54 من نظام 08-11
3 المادة 61 من نظام 08-11
4 المادة 20 من نظام 08-11
5 المادة 03 من نظام08-11
6 المادة 29 ،**نظام 08-11 ،المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية الجزائري** ، المؤرخ في 28 نوفمبر 2011.

4. قواعد الحوكمة :

والمتمثلة في الجهاز التنفيذي وهيئة المداولة ولجنة التدقيق وقد أفرد لها باب كامل وهو الباب السادس وهذا نظرا لأهميتها حيث تقوم بفحص نشاط ونتائج جهاز الرقابة الداخلية على أساس المعلومات المستلمة، ومتابعة التقارير الخاصة بالرقابة الداخلية من أجل تفعيلها .[1]

ثانيا : أسباب إصدار نظام 08-11 للرقابة الداخلية بالبنوك الجزائرية

أن التغيرات التي طرأت على مختلف البنوك أدت إلى إصدار نظام 08-11 والمؤرخ في 28 نوفمبر 2011 والمتعلق بالرقابة الداخلية بالبنوك والمؤسسات المالية الجزائرية، تتعلق بأحداث ومستجدات على الصعيد الدولي والوطني، وسنحاول تناولها على سبيل الذكر لا الحصر.

- **على الصعيد الدولي**

1. **عضوية بنك الجزائر في بنك التسويات الدولي Bri 2003**: والذي تعمل تحت سلطته لجنة بازل الأمر الذي يمكن بنك الجزائر من الاستفادة من خبرة هذا البنك في الشؤون المالية والمصرفية خصوصا على الصعيد الدولي وتبنت الجزائر التوصيات الصادرة عن لجنة بازل الأولى ، الثانية والثالثة.[2]
2. **الأزمات المالية :** ولعل أهمها والتي أحدثت صدى دولي كبير وهي أزمة الرهن العقاري بأمريكا في 2008، والتي أدت إلى إفلاس أكبر البنوك الأمريكية واتضح فيما بعد أن أهم الأسباب التي أدت إلى حدوثها تزايد المخاطر المصرفية التي واجهتها وعدم 2 إدارتها بصورة جيدة من ناحية، وضعف أخطاء الرقابية الداخلية من ناحية أخرى.
3. **التطور العلمي والتكنولوجي :** من المعلوم أن أنظمة التشغيل الالكتروني للبيانات تولد بيئة قد تساعد على ارتكاب العديد من المخالفات، وإمكانية سرقة المعلومات أو تغييرها دون ترك أثر، مما يتطلب ضرورة وجود نظام جيد للرقابة الداخلية[3].
4. **إصدار المواصفات القياسية للجودة العالمية :** أصبحت شهادة الجودة العالمية تمثل جوازا للمرور إلى الأسواق الخارجية في مختلف دول العامل،حيث اشترطت بعض الدول ضرورة حصول موردي السلع والخدمات إليها، على شهادات الجودة العالمية التي تصدرها المنظمة الدولية للتوحيد القياسي، الأمر الذي تطلب من المنشأة ضرورة امتداد عمل الرقابة الداخلية ليشتمل على الرقابة على الجودة للتأكد من الالتزام بمتطلبات ومواصفات الجودة العالمية .
5. **الفضائح المالية لكبريات الشركات العالمية:** أدى انهيار العديد من شركات الأعمال العالمية, ولعل أهمها شركةEnron لصناعة السيارات الأمريكية في أواخر عام 2001 وWorldCom للاتصالات، وما تبعها من شركات أخرى مثل شركة كومس، شركة كويست، تايكو وشركة جلوبال كروسينغ، إلى فقدان العديد من المساهمين وأصحاب المصالح ورؤوس أموالهم نتيجة فساد إدارات تلك الشركات، وإخفاق المراجعين الخارجيين في الكشف عن التجاوزات واتخاذ الإجراءات المهنية الملائمة، أدى هذا إلى ضرورة الاهتمام بأنظمة الرقابة الداخلية، حيث خلصت الدراسات التي أجريت حول أسباب انهيار تلك الشركات إلى أن ضعف الأداء الرقابي فيها هو أحد الأسباب الرئيسة
6. **إصدار قانون ساربينز أوكسلي Act Oxley-Sarbanes**:صدر قانون والذي يعد أهم قانون لتنظيم الأعمال في أمريكا كرد فعل للفضائح المالية التي طالت كبريات الشركات والغرض منه حماية المستثمرين عن طريقة حسين دقة وموثوقية نظام الإفصاح وقانون "SOX يتطلب كل تقرير سنوي

1 المادة 63 نظام 08-11

2 زاهر ألرمح ، **تقييم أنظمة الرقابة الداخلية** ، الاكادمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، عمان، الأردن ، 2007 ، ص 95.

3 محمد مسري دهريب ، **تقييم أنظمة الرقابة الداخلية وفق مفهوم لجنة COSO ،اعتماد نموذج التقييم الذاتي للمخاطر الرقابية وإمكانية تطبيقه في المؤسسات الخدمية والإنتاجية العاملة في القطاع العام**،كلية الإدارة والاقتصاد،جامعة المثنى،2010 .ص 65.

يحتوي على تقرير للرقابة الداخلية وذلك يتضمن تقييما لفاعلية هيكلة وإجراءات المراقبة الداخلية من الجهة المصدرة لإعداد التقارير المالية. [1]

- **على الصعيد الوطني**

الجزائر كغيرها من دول العالم تعرضت لفضائح مالية هزت الاقتصاد الوطني وذلك لكونها مست عصب الاقتصاد الوطني المتمثل في القطاع البنكي ولعل أهم وأبرز حدثين هما فضيحتي بنك آل الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري.

- **بنك آل الخليفة B-k** : قررت اللجنة المصرفية في ديسمبر 2002، تأكيد الإجراء التحفظي الذي اتخذه بنك الجزائر ضد بنك آل الخليفة في نوفمبر 2002، ولا بتسجيلها مخالفات في مراقبة الصرف وتحويلات رؤوس الأموال وتم تقرير ذلك في محاضر أرسلت إلى وزارة المالية في إطار الأمر رقم 16 -22 ومحاضر أخرى كانت موضوع إرسال إلى العدالة، تزامنت مخالفات تنظيم الصرف مع اختلال الهيكل المالي للبنك جعلت اللجنة المصرفية تقرر تعيين متصرف مؤقت للبنك حيث أدى عدم وجود السيولة إلى وضعية التوقف عن الدفع، والمخالفات العديدة لتنظيم الصرف والقواعد المحاسبية والمهنية، قررت اللجنة المصرفية سحب اعتماد هذا البنك وتعيين مصف له في شهر ماي 2003. [2]
- **البنك التجاري والصناعي الجزائري BCIA** : تم إثبات عدم الشرعية في المعاملات التي يقوم بها وبعض المخالفات أثناء عمليات الرقابة المختلفة، ومشكل الشيكات والكمبيالات المظهرة، ومخالفات تنظيم الصرف بالإضافة إلى تدهور الوضعية المالية التي نتج عنها وضعية التوقف عن الدفع، وكل هذه الأسباب دفعت اللجنة المصرفية إلى تقرير سحب اعتماد هذا البنك وتعيين مصف له في شهر أوت 2003.

و بالنظر إلى العقوبات المتخذة قررت اللجنة المصرفية تطبيقا للقانون نشر مذكرات إعلامية توضح مجموع الوقائع المنسوبة لهذين البنكين، فهذا الدور الرقابي لا يتحقق أداؤه الأفضل إلا في ظل تشريعات وقوانين مناسبة تبدأ من شروط اعتماد أي بنك فهذا أول خطوة أساسية في رقابة البنوك، مرورا بنظام المعلومات الذي يربط بنك الجزائر بباقي البنوك التجارية والمؤسسات المالية.

من أجل التقييم والملاحظة السريعة لكل المستندات والوثائق والعمليات المصرفية التي تبني الوضعية المالية اخلاصة بكل بنك بما فيها الملاءة، وتقييم المخاطر بأنواعها، وسلامة الإفصاح الذي يمثل أساس ومنطق الرقابة البنكية. [3]

المطلب الثاني : تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ونزة

أولا : لمحة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR :

بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADRهو شركة ذات أسهم يقدر رأسمالها الحالي ب33.000.000.000 : دينار جزائري تعود ملكية جميع أسهمها للدولة، يتكون بنك الفلاحة والتنمية الريفية من 300 وكالة و39 مديرية GREجهوية موزعة على مستوى القطر الوطني، يتولى المجمع الجهووي للاستغلال مهمة تنظيم، تنشيط، مساعدة، مراقبة ومتابعة الوكالات التي هي تحت مسؤوليتها، وغالبا ما تكون هذه المجمعات الجهوية للاستغلال ولائية. أما الإدارة العليا للبنك فتتكون من مديرية عامة مركزية، تساعدها على أداء مهامها مجموعة من المديريات المساعدة DGA وتتمثل الموارد البشرية لها في أكثر من 7000 إطار ومستخدم، ويقع بنك الفلاحة والتنمية الريفية في نهج العقيد عميروش بالجزائر العاصمة. [4]

1 . مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية :

---

1 ابراهيم نبيل ، **الأساليب الهيكلية لنظام الرقابة الداخلية في سد فجوة احتياجات مستخدمي التقارير المالية في ظل بيئة قانون ساربينز-أوكسلي** ، أكاديمية الشروق المعهد العالي للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات ، مصر،دون طبعة،2009.ص15.

2 محمد الصغري قريشي ، الياس بن ساسي ، **الرقابة القانونية والإدارية على القطاع المصرفي** – الملتقى الوطني حول القطاع البنكي وقوانين الاصلاح الاقتصادي ، جامعة جيجل ، كلية الحقوق ، 2005 ،ص16 .

3 محمد الصغري قريشي، الياس بن ساسي،مرجع سابق ،ص 16.

4 الموقع الإلكتروني لبنك الفلاحة والتنمية الريفية على الرابط التشعبي : www.badr-bank.dz

تتمثل مهام البنك في تلقي الودائع ومنح القروض بالإضافة إلى القيام بجميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية، وهذا طبقا للمادة 4 من القانون الأساسي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية والتي تنص على ما يلي : تتمثل مهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تنفيذ جميع عمليات المصرفية والاعتمادات المالية على مختلف أشكالها، طبقا للقوانين والتنظيمات الجاري العمل بها، وفي منح القروض والمساهمة فيما يلي طبقا لسياسة الحكومة :

- تنمية قطاع الفلاحة؛
- ترقية النشاطات الفلاحية ؛
- الحصول على قروض من طرف البنك المركزي قصد ضمان التمويل. وفي هذا الإطار يخصص التمويل لـ:
- المؤسسات المالية؛
- مزارع القطاع الخاص؛
- تعاونية الخدماتـ مثل تصليح الآلات الفلاحية ؛
- تعاونية الكروم والخمور؛
- مركز تنظيم الغابات؛
- ـ الصيد البحري؛ تعاونية التسويق؛
- ـ المؤسسات الفلاحية الصناعية بكل أنواعها.
- بالإضافة إلى هذه المهام فإن البنك يتعامل مع المؤسسات المالية الأخرى في حالة منح القروض المشتركة مثلا، وكذلك تمويل التجارة الخارجية.

2. أهم الخدمات التي يقدمها البنك :

- ـ فتح الحساب الجاري بالدينار أو بالعملة الصعبة؛
- حساب التوفير والاحتياط؛
- تلقي الودائع؛ تقديم قروض الاستغلالي؛
- منح قروض استثمارية، والمتمثلة في قرض "التحدي؛
- القرض الفلاحي "الرفيق"
- منح قروض السكنات الريفية؛
- منح قرض "الرفيق" الفيدرالي؛
- منح القرض الإيجاري ؛ التأمين الفلاحي

ثانيا : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

ان حسن تنظيم هيكل البنك يساعد على تأدية المهام الموكلة لكل دائرة أو قسم في الوكالة، وتظهر أهمية وجود هيكل تنظيمي في تحقيق الفعالية في مجالات الاتصال واتخاذ القرارات من جهة، وضمان استمرارية النشاط من خلال التدفق المنتظم للمعلومات من جهة أخرى، كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل7 : الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

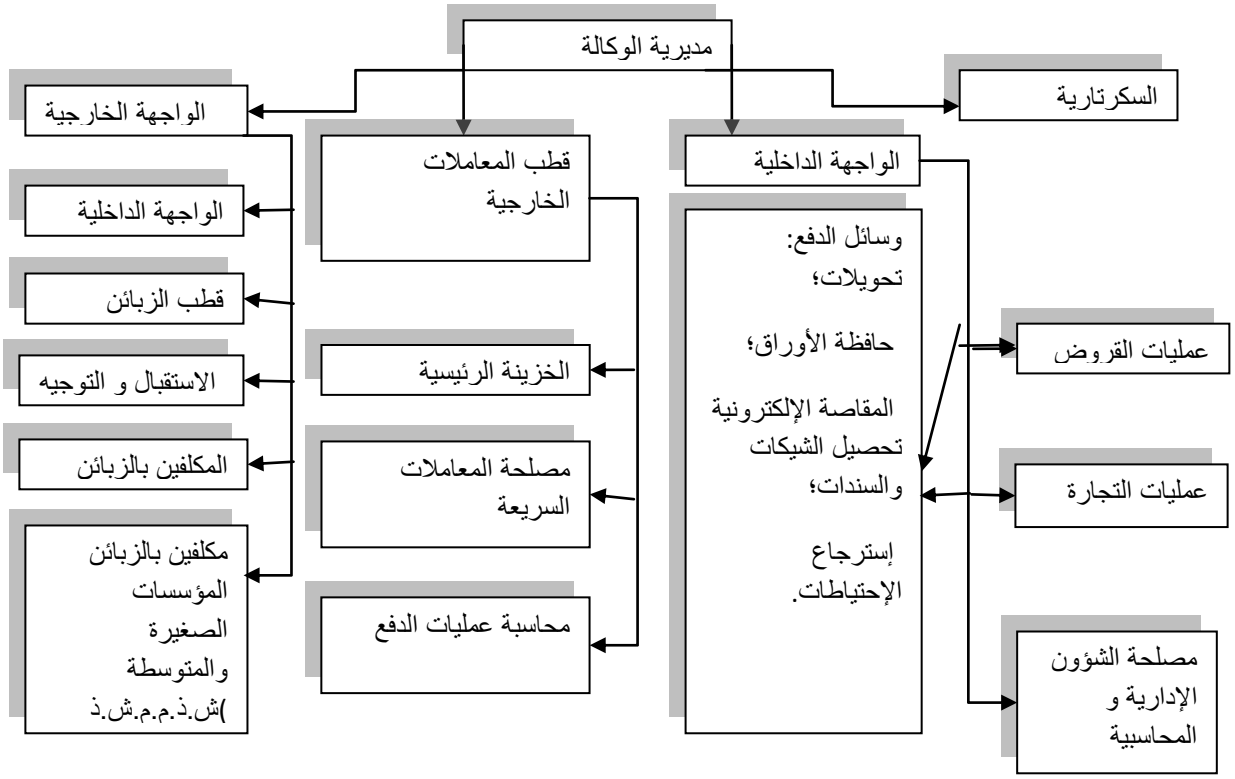

المصدر : معلومات مقدمة من طرف البنك

الجدول رقم 1: وظائف الهيكل التنظيمي لوكالة بدر ونزة 489

المصلحة	الفروع	المهام
لشؤون الإدارية	المديرية	- تأطير العمليات المالية ومتابعتها. - دراسة التقارير والأعمال اليومية. - التوجه والإشراف والمبادرة لحل المشاكل داخل الوكالة - اتخاذ القرارات في حدود السلطات المخولة له - ممارسة السلطة السليمة على الموظفين وفحص حالتهم الانضباطية. - التوقيع على مختلف الوثائق - العمل على رفع حصة الوكالة والتنسيق بين الوكالات الأخرى.
	الامانة العامة	- كتابة التقارير واستقبال البريد الوارد والصادر وتوجيهه للمصالح المختلفة. - تنظيم كل الوثائق التي تحتاج إلى إمضاء المدير، والتي يستلمها من الموظفين والزبائن.
	الارشيف	- استلام الوثائق من مصالح الوكالة والمحافظة عليها من الضياع - تدوين وتنظيم هذه الوثائق بحسب النوع والسنة - إعلام المدير العام في حال وقوع أي ضياع أو سرقة
	القرض	- دراسات ملفات القروض. - تسليم وترحيل ملفات القروض إلى لجنة القروض " مدير الوكالة، المشرف، أحد المكلفين بالزبائن ." - إعداد محضر خاص بدراسة ملفات القروض والإعلان عن الموافقة أو رفض القرض
خلف المكتب	المنازعات	- - در اسة كل النزاعات التي تحدث بين الوكالة والزبون.
	التحويلات	- تحويل المبالغ من حساب إلى حساب آخر أو من حساب إلى عدة حسابات أخرى.
	المحفظة	- تحصيل الأوراق التجارية، الصكوك والكمبيالات والسند لأمر.
	المحاسبة	- تنظيم يومي لقائمة بما له وعليه تجاه البنك الآخر. - مراقبة حركة الحسابات والعمليات التي تتم من خلال يوم العمل داخل الوكالة

المصدر : معلومات مقدمة من الوكالة

المبحث الثاني : الطريقة والأدوات المستعملة في الدراسة الميدانية

تمثلت الدراسة الميدانية بشكل أساسي في دراسة وتحليل المخاطر التشغيلية المتواجدة في البنك والدور الذي تلعبه الإجراءات الرقابية في إدارتها بإضافة وصف مكونات نظام الرقابة الداخلية الموجودة في المؤسسة وتقييمها ومساهمة النظام في الحد من هذه المخاطر ومدى تطبيق مواد نظام 11-08 في البنك

عليه تم تقسيم المبحث إلى مطلبين :

- طريقة ومنهجية الدراسة
- الأدوات المستخدمة للدراسة

المطلب الأول :طريقة ومنهجية الدراسة

أولا : المنهج المتبع في الدراسة

بغية الوصول إلى النتائج والأهداف المرجوة المتعلقة بالموضوع محل الدراسة : **تقييم نظام الرقابة الداخلية في البنوك في تغطية المخاطر التشغيلية وفق نظام 11/08 دراسة حالة:بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة-ونزة-** تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي إضافة إلى المنهج الإحصائي من خلال البيانات التي جمعت عن طريق الاستمارات الموزعة على موظفي البنك .

ثانيا : مجتمع وعينة الدراسة

تم تطبيق هذه الدراسة على احد المؤسسات المصرفية والمتمثلة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ونزة ، حيث تمثل مجتمع الدراسة في موظفي الوكالة، وقد تم اعتماد العينة العشوائية حيث وزعت 14 استمارة استبيان على افراد العينة من موظفي البنك وقد تم الاعتماد في توزيعها على التسليم المباشر .

و لم يتم السحب الكلي لاستمارات الاستبيان وذلك لغياب الموظفين، فتم سحب 12 فقط والجدول التالي يبين ذلك :

الجدول رقم 2: الإحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان

طبيعة الاستبيان	العدد	النسبة
عدد الاستبيانات الموزعة	14	%100
عدد الاستبيانات غير مسترجعة	2	%5
عدد الاستبيانات الصالحة	12	%95

المصدر : من إعداد الطالبتين بناءا على استمارات الاستبيان

ثالثا : متغيرات الدراسة

المتغير المستقل :

- نظام الرقابة الداخلية في البنوك
- تقييم نظام الرقابة الداخلية في البنوك
- تقييم دور نظام الرقابة الداخلية في إدارة المخاطر التشغيلية

المتغير التابع :

- تغطية المخاطر التشغيلية في البنك حسب نظام 08/11

و الشكل التالي يوضح ذلك :

الشكل8 : متغيرات الدراسة

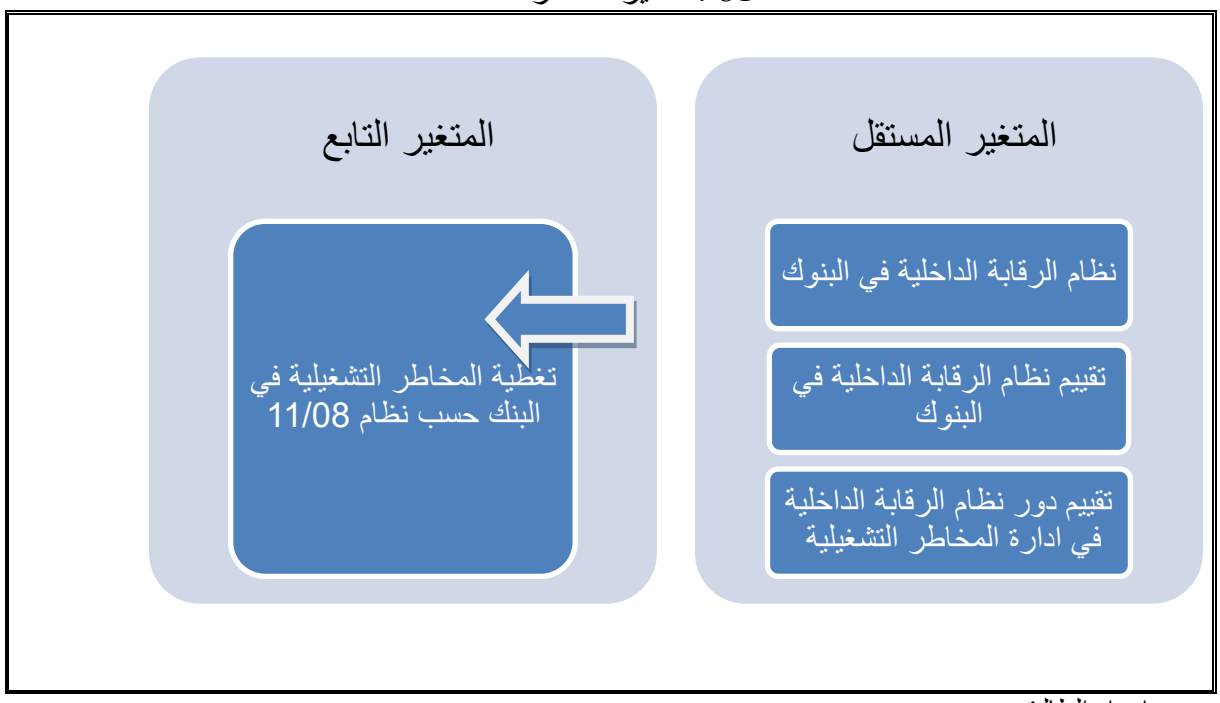

المصدر : من إعداد الطالبتين

المطلب الثاني : أدوات الدراسة

- **أولا : الملاحظة** وقد تمثلت الملاحظة في المراقبة المباشرة لكل ما يدورمن معاملات بين الإدارة والعاملين مما يخدم موضوع دراستنا
- **ثانيا : الوثائق الإدارية**

و قد تمثلت في جميع الوثائق الإدارية التي المتعلقة بالبنك، والتي ساعدتنا في في الوصول إلى معرفة شاملة حول البنك والحالة العامة فيه .

- **ثالثا : الإطار المرجعي للدراسة**

اعتمد في الدراسة على الإطار التشريعي الجزائري المتضمن في نظام 08-11 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية الجزائرية، والمؤرخ في 28 نوفمبر 2011 واعتبر هذا كمرجع قياس في تقييم نظام الرقابة الداخلية وتغطيتها للمخاطر التشغيلية .

- **رابعا : الأساليب والأدوات الإحصائية :**

قمنا بإخضاع المعلومات التي تم الوصول إليها من خلال التحليل الإحصائي من خلال الأساليب الإحصائية التي يوفرها البرنامج الإحصائي spss،كما إعتمدنا في دراستنا في إختبار فرضيات البحث على الأساليب الإحصائية التالية: برنامج EXCEL من اجل استعراض الرسومات البيانية، المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية، اختبار الفا كرونباخ، اختبار T-test.

- **خامسا: الاستبيان**

تم إعداد الاستبيان من اجل جمع المعلومات والبيانات وقد تم توزيعه على مجتمع العينة الممثلين في موظفي البنك، و قد تم تقسيم الاستبيان إلى :

الجزء الأول : تمثل في مجموع البيانات الشخصية لمجتمع العينة

الجزء الثاني : تناولنا فيه مكانة نظام الرقابة الداخلية في البنك ودوره في إدارة وتقييم وتغطية المخاطر التشغيلية حسب نظام 11-08 وقد ضم خمس فقرات :

1. تأكيد حول نظام الرقابة الداخلية في البنك
2. تقييم نظام الرقابة الداخلية في البنك
3. إدارة وتقييم المخاطر التشغيلية في البنك
4. دور نظام الرقابة الداخلية في تقييم المخاطر التشغيلية في البنك
5. التأكيد من تطبيق نظام 08/11 ومساهمة نظام الرقابة الداخلية في التغطية على المخاطر التشغيلية في البنك .

الجدول رقم 3: مكونات الاستبيان

الفقرة	عنوان الفقرة	عدد العبارات	الرمز
01	تأكيد حول نظام الرقابة الداخلية في البنك	**10**	**10-1**
02	تقييم نظام الرقابة الداخلية في البنك	**11**	**11-1**
03	إدارة وتقييم المخاطر التشغيلية في البنك	**11**	**11-1**
04	دور نظام الرقابة الداخلية في تقييم المخاطر التشغيلية في البنك .	**10**	**10-1**
05	التأكيد من تطبيق نظام 08/11 ومساهمة نظام الرقابة الداخلية في التغطية على المخاطر التشغيلية في البنك .	**08**	**08-1**

المصدر : من إعداد الطالبتين

الجدول رقم4 : اطوال الفقرات حسب مقياس ليكارت الخماسي

درجة الموافقة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غيرموافق بشدة
الوزن	5	4	3	2	1

المصدر : تامر توفيق عبد الله عوض، **العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية وجودة الخدمات المصرفية**، مذكرة نيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية، غزة، 2012، ص 88.

المبحث الثالث : تحليل ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية

المطلب الأول : صدق وثبات الاستبيان أداة الدراسة

قبل الانطلاق في عملية التحليل ودراسة النتائج، يجب التأكد من مدى صدق العبارات التي تضمنها الاستبيان، حتى تكون المعلومات ذات مصداقية وواقعية .

أولا : صدق الاستبيان أداة الدراسة : ويقصد بذلك أن الأداة المستخدمة في الدراسة صحيحة وتقوم فعلا بقياس المطلوب، والتأكد من أن فقرات الاستبيان ملمة بكافة جوانب الموضوع وتؤدي إلى جمع البيانات بدقة وذلك من خلال مايلي :

1. **الصدق الظاهري لأداة الدراسة** :

قبل توزيع الاستمارة على عينة البحث، تم مراجعتها من قبل المشرف العلمي وقد تم ابداء مجموعة ملاحظات تم العمل بها ذلك لخبرته ومعرفته بمجال البحث العلمي، وبالتالي تم دعم واختبار مصداقية مضمون الاستمارة .

2. **صدق التناسق الداخلي بين فقرات الاستبيان** : تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل عبارة والدرجة الكلية للفقرة.

ثانيا : ثبات الاستبيان

اختبار الفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبيان يعد أحد الاختبارات الإحصائية لتحليل بيانات الاستبانة، لإضفاء الشرعية عليها. وعلى ضوء نتائجها الاختبار يتم تعديل الاستبانة أو قبولها، ويستخدم هذا الاختبار فيما اذا كانت العبارات متناسقة فيما بينها .

الجدول رقم5 : معامل الفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبيان[1]

فقرات الاستمارة	عدد العبارات	معامل الثبات
تأكيد حول نظام الرقابة الداخلية في البنك	9	0.373
تقييم نظام الرقابة الداخلية في البنك	11	0.622
إدارة وتقييم المخاطر التشغيلية في البنك	11	0.745
دور نظام الرقابة الداخلية في تقييم المخاطر التشغيلية في البنك	10	0.691
التأكيد من تطبيق نظام 08/11 ومساهمة نظام الرقابة الداخلية في التغطية على المخاطر التشغيلية في البنك .	08	0.827
كامل الاستبيان	49	0.903

المصدر : من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات برنامج spss

من الجدول نجد معامل الثبات لفقرة التأكيد حول نظام الرقابة الداخلية في البنك قد بلغ 0.373 بينما بلغ معامل ثبات فقرة تقييم نظام الرقابة الداخلية في البنك 0.622 وبلغ معامل ثبات فقرة إدارة وتقييم المخاطر التشغيلية في البنك 0.745 وبلغ معامل ثبات فقرة دور نظام الرقابة الداخلية في تقييم المخاطر التشغيلية في البنك 0.691 وفي الأخير بلغ معامل ثبات فقرة التأكيد من تطبيق نظام 08/11 ومساهمة نظام الرقابة الداخلية في التغطية على المخاطر التشغيلية في البنك 0.827 وهو أعلى معامل ثبات في الاستبانة .

المطلب الثاني : عرض وتحليل عناصر الاستبيان

أولا : وصف عينة الدراسة

تم تخصيص القسم الأول من الاستبيان للمعلومات الشخصية لأفراد العينة وذلك من اجل وصف العينة .

1. حسب متغير الجنس

يبين الجدول التالي توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير الجنس كالاتي :

الجدول رقم6 : توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	04	%33.34
انثى	08	%66.66

1 الملحق 4 نتائج معامل ثبات الفا كرونباخ

المجموع	12	%100

المصدر : من إعداد الطالبتين

يبين الجدول أن 66.66 % يمثلون اناث بينما 33.34 % يمثلون ذكور من عينة الدراسة والشكل الموالي يوضح ذلك :

الشكل9 : توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

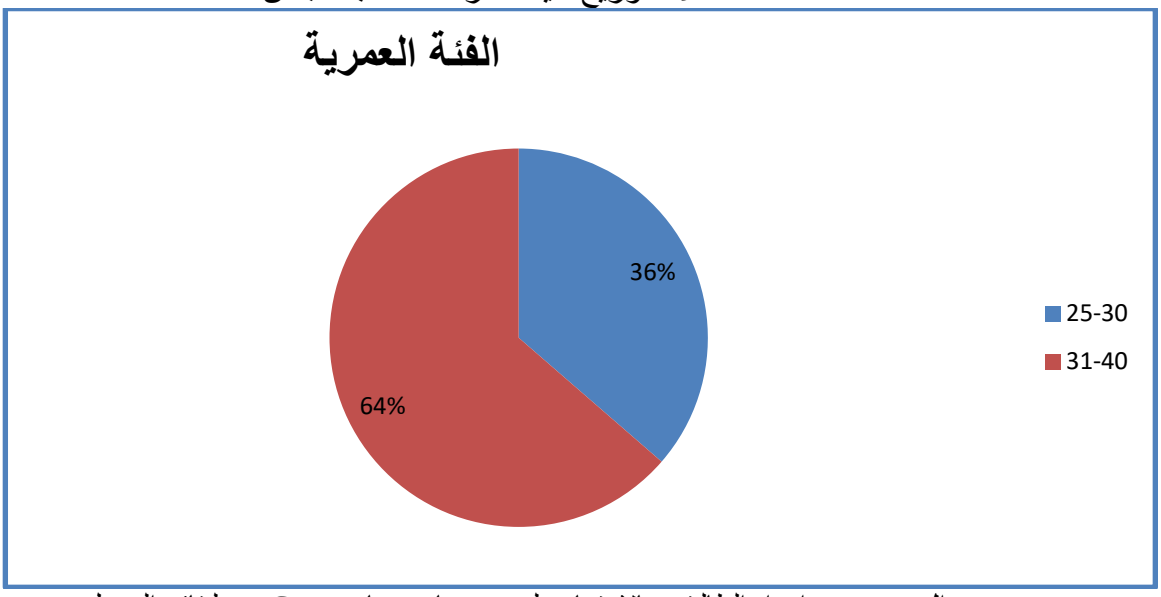

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج EXCEL لنتائج الجدول

2. حسب متغير الفئة العمرية

يبين الجدول التالي توزيع عينة الدراسة وفق الفئة العمرية :

الجدول رقم 7: توزيع الفئة العمرية للعينة

الفئة العمرية	التكرار	النسبة المئوية
30-25	4	%33.34
40-31	7	%58.33
45-40	0	%0
أكثر من 45	1	%8.33
المجموع	12	%100

المصدر : من إعداد الطالبتين

يبين الجدول أن 58.33 %من توزيع عينة الدراسة وفق الفئة العمرية تتراوح اعمارهم بين 31-40 سنة، بينما تمثل نسبة 33.34% من العينة تتراوح بين 25-30 سنة اما بالنسبة للفئة التي تمثل نسبتهم 8.33 % فتتراوح اعمارهم أكثر من 45 سنة، والشكل التالي يوضح كل ما سبق .

الشكل 10: توزيع عينة الدراسة حسب فئة العمرية

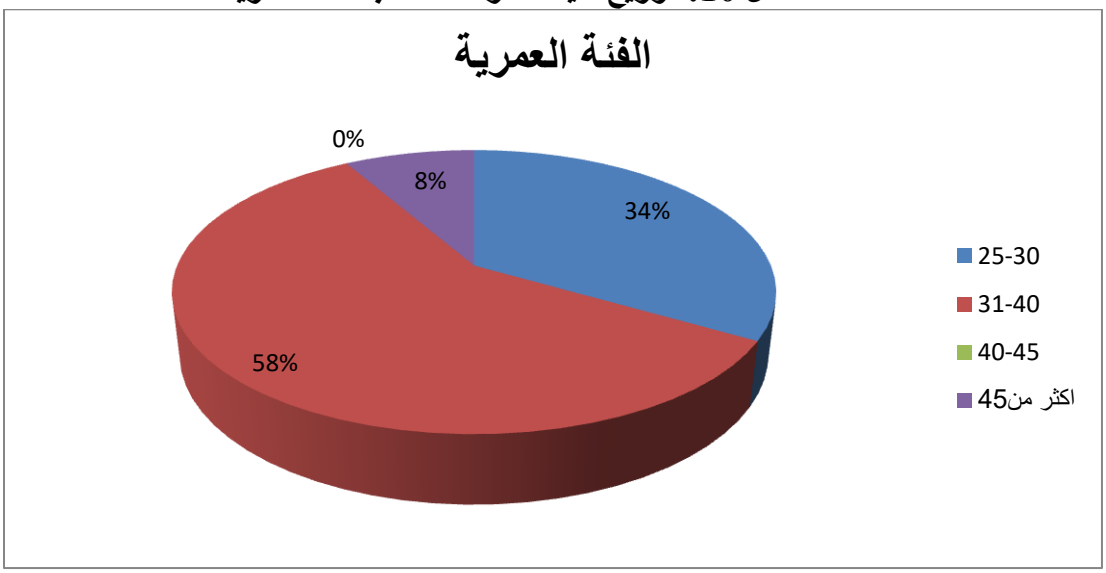

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج EXCEL لنتائج الجدول

3. حسب متغير المؤهل العلمي

يبين الجدول التالي توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي لها :

الجدول رقم 8: توزيع المؤهل العلمي للعينة

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
ليسانس	7	%58.34
ماستر	1	%8.33
دكتورا	1	%8.33
غير ذلك	3	%25
المجموع	12	%100

المصدر : من إعداد الطالبتين

يبين الجدول أن نسبة 58.34% من العينة يملكون المؤهل العلمي شهادة ليسانس بينما نسبة 8.33% من العينة يملكون شهادة ماستر ونفس النسبة 8.33% من العينة لهم شهادة دكتورا اما نسبة 25% من العينة يملكون مؤهلات مغايرة والشكل الموالي يوضح ذلك .

الشكل11 : توزيع عينة المؤل العلمي

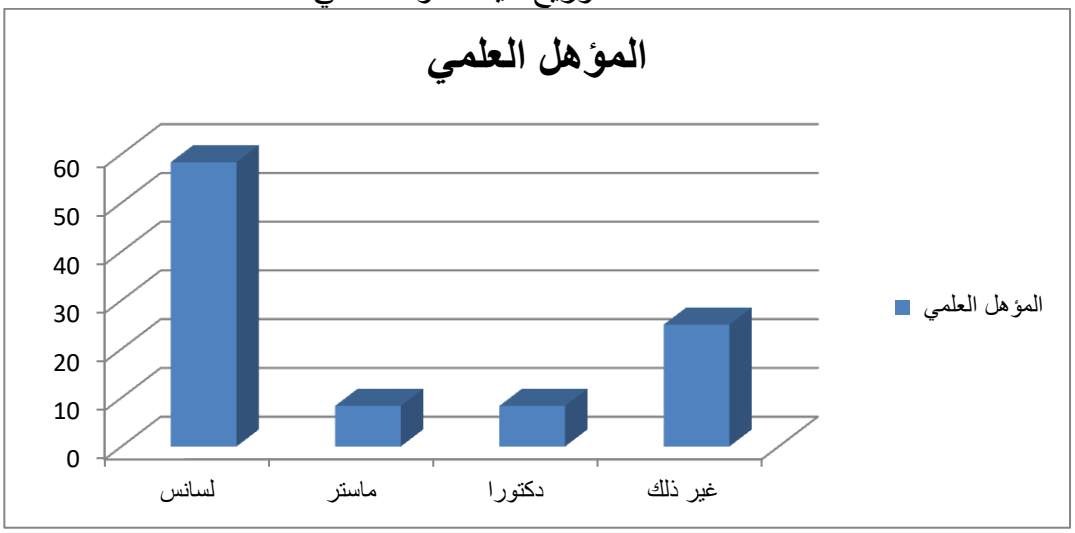

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج EXCEL لنتائج الجدول

4. توزيع عينة سنوات الخبرة

يبين الجدول التالي توزيع عينة الدراسة وفق سنوات الخبرة

الجدول رقم 9: توزيع عينة سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
5-2	6	%50
10-6	3	%25
20-11	2	%16.66
أكثر من 20 سنة	1	%8.34
المجموع	12	%100

المصدر من إعداد الطالبتين

يبين الجدول أن نسبة 50 %من العينة لهم 2-5 سنوات من الخبرة ونسبة 25% من العينة لديهم 6-10 من الخبرة المهنية بينما 16.66 %لهم 11-20 سنة خبرة ونسبة 8.33 %من العينة لهم اكثرة من 20 سنة خبرة مهنية والشكل التالي يوضح ذلك :

الشكل 12: توزيع عينة سنوات الخبرة

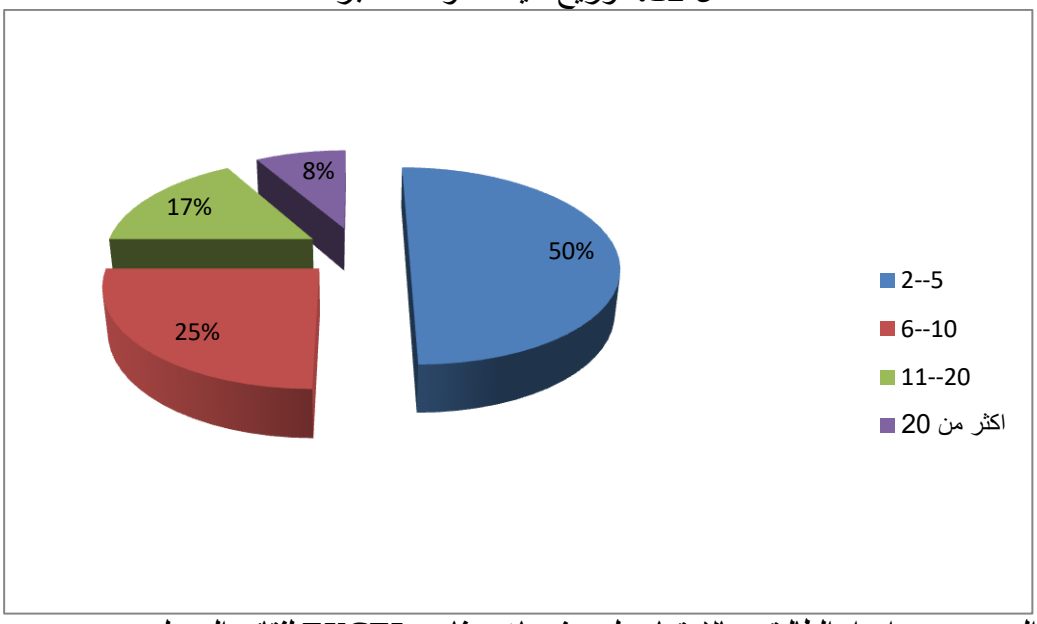

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج EXCEL لنتائج الجدول

5. توزيع العينة حسب التخصص

يوضح الجدول التالي توزيع عينة الدراسة حسب التخصص

الجدول رقم 10: توزيع عينة التخصص

التخصص	التكرار	النسبة
تسيير	3	%25
محاسبة	3	%25
رقابة	1	%8.34
تدقيق	0	0
ادارة	3	%25
غير ذلك	2	%16.66
المجموع	12	%100

المصدر : من إعداد الطالبتين

يبين الجدول أن نسبة 25 %من العينة يملكون تخصص التسيير ونفس النسبة من العينة لهم تخصص المحاسبة وتخصص الإدارة بينما نسبة 8.34 %هم من تخصص الرقابة ونسبة 16.66% يملكون تخصصات مختلفة أخرى والشكل التالي يوضح ذلك :

الشكل 13: توزيع عينة التخصص

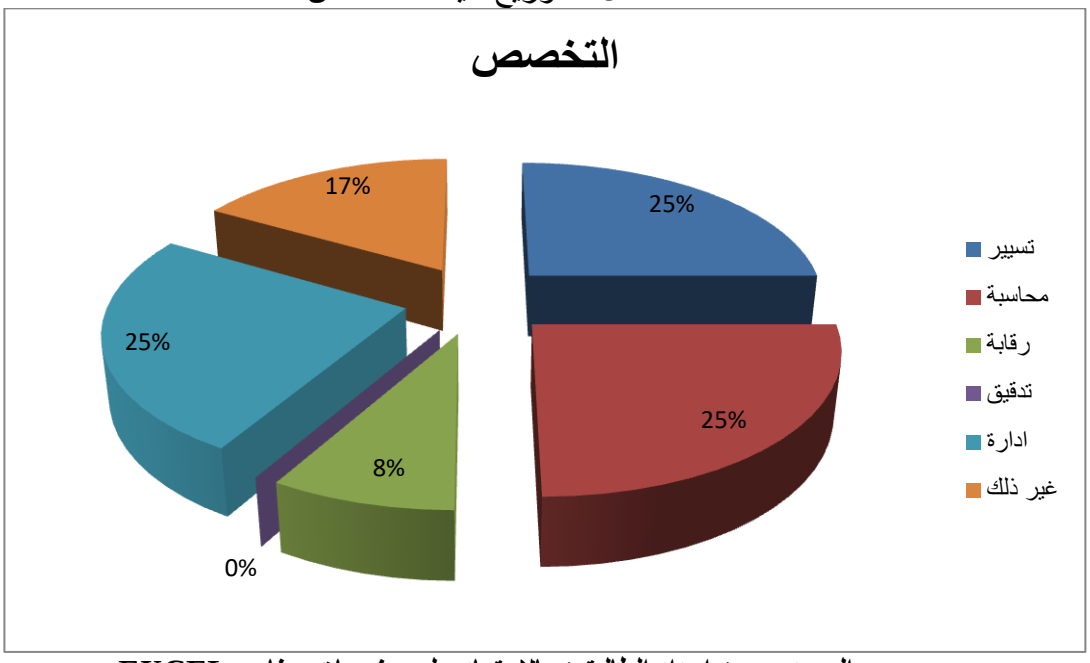

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج EXCEL

6. توزيع عينة الدراسة حسب القسم

يبين الجدول التالي توزيع عينة الدراسة حسب الأقسام :

الجدول رقم11 : توزيع عينة القسم

القسم	التكرار	النسبة
رئيس قسم	4	33.34
التدقيق	2	16.66
الادارة	6	50
مجلس الادارة	0	0
المجموع	12	100

المصدر : من إعداد الطالبتين

يبين الجدول أن نسبة 33.34 من العينة هم رؤسا أقسام ونسبة 16.66 من العينة يشرفون على قسم التدقيق ونسبة 50 موزعين في الإدارة والشكل التالي يوضح ذلك :

الشكل14 : توزيع عينة القسم

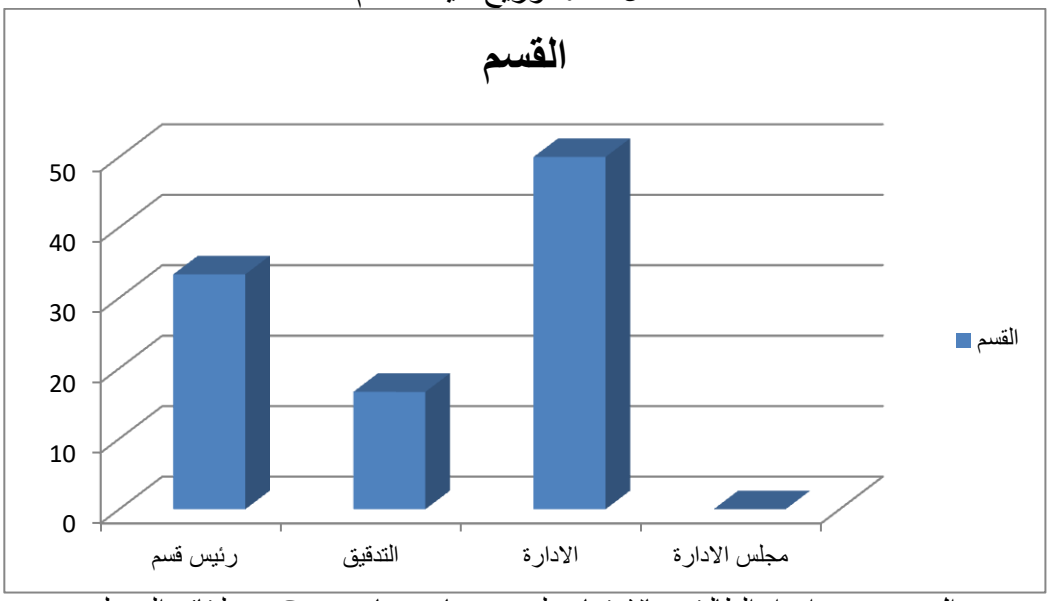

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج EXCEL لنتائج الجدول

ثانيا : التحليل الإحصائي لنتائج الدراسة الميدانية

لتحليل متغيرات الدراسة تم استخدام معياري **المتوسط الحسابي** لمعرفة درجة الموافقة على كل محور **والانحراف المعياري** لمعرفة مدى تشتت إجابات أفراد عينة الدراسة، وبالنسبة للمتغير الذي يعبر عن خيارات أفراد العينة قد تم تحديده وفقا لسلم ليكرت الخماسي [1] (غير موافق بشدة، غير موافق، محايد، موافق، موافق بشدة) تبعا للأوزان (1، 2، 3، 4، 5 (على التوالي.

1. تحليل الفقرة الأولى :

تناولت الفقرة الأولى التأكيد حول نظام الرقابة الداخلية في البنك توضح نتائج تحليلها من خلال الجدول التالي :[2]

الجدول رقم 12: التوزيع الإحصائي للفقرة الأولى

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	لا موافق	لا موافق بشدة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الرتبة
1	الرقابة الداخلية عملية إدارية تقوم بالإشراف والمتابعة البنكية المستمرة للكشف عن الانحرافات ومعالجتها	16.7%	%75	%8.3	%0	%0	0.51493	4.0833	1
2	تحقق الأهداف الرقابة الداخلية البنكية يضمن تحقق الأهداف البنك	0	100	0	0	0	0.0000	4.0000	2
3	التصميم الجيد لنظام الرقابة الداخلية البنكية يمكن من الكشف المبكر عن الأخطاء	8.3	91.7	0	0	0	0.28868	4.0833	1
4	يعتبر توفر موظفين اكفاء من مقومات نظام الرقابة الداخلية البنكية	0	100	0	0	0	0	4.0000	2
5	يساهم نظام الرقابة الداخلية البنكية في رفع كفاءة انتاجية البنك	0	91.7	0	8.3	0	0.57735	3.8333	4
6	يعتبر نظام الرقابة الداخلية البنكية نظام منظم ومتناسق مع كافة أقسام البنك	8.3	75	16.7	0	0	0.51493	3.9167	3
7	يستعين البنك بمختصين في تصميم نظام الرقابة الداخلية مما يزيد من جودة النظام	0	66.7	16.7	16.7	0	0.79772	3.5000	6
8	يساهم نظام الرقابة الداخلية في خلق الدافعية لدى موظفي البنك	0	75	16.7	8.3	0	0.65134	3.6667	5
9	فشل نظام الرقابة الداخلية في البنك ناتج عن عدم الاخذ بعين الاعتبار لمبادئ تصميم النظام	0	75	16.7	8.3	0	0.65134	3.6667	5
10	تحسين نظام الرقابة الداخلية البنكية يقف على تحديد الأخطاء والتجاوزات	%8.3	91.7	0	0	0	0.28868	4.0833	1
	المتوسط العام للفقرة الأولى						0.35887	4.0833	

المصدر : مخرجات برنامج.spss

1 وفقا لسلم ليكرت)الخماسي إذا كان المتوسط الحسابي من 01 إلى 1.79فإن مستوى إجابات أفراد العينة يقابل الخيار غير موافق بشدة، وإ ذا كان من1.80الى 2.59 فهو يقابل الخيار غير موافق، ومن 2.60الى 3.39 يقابل الخيار محايد، ومن 3.40إلى 4.19 يقابل الخيار موافق، ومن 4.20الى 5فهو يقابل الخيار موافق بشدة.

2 الملحق رقم5 يوضح نتائج الفقرة الاولى

من خلال الجدول نجد :

- العبارة 1 والعبارة 3 والعبارة 10 تحصلو على المرتبة الأولى حيث بلغت متوسط حسابي قدره 4.083 وانحرافات مختلفة
- العبارة 1 " الرقابة الداخلية عملية إدارية تقوم بالإشراف والمتابعة البنكية المستمرة للكشف عن الانحرافات ومعالجتها"
- العبارة 3 " التصميم الجيد لنظام الرقابة الداخلية البنكية يمكن من الكشف المبكر عن الأخطاء"
- العبارة 10 " تحسين نظام الرقابة الداخلية البنكية يقف على تحديد الأخطاء والتجاوزات" وفقا لمقياس الدراسة فان الدرجة تشير إلى موافق داخل البنك محل الدراسة .
- العبارة 2 والعبارة 4 تحصلو على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره 4.000
- العبارة 2 " تحقق الأهداف الرقابة الداخلية البنكية يضمن تحقق الأهداف البنك"
- العبارة 4 " يعتبر توفر موظفين اكفاء من مقومات نظام الرقابة الداخلية البنكية" وفقا لمقياس الدراسة فان درجة الاجابات تشير إلى موافق
- العبارة 6 " يعتبر نظام الرقابة الداخلية البنكية نظام منظم ومتناسق مع كافة أقسام البنك" تحصلت على المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدره 3.9167، وفقا لمقياس الدراسة فان درجة الاجابات تشير إلى موافق
- العبارة 5 "يساهم نظام الرقابة الداخلية البنكية في رفع كفاءة انتاجية البنك" تحصلت على الرتبة الرابعة بمتوسط حسابي قدره 3.8333، وفقا لمقياس الدراسة فان درجة اجابات تشير الي موافق
- العبارة 8 والعبارة 9 احتلو المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي قدره 3.6667.
- العبارة 8" يساهم نظام الرقابة الداخلية في خلق الدافعية لدى موظفي البنك"
- العبارة 9 " فشل نظام الرقابة الداخلية في البنك ناتج عن عدم الاخذ بعين الاعتبار لمبادئ تصميم النظام " وفقا لمقياس الدراسة فان درجة اجابات تشير إلى موافق .
- العبارة 7 " يستعين البنك بمختصين في تصميم نظام الرقابة الداخلية مما يزيد من جودة النظام" احتلت المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي قدره .3.5000 وهو اقل متوسط حسب الجدول ووفقا لمقياس الدراسة فان درجة اجابات العينة كانت تشير إلى موافق .

من خلال تحليل العبارات نرى أن الفقرة الأولى حققت متوسطا حسابيا كلي قدره 4.0833 بانحراف معياري كلي قدره 0.35887 حسب مقياس ليكارت الخماسي والتي تشير إلى موافقة افراد العينة حول التأكيد على نظام الرقابة الداخلية في البنك .و هذا ما يؤكد أن وجود نظام رقابة داخلي فعال عنصر اساسي داخل البنك محل الدراسة .

2. تحليل نتائج الفقرة الثانية :

تناولت الفقرة الثانية تقييم نظام الرقابة الداخلية البنكية توضح نتائجها في الجدول التالي : [1]

الجدول رقم 13: التوزيع الإحصائي للفقرة الثانية

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الرتبة
1	يعمل نظام الرقابة الداخلية البنكية على تحقيق استقرار البنك	0	75	25	0	0	0.45227	3.7500	4
2	وضوح وسهولة فهم نظام الرقابة الداخلية يضمن فعاليته في البنك	0	75	8.3	16.7	0	0.79296	3.5833	6
3	يجب على الموظفين القائمين على العملية الرقابية التحلي بالكفاءة والمؤهل العلمي والخبرة المهنية	16.7	66.7	16.7	0	0	0.60302	4.0000	1
4	يهتم نظام الرقابة الداخلية في البنك بتقييم وإدارة المخاطر	8.3	83.3	0	8.3	0	0.66856	3.9167	2
5	يضمن نظام الرقابة الداخلية البنكية تقييم شامل لكافة أنواع المخاطر البنكية	8.3	66.7	25	0	0	0.57735	3.8333	3
6	يساهم نظام الرقابة الداخلية في اتخاذ القرارات البنكية	0	75	16.7	8.3	0	0.65134	3.6667	5
7	يساهم نظام الرقابة الداخلية في تقييم كفاءة وفعالية الضوابط الموضوعة لمواجهة المخاطر	0	75	25	0	0	0.45227	3.7500	4
8	التواطؤ بين العمال يعيق فعالية نظام الرقابة الداخلية	8.3	66.7	25	0	0	0.57735	3.8333	3
9	الأخطاء البشرية تعيق فعالية نظام الرقابة الداخلية البنكية	16.7	50	33.3	0	0	0.71774	3.8333	3
10	التقارير الدورية من أهم التقارير التي يعتمد عليها نظام الرقابة الداخلية اثناء عملية التطبيق	8.3	66.7	25	0	0	0.57735	3.8333	3
11	يتم تقييم نظام الرقابة الداخلية في البنك دوريا	0	83.3	16.7	0	0	0.38925	3.8333	3
المتوسط العام للفقرة الثانية							0.25746	3.7917	

المصدر : مخرجات برنامج.spss

من خلال الجدول نجد :

- العبارة 3 " يجب على الموظفين القائمين على العملية الرقابية التحلي بالكفاءة والمؤهل العلمي والخبرة المهنية" تحصلت على الرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 4.000 ودرجة اجابة حسب مقياس ليكارت تشير إلى موافق
- العبارة 4 " يهتم نظام الرقابة الداخلية في البنك بتقييم وإدارة المخاطر" حصلت على الرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره 3.9167 ودرجة اجابة حسب مقياس ليكارت تشير إلى موافق
- العبارة 5، العبارة 8 والعبارة 9 و العبارة 10 والعبارة 11 احتلو الرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدره 3.8333.
- العبارة 5" يضمن نظام الرقابة الداخلية البنكية تقييم شامل لكافة أنواع المخاطر البنكية"
- العبارة 8 " التواطؤ بين العمال يعيق فعالية نظام الرقابة الداخلية"
- العبارة 9 " الأخطاء البشرية تعيق فعالية نظام الرقابة الداخلية البنكية"

1 الملحق رقم6 يوضح نتائج الفقرة الثانية

- العبارة 10 " التقارير الدورية من أهم التقارير التي يعتمد عليها نظام الرقابة الداخلية اثناء عملية التطبيق"
- العبارة 11 " يتم تقييم نظام الرقابة الداخلية في البنك دوريا"

و حسب مقياس الدراسة فان درجة الاجابة حسب مقياس ليكارت كانت تشير إلى موافق .

- العبارة 1 والعبارة 7 احتلو المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي قدره3.7500
- العبارة 1 " يعمل نظام الرقابة الداخلية البنكية على تحقيق استقرار البنك"
- العبارة 4 " يهتم نظام الرقابة الداخلية في البنك بتقييم وإدارة المخاطر"
- و حسب مقياس الدراسة فان درجة الاجابة حسب مقياس ليكارت كانت موافق .
- العبارة 6 " يساهم نظام الرقابة الداخلية في اتخاذ القرارات البنكية" احتلت الرتبة الخامسة بمتوسط حسابي قدره 3.666 ودرجة الاجابة حسب مقياس ليكارت كانت موافق .
- العبارة 2 " وضوح وسهولة فهم نظام الرقابة الداخلية يضمن فعاليته في البنك" احتلت الرتبة الأخيرة بدرجة اجابة حسب مقياس ليكارت كانت موافق .

من الجدول اعلاه نلاحظ أن الفقرة حققت متوسطا حسابيا قدره 3.7917 بانحراف معياري قدره 0.25746 وحسب مقياس ليكارت الخماسي والتي تشير إلى درجة موافقة عالية من قبل افراد العينة ، وهنا تم تأكيد فعالية عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية في البنك مما يضمن تحقيق استقرار البنك .

3. تحليل نتائج الفقرة الثالثة :

تناولت الفقرة الثالثة إدارة وتقييم المخاطر التشغيلية في البنك توضح نتائجها في الجدول التالي :[1]

الجدول رقم14 : التوزيع الإحصائي للفقرة الثالثة

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الرتبة
1	تعتبر المخاطر التشغيلية اكثر المخاطر شيوعا في البنك	0	50	33.3	16.7	0	0.77850	3.3333	8
2	يحصل المدقق الداخلي على معلومات حول المخاطر المتعلقة بالممارسات التشغيلية	16.7	50	25	8.3	0	0.86603	3.7500	4
3	يحدد البنك جميع أنواع المخاطر التشغيلية	0	58.3	41.7	0	0	0.51493	3.5833	6
4	تعتبر مخاطر الموظفين من اشد أنواع المخاطر التشغيلية تاثيرا على البنك	0	75.0	16.7	8.3	0	0.65134	3.6667	5
5	تعني عملية إدارة المخاطر التشغيلية عملية تحديد وتقييم ومراقبة الخطر في البنك	8.3	75	16.7	0	0	0.51493	3.9167	2
6	تعتبر المخاطر التشغيلية اكثر المخاطر تأثيرا على ربحية البنك	0	100	0	0	0	0.0000	4.0000	1
7	درجة تأثير نظام الرقابة الداخلية للكشف المبكر عن المخاطر البنكية ضعيف	0	66.7	25	8.3	0	0.66856	3.5833	6
8	يتوفر لدى البنك خطط معتمدة للتعامل مع مخاطر التشغيل تضمن قلة الخسائر	0	58.3	33.3	8.3	0	0.67420	3.5000	7
9	استمرار عملية إدارة المخاطر في البنك تضمن فعاليتها	0	66.7	33.3	0	0	0.49237	3.6667	5
10	تهدف ادار المخاطر إلى توقيف الخطر القادم للبنك	8.3	66.7	25	0	0	0.57735	3.8333	3
11	تتمثل الخطوات التي يعتمدها البنك في إدارة المخاطر التشغيلية في تحديد وقياس وضبط ومراقبة المخاطر دون الاستغناء	8.3	66.7	25.0	0	0	0.57735	3.8333	3

1 الملحق رقم7 يوضح نتائج الفقرة الثالثة

	عن احدها								
	المتوسط العام للفقرة الثالثة						0.55732	3.5833	

المصدر : مخرجات برنامج.spss

من الجدول نجد :

- العبارة 6 " تعتبر المخاطر التشغيلية اكثر المخاطر تأثيرا على ربحية البنك " احتلت الرتبة الأولى بمتوسط حساب 4.000 ودرجة اجابة حسب مقياس ليكارت تشير إلى موافق
- العبارة 5 " تعني عملية إدارة المخاطر التشغيلية عملية تحديد وتقييم ومراقبة الخطر في البنك" احتلت الرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره 3.9167 ودرجة اجابة حسب مقياس ليكارت تشير إلى موافق .
- العبارة 10 والعبارة 11 احتلتا الرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدره 3.8333
- العبارة 10" تهدف ادار المخاطر إلى توقيف الخطر القادم للبنك"
- العبارة 11" تتمثل الخطوات التي يعتمدها البنك في إدارة المخاطر التشغيلية في تحديد وقياس وضبط ومراقبة المخاطر دون الاستغناء عن احدها" وكانت درجة الاجابة حسب مقياس ليكارت تشير إلى موافق .
- العبارة 2 " يحصل المدقق الداخلي على معلومات حول المخاطر المتعلقة بالممارسات التشغيلية" احتلت الرتبة الرابعة بمتوسط حسابي قدره 3.7500 ودرجة اجابة حسب مقياس ليكارت موافق
- العبارة 4 والعبارة 9 احتلو الرتبة الخامسة بمتوسط حسابي قدره 3.6667
- لعبارة 4 " تعتبر مخاطر الموظفين من اشد أنواع المخاطر التشغيلية تاثيرا على البنك "
- العبارة 9 " استمرار عملية إدارة المخاطر في البنك تضمن فعاليتها " وكانت درجة الاجابة حسب مقياس ليكارت موافق .
- العبارة 3 والعبارة 6 احلتا الرتبة السادسة بمتوسط حسابي قدره 3.5833
- العبارة 3 " يحدد البنك جميع أنواع المخاطر التشغيلية"
- العبارة 6" عند تحديد المخاطر التشغيلية البنكية يتم تحديد أسباب حدوثها" وقد كانت درجة الاجابة حسب مقياس ليكارت تشير إلى موافق .
- العبارة 8 " يتوفر لدى البنك خطط معتمدة للتعامل مع مخاطر التشغيل تضمن قلة الخسائر " احتلت الرتبة السابعة بمتوسط حسابي قدره 3.5000 وقد كانت درجة الاجابة حسب مقياس ليكارت تشير إلى موافق
- العبارة 1 " تعتبر المخاطر التشغيلية الأكثر شيوعا في البنك" احتلت الرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي قدره 3.3333 وقد ودرجة اجابة حسب مقياس ليكارت تشير إلى موافق .

من الجدول اعلاه نلاحظ أن الفقرة حققت متوسطا حسابيا قدره 3.5833 بانحراف معياري قدره 0.55732 وهو انحراف يدل على وجود فروقات متفاوتة في اجابات العينة حسب مقياس ليكارت الخماسي والتي تشير إلى درجة موافق، مما يدل تاييد العينة على إدارة وتقييم المخاطر التشغيلية في البنك .

4. تحليل نتائج الفقرة الرابعة :

تناولت الفقرة الرابعة دور نظام الرقابة الداخلية في تقييم المخاطر التشغيلية في البنك توضح نتائجها في الجدول التالي [1]:

الجدول رقم 15: التوزيع الإحصائي للفقرة الرابعة

الرقم	العبارة	اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الرتبة
1	يعتبر التنوع من بين الإجراءات التي يتخذها نظام الرقابة الداخلية للحد من المخاطر التشغيلية البنكية	0	83.3	8.3	8.3	0	0.62158	3.7500	4
2	يقوم البنك بشكل دوري تحديد سقوف مالية لحجم التعرض للمخاطر التشغيلية .	8.3	75	8.3	8.3	0	0.71774	3.8333	3
3	اجراء مقارنة بين إجراءات الرقابة المطبقة في البنك مع إجراءات الرقابة المناظرة في البنوك المماثلة تساعد في التأكد من مدى جدوى اجراءاته	0	75	25	0	0	0.45227	3.7500	4
4	يلعب نظام الرقابة الداخلية دور متنبئ في احتمالات حدوث المخاطر البنكية	0	75	25	0	0	0.45227	3.7500	4
5	إعادة النظر في خطط الرقابة الداخلية كل نصف سنة يؤدي للوصول إلى التقييم الدقيق لإجراءات الرقابة واكتشاف مخاطر التشغيل	8.3	75	16.7	0	0	0.51493	3.9167	2
6	تعتمد عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية للمخاطر التشغيلية على عملية التقييم الذاتي ومسح المخاطر وقياسها بطريقة منظمة	0	75	16.7	8.3	0	0.65134	3.6667	5
7	تعتبر تقارير الرقابة الداخلية البنكية ضرورية للكشف المبكر عن المخاطر التشغيلية	16.7	58.3	25	0	0	0.66856	3.9167	2
8	احتواء التقارير على اقتراحات وحلول بديلة يزيد من فعالية النظام الرقابي من مواجهة الخطر التشغيلي	0	83.3	8.3	8.3	0	0.62158	3.7500	4
9	من اهداف تقييم الرقابة الداخلية للخطر التشغيلي تقليص حجمه و تغطيته	0	91.7	8.3	0	0	0.28868	3.9167	2
10	ان تأثير المخاطر التشغيلية على ربحية البنك اقتضى منه العمل على تخصيص جزء من راس ماله لمواجهتها	8.3	83.3	8.3	0	0	0.42640	4.0000	1
المتوسط العام للفقرة الرابعة							0.43301	3.8750	

المصدر : مخرجات برنامج.spss

من الجدول نجد :

العبارة 10 " ان تأثير المخاطر التشغيلية على ربحية البنك اقتضى منه العمل على تخصيص جزء من راس ماله لمواجهتها " احتلت الرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 4.000 ودرجة اجابة حسب مقياس ليكارت كانت موافق .

- العبارة 5 والعبارة 7 والعبارة 9 احتلو الرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره 3.9167 .
- العبارة 5 " إعادة النظر في خطط الرقابة الداخلية كل نصف سنة يؤدي للوصول إلى التقييم الدقيق لإجراءات الرقابة واكتشاف مخاطر التشغيل"
- العبارة 7" تعتبر تقارير الرقابة الداخلية البنكية ضرورية للكشف المبكر عن المخاطر التشغيلية"
- العبارة 9 " من اهداف تقييم الرقابة الداخلية للخطر التشغيلي تقليص حجمه و تغطيته " وقد كانت درجة الاجابة حسب مقياس ليكارت تشير إلى موافق
- العبارة 2 " يقوم البنك بشكل دوري تحديد سقوف مالية لحجم التعرض للمخاطر التشغيلية " احتلت الرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدره 3.8333 ودرجة اجابة حسب مقياس ليكارت كانت موافق
- العبارة 1 والعبارة 3 والعبارة 4 والعبارة 8 احتلو الرتبة الرابعة بمتوسط حسابي قدره3.750.

1 الملحق رقم 8يوضح نتائج الفقرة الرابعة

- العبارة 1 " يعتبر التنوع من بين الإجراءات التي يتخذها نظام الرقابة الداخلية للحد من المخاطر التشغيلية البنكية"
- العبارة 3 " اجراء مقارنة بين إجراءات الرقابة المطبقة في البنك مع إجراءات الرقابة المناظرة في البنوك المماثلة تساعد في التأكد من مدى جدوى اجراءاته"
- العبارة 4" يلعب نظام الرقابة الداخلية دور متنبئ في احتمالات حدوث المخاطر البنكية"
- العبارة 8 " احتواء التقارير على اقتراحات وحلول بديلة يزيد من فعالية النظام الرقابي من مواجهة الخطر التشغيلي" ودرجة اجابات حسب مقياس ليكارت كانت موافق
- العبارة 6 " تعتمد عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية للمخاطر التشغيلية على عملية التقييم الذاتي ومسح المخاطر وقياسها بطريقة منظمة " احتلت الرتبة الخامسة بمتوسط حسابي قدره 3.666 ودرجة اجابة حسب مقياس ليكارت كانت موافق .

من الجدول اعلاه نلاحظ أن الفقرة حققت متوسطا حسابيا قدره 3.8750 بانحراف معياري قدره 0.43301 حسب مقياس ليكارت الخماسي والتي تشير إلى درجة اجابة موافق .مما دل على تاكيد العينة حول فعالية دور نظام الرقابة الداخلية في تقييم المخاطر التشغيلية في البنك .

5. تحليل نتائج الفقرة الخامسة

تناولت الفقرة الخامسة التاكيد من تطبيق نظام 08/11 ومساهمة نظام الرقابة الداخلية في التغطية على المخاطر التشغيلية في البنك توضح نتائجها في الجدول التالي : [1]

الجدول رقم16 : التوزيع الإحصائي للفقرة الخامسة

الرقم	العبارة	اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الرتبة
1	يقوم البنك المركزي الجزائري بدوره الرقابي في تقييم و مراقبة مدى كفاءة انظمة 08/11 في ادارة الخطر التشغيلي .	0	58.3	33.3	8.3	0	0.67420	3.5000	3
2	يوضح نظام 11/08 جميع مسؤوليات ومهام المصالح البنكية	0	83.3	16.7	0	0	0.38925	3.8333	1
3	يساهم نظام 11/08 في زيادة الحيطة والحماية ضد المخاطرالتشغيلية البنكية	8.3	66.7	25.0	0	0	0.57735	3.8333	1
4	التزام بقوانين نظام 08/11 يحافظ على ربحية البنك و حمايته من خسائر الخطر التشغيلي	0	75	16.7	8.3	0	0.65134	3.6667	2
5	جميع عمال القطاع البنكي على اطلاع بنظام 08 / 11 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك	0	66.7	33.3	0	0	0.49237	3.6667	2
6	ساهمت الإجراءات الرقابية لنظام 11/08 في التحكم في المخاطرالتشغيلية والتقليل منها نسبيا	8.3	58.3	25	8.3	0	0.77850	3.6667	2
7	وضع نظام 11/08 خمسة اجهزة للرقابة الداخلية ساهمت في تحسين الأعمال البنكية وغطت نسبيا المخاطر التشغيلية	0	41.7	58.3	0	0	0.51493	3.4167	4
8	يساهم نظام 11/08 في تحسين القطاع البنكي الجزائري والتحكم في المخاطر وخاصة التشغيلية منها .	0	50	50	0	0	0.52223	3.5000	3
المتوسط العام للفقرة الخامسة							0.47673	3.5000	

المصدر : مخرجات برنامج.spss

1 الملحق رقم 9يوضح نتائج الفقرة الخامسة

من الجدول نجد :

- العبارة 2 والعبارة 3 احتلو الرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 3.8333
- العبارة 2 " يوضح نظام 11/08 جميع مسؤوليات ومهام المصالح البنكية"
- العبارة 3 " يساهم نظام 11/08 في زيادة الحيطة والحماية ضد المخاطر البنكية " ودرجة إجابة عالية كانت موافق
- العبارة 4 والعبارة 5 والعبارة 6 احتلو الرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره .3.6666
- العبارة 4" التزام بقوانين نظام 08/11 يحافظ على ربحية البنك و حمايته من خسائر الخطر التشغيلي "
- العبارة 5 " جميع عمال القطاع البنكي على اطلاع بنظام 08 / 11 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك"
- العبارة 6 " ساهمت الإجراءات الرقابية لنظام 11/08 في التحكم في المخاطر والتقليل منها نسبيا" ودرجة اجابة عالية كانت موافق .
- العبارة 1 والعبارة 8 احتلو الرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدره 3.500
- العبارة 1 " يقوم البنك المركزي الجزائري بدوره الرقابي في تقييم و مراقبة مدى كفاءة انظمة 08/11 في ادارة الخطر التشغيلي.
- العبارة 8 " يساهم نظام 11/08 في تحسين القطاع البنكي الجزائري والتحكم في المخاطر وخاصة التشغيلية منها ." ودرجة إجابة عالية كانت موافق
- العبارة 7 " وضع نظام 11/08 خمسة اجهزة للرقابة الداخلية ساهمت في تحسين الأعمال البنكية وغطت نسبيا المخاطر التشغيلية " احتلت الرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي قدره 3.4167 وهو اقل متوسط في الفقرة ودرجة إجابة عالية كانت موافق .

من الجدول أعلاه نلاحظ أن الفقرة حققت متوسطا حسابيا قدره3.5000 بانحراف معياري قدره 0.47673 حسب مقياس ليكارت الخماسي والتي تشير إلى درجة موافق .و هنا تم تأكيد العينة حول وجود وتطبيق نظام 08/11 المتعلق بالرقابة الداخلية ومساهمة نظام الرقابة الداخلية في تغطية المخاطر التشغيلية في البنك .

ثالثا : اختبار الفرضيات

- **اختبار الفرضيات باستخدام T-Test :** [1]

الجدول التالي يوضح اختبار t-testللفقرات حسب برنامج spss

الجدول رقم17 : اختبار t-testللفقرات حسب برنامج spss

	Valeur de test = 0					
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
تأكيد حول نظام الرقابة الداخلية في البنك	39,416	11	,000	4,08333	3,8553	4,3113
تقييم نظام الرقابة الداخلية في البنك	51,016	11	,000	3,79167	3,6281	3,9553
دور نظام الرقابة الداخلية في تقييم المخاطر التشغيلية في البنك	22,273	11	,000	3,58333	3,2292	3,9374
دور نظام الرقابة الداخلية في تقييم المخاطر التشغيلية في البنك	31,000	11	,000	3,87500	3,5999	4,1501
التأكيد من تطبيق نظام 11/08 ومساهمة نظام الرقابة الداخلية في التغطية على المخاطر التشغيلية في البنك .	25,432	11	,000	3,50000	3,1971	3,8029

المصدر : مخرجات برنامج.spss

- **تحليل اختبار الفرضيات**

حسب الجدول اعلاه :

1. **الفرضية الأولى** :

H0 : لا يعتبر نظام الرقابة الداخلية عنصر اساسي في البنوك.

H1 : يعتبر نظام الرقابة الداخلية عنصر اساسي في البنوك.

تم اختبار الفرضية من خلال اختبار قيمة Tعند مستوى الدلالة 0.05، حيث يظهر الاختبار دلالة معنوية تقدر 0.000 مما يستوجب رفض الفرضية العدمية وقبول فرضية التأكيد على اعتبار نظام الرقابة الداخلية عنصر اساسي في جميع البنوك.

2. الفرضية الثانية :

H0 : لا يضمن تقييم نظام الرقابة الداخلية كفاءة واستقرار البنك

H1: يضمن تقييم نظام الرقابة الداخلية كفاءة واستقرار البنك

تم اختبار الفرضية من خلال اختبار قيمة Tعند مستوى الدلالة 0.05، حيث يظهر الاختبار دلالة معنوية تقدر 0.000 مما يستوجب رفض الفرضية العدمية وقبول فرضية يضمن تقييم نظام الرقابة الداخلية كفاءة واستقرار البنك

1 الملحق رقم 10 يوضح اختبار t-test.

3. الفرضية الثالثة :

H0 : لا يساهم نظام الرقابة الداخلية في إدارة المخاطر التشغيلية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

H1 : يساهم نظام الرقابة الداخلية في إدارة المخاطر التشغيلية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تم اختبار الفرضية من خلال اختبار قيمة T عند مستوى الدلالة 0.05، حيث يظهر الاختبار دلالة معنوية تقدر 0.000 مما يستوجب رفض الفرضية العدمية وقبول فرضية يساهم نظام الرقابة الداخلية في إدارة المخاطر التشغيلية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

4. الفرضية الرابعة :

H0 : لا يسمح نظام الرقابة الداخلية فعال بتقييم وضبط جميع المخاطر التشغيلية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

H1 : يسمح نظام الرقابة الداخلية فعال بتقييم وضبط جميع المخاطر التشغيلية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

تم اختبار الفرضية من خلال اختبار قيمة T عند مستوى الدلالة 0.05، حيث يظهر الاختبار دلالة معنوية تقدر 0.000 مما يستوجب رفض الفرضية العدمية وقبول فرضية يسمح نظام الرقابة الداخلية فعال بتقييم وضبط جميع المخاطر التشغيلية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

5. الفرضية الخامسة :

H0 : **لا** يساهم تطبيق نظام 08/11 في زيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية في تقييم وتغطية المخاطر التشغيلية منها في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

H1 : **:** يساهم تطبيق نظام 08/11 في زيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية في تقييم وتغطية المخاطر التشغيلية منها في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تم اختبار الفرضية من خلال اختبار قيمة T عند مستوى الدلالة 0.05، حيث يظهر الاختبار دلالة معنوية تقدر 0.000 مما يستوجب رفض الفرضية العدمية وقبول فرضية يساهم تطبيق نظام 08/11 في زيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية في تقييم وتغطية المخاطر التشغيلية منها في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

خلاصة الفصل الثالث

تناولنا في هذا الفصل المفاهيم الأساسية لنظام 08/11 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المصرفية وأهميته في تعزيز صلابة نظام الرقابة الداخلية بهدف تمكينها من تقدير وتقييم المخاطر خاصة التشغيلية منها ومحاولة تغطيتها والحد منها .ولمعرفة تطبيق هذه المفاهيم تم القيام بدراسة ميدانية إحصائية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية Badr وكالة ونزة، بالإضافة إلى تحليل نتائج إجابات العينة محل الدراسة .

و تم التوصل إلى تبني البنك محل الدراسة تنظيم رقابي داخلي مطابق لحد ما جاء به نظام08-11 ساهم في التحكم النسبي للمخاطر التشغيلية وتحسين سيرورة العمليات البنكية .

كما تم استخدام البرامج والأدوات الإحصائية من أجل اختبار الفرضيات التي ساهمت في تفسير النتائج المتوصل إليها والتي سوف نعرضها في الخاتمة العامة.

الخاتمة العامة

خاتمة عامة

تعطي البنوك والمؤسسات المصرفية أهمية كبيرة لحماية منظومتها من المخاطر بكل أنواعها التي تتعرض لها وذلك حتى تحافظ على بقاءها واستمراريتها، وهذا ما دفع إلى ضرورة وجود نظام رقابة داخلية فعال يعمل على حماية المؤسسة من كل التلاعبات والأخطاء والمخاطر ويضمن سلامة سيرورتها ومعاملاتها،
من خلال هذه الدراسة المتعلقة بتقييم نظام الرقابة الداخلية وفعاليته في تغطية المخاطر التشغيلية حسب نظام 08/11 تطرقنا فيها في الجانب النظري إلى المفاهيم العامة المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية والخطر التشغيلي وعملية تقييم وتغطية هذا الخطر، اما بالنسبة للجانب التطبيقي يتمثل في دراسة ميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ونزة ولكن لمحاولة إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي ومعرفة أهمية تقييم نظام الرقابة الداخلية للبنك في تغطية الخطر التشغيلي حسب نظام 08/11 المتعلق بالرقابة الداخلية.

اختبار الفرضيات :

من خلال ما تم عرضه في سياق هذه الدراسة وقصد الإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية، تم اختبار صحة الفرضيات من عدمها كالتالي :

- **الفرضية الأولى :** يعتبر نظام الرقابة الداخلية عنصر أساسي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.، مقبولة
- **الفرضية الثانية** : يضمن تقييم نظام الرقابة الداخلية كفاءة واستقرار بنك الفلاحة والتنمية الريفية.مقبولة.
- **الفرضية الثالثة :** يساهم نظام الرقابة الداخلية في إدارة المخاطر التشغيلية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.، مقبولة.
- **الفرضية الرابعة :** يسمح نظام الرقابة الداخلية فعال تقييم وضبط جميع المخاطر التشغيلية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية. ؛ مقبولة.
- **الفرضية الخامسة :** يساهم تطبيق نظام 08/11 في زيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية في تقييم وتغطية المخاطر التشغيلية منها في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مقبولة.

نتائج الدراسة النظرية:

ويمكن إيجاز أهمها في النقاط التالية:

1. الرقابة الداخلية هي عملية أساسية مهمة في المؤسسات المصرفية والبنوك تشمل مجموعة من الخطط التنظيمية والوسائل والمقاييس والإجراءات تهدف إلى المحافظة على الأصول والتأكد من دقة البيانات المحاسبية وتساهم في رفع كفاءة العاملين
2. نظام الرقابة الداخلية هو الركيزة الأساسية في كافة مجالات النشاط البنكي حيث يمثل مجموعة من الخطط والإجراءات التنظيمية التي تتبناها الإدارة من اجل المحافظة على السير الحسن للبنك وحمايته من كل المخاطر الداخلية. ومن أهم مميزات النظام المرونة والوضوح السرعة الفعالية والموضوعية
3. يضم نظام الرقابة الداخلية في البنوك مجموعة من الدعائم الأساسية التي من خلالها يستطيع تحقيق أهدافه تتمثل في مقومات إدارية وأخرى محاسبية وبوجودها يتم ضمان نجاح وفعالية النظام .
4. ان تعدد العمليات المصرفية وزيادة تعقدها أدى إلى ظهور العديد من المخاطر البنكية التي تواجه البنك والتي أصبحت تعيق استمراريته .
5. المخاطر العملية هي تلك المخاطر التي قد تتعلق بالعمليات التشغيلية، بحيث أصبحت في الوقت الراهن تشكل تحدي كبير في وجه المؤسسات الاقتصادية، مما استلزم وضع إجراءات منظمة لتسيير هذه المخاطر.
6. وفقا لاتفاقية لجنة بازل فان المخاطر التشغيلية من المخاطر المهمة والمتميزة التي تواجه العمل المصرفي لهذا تطلب الاحتفاظ برأس المال لمواجهة الخسائر المتوقعة والناتجة عن تلك المخاطر لهذا تم تحديد ثلاث منهجيات لقياس متطلبات رأس المال الضروري لمقابلة المخاطر التشغيلية وهي أسلوب المؤشر الأساسي، الأسلوب القياسي، أسلوب القياس المتقدم .

7. يمكن وصف إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك باعتبارها دورة تتألف من تحديد وتقييم الخطر يليها التقييم الذاتي للخطر يليها مراقبة فعلاج الخطر .
8. تساهم الرقابة الداخلية في عملية إدارة المخاطر من خلال وضع جملة من الإجراءات الرقابية منها الوقائية لحماية المؤسسة من شتى أنواع المخاطر قبل حدوثها، الكشفية للكشف عن المخاطر بعد حدوثها، التصحيحية لتصحيح الأخطاء التي تم الكشف عنها بإضافة إلى الإشراف على تلك الإجراءات ؛

نتائج الدراسة التطبيقية :

1. يعتبر وجود نظام رقابة داخلية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية عنصر أساسي فعال يضمن نجاح واستقرار البنك
2. التصميم الجيد لنظام الرقابة الداخلية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية من شانه دعم الأهداف المسطرة من هذا النظام ويمكن من الكشف المبكر عن الأخطاء والانحرافات ومعالجتها
3. التطبيق الصحيح لنظام الرقابة الداخلية داخل البنك يضمن فعاليته في تحسين أداءه وذلك من خلال توفر موظفين أكفاء والالتزام بقواعد ومبادئ وإجراءات النظام وعدم الأخذ بعين الاعتبار كل ما سبق يؤدي بالضرورة إلى فشل النظام .
4. يساهم نظام الرقابة الداخلية في البنك في تقييم شامل لكافة أنواع المخاطر البنكية وتقييم فعالية وكفاءة الضوابط الموضوعة لمواجهتها والتغطية عليها .
5. تعتبر المخاطر التشغيلية الاكثر تأثيرا على ربحية و منفعة البنك بالرغم من انها الاقل شيوعا و نظرا لأهميتها يقتضي الامر انشاء ادارة متخصصة لها .
6. **أن** عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية في البنوك ذات أهمية كبرى تأتي من أنها تسمح بتحديد نطاق عملية المراجعة حتى تكون هذه الأخيرة ذات فعالية وكفاءة.كما وتشكل عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية للمخاطر التشغيلية مهمة أساسية داخل البنوك وذلك باعتبار أن نظام الرقابة هو العنصر الرئيسي في آليات التسيير الفعال للمخاطر التشغيلية ذلك لأن التعرض للخطر التشغيلي ارتباط كبير بفاعلية النظام الرقابي في البنوك .
7. تم إصدار نظام 08-11 والمؤرخ في 28 نوفمبر 2011 والمتعلق بالرقابة الداخلية بالبنوك والمؤسسات المالية الجزائرية وذلك للتصدي للمخاطر التي يشهدها القطاع المصرفي وضم مجموعة من الإجراءات ممثلة في : وضع نظام رقابة العمليات ؛ نظام رقابة الإجراءات الإدارية تنظيم محاسبي فعال؛ نظام معالجة المعلومات؛ نظام قياس المخاطر والنتائج.
8. هناك اتفاق كبير بين موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية حول تطبيق نظام 11-08 المتعلق بالرقابة الداخلية، داخل البنك ومساهمته في توضيح مهام المصالح البنكية وبيان فعاليته في تسيير وإدارة العمليات البنكية .
9. تساهم اجهزة الرقابة الداخلية الخمس الممثلة في نظام رقابة العمليات والإجراءات الداخلية؛ التنظيم المحاسبي ومعاجلة المعلومات؛ أنظمة قياس المخاطر والنتائج؛ أنظمة المراقبة والتحكم في المخاطر؛ نظام حفظ الوثائق والأرشيف في تحسين الأعمال البنكية والتغطية النسبية للمخاطر التشغيلية داخل بنك الفلاحة والتنمية الريفية .
10. من اجل التحكم في المخاطر التشغيلية والتقليل منها يتم إتباع مجموعة من الإجراءات الممثلة في:
    - وضع نظام رقابة العمليات ؛
    - نظام رقابة الإجراءات الإدارية ؛
    - تنظيم محاسبي فعال؛
    - نظام معالجة المعلومات؛

و هي من أهم الإجراءات التي وضعها نظام الرقابة الداخلية 11-08 .

الاقتراحات والتوصيات :

في ظل النتائج التي تم التوصل إليها يمكن تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

- ضرورة وجود نظام الرقابة الداخلية داخلية البنوك لضمان استقرارها وفعاليتها
- التأكيد على فعالية نظام الرقابة الداخلية في اكتشاف الأخطاء والانحرافات داخل البنك ومعالجتها بطريقة سليمة
- ضرورة الاهتمام بالمخاطر التشغيلية وتقييمها وتحديد أسبابها من قبل نظام الرقابة الداخلية وتغطيتها والحد منها .
- ضرورة قيام البنوك بجمع اكبر قدر من المعلومات حول الخسائر الناتجة من المخاطر التشغيلية وبناء قاعدة معلومات توضح أسباب هذه المخاطر وأساليب إدارتها .
- إلزامية اطلاع موظفي البنك لنظام 11-08 المتعلق بالرقابة الداخلية البنكية ومعرفة أهم قواعده وأحكامه لضمان السير الجيد للعمليات البنكية
- احترام القواعد والأنظمة المتعلق بالرقابة الداخلية والمتمثلة في نظام 11 - 08 والمتعلق الرقابة الداخلية بالبنوك والمؤسسات المالية الجزائرية، لكي لا تتعرض الوكالات البنكية للعقوبات والإجراءات الجزائية نتيجة عدم التزامها، مما ينعكس سلبا على مصداقية نشاطاها المصرفي.

آفاق الدراسة:

لا شك أنه ورغم الجهد المبذول في إتمام الدراسة فإنه لا يخلو من بعض النقائص بسبب عدم القدرة على الإحاطة بكل شيء بالتفصيل إلا أنه يمكن أن تكون همزة وصل يربط بين دراسات سابقة ودراسات مقبلة تكون كتمهيد لمواضيع أخرى من بينها ما يلي:

- فعالية نظام الرقابة الداخلية في تقييم مخاطر الإدارة الالكترونية البنكية .
- تقييم فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك الإسلامية .
- تأثير المخاطر التشغيلية على ربحية البنوك .
- الإدارة الفعالة للمخاطر التشغيلية داخل المؤسسات المصرفية .

ثبت المراجع

قائمة المراجع

أولا - المراجع باللغة العربية

1- الكتب :

1. احمد حسين علي حسين، **نظم المعلومات المحاسبية الإطار الفكري والنظم التطبيقية**، الدار الجامعية، الاسكندرية مصر،2004،
2. ارنيز الفين، لوباك جايمس،**المراجعة مدخل متكامل**،ترجمة:محمد عبد القادرالديسطي،المريخ للنشر،السعودية، 2002 .
3. اسامة عزمي سلام شقيري، تورمي موسى، **إدارة المخاطر والتامين**، دار الجامعية، عمان، ط1، 2007
4. امين السيد لطفي، **التطورات الحديثة في المراجعة**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003،
5. ادريس عبد السلام شتيوي،**المراجعة معايير وإجراءات**، دار الكتب الوطنية، ط5،بنغازي،ليبيا،2008،
6. بوتين محمد، **المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق** ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
7. خالد امين عبد الله، **تدقيق والرقابة في البنوك**، معهد الدراسات المصرفية، دائر وائل للنشر،الاردن، 1998.
8. خالد عبد الله امين، ابراهيم الطراد،**إدارة العمليات المصرفية**، دار وائل للنشر، ط 01
9. رضا مصطفى عبد الرحمان، يحي أحمد، **مبادئ المحاسبة المالية**، مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية، مصر،1996
10. رزق السوافيري فتحي وآخرون، **الاتجاهات الحديثة في المراقبة والمراجعة الداخلية**، دار الجامعية الجديدة للنشر الاسكندرية، مصر، 2002.
11. ألرمح زاهر، **تقييم أنظمة الرقابة الداخلية**، الاكادمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، 2007،
12. سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر في البنوك**، منشأة المعارف، الاسكندرية، 2005،
13. شحاتة السيد شحاتة، **المراجعة التشغيلية والرقابة الداخلية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2008،
14. الصبان محمد سمير وآخرون،**مبادئ المحاسبة المالية**،المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية،2005،
15. طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007.
16. طلعت اسعد عبد الحميد، **الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة**،مكتبة الشقري،مصر،1998
17. ضيف الله منصورعيسى، **نظرية الارباح في المصارف**، دار النفائس، عمان، ط 01،2007.
18. عبد العال حماد طارق، **إدارة المخاطر**، الدار الجامعية،الاسكندرية،مصر،2003.
19. عبد الفتاح محمد صحن، فتحي رزق السوافيري، **الرقابة والمراجعة الداخلية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2004
20. عبد الفتاح محمد صحن،كمال خليفة ابو زيد،**المراجعة علما وعملا**، مؤسسة شباب الجامعة،الاسكندرية،مصر،1991
21. عبد الفتاح محمد صحن، كامل سمير، **الرقابة والمراجعة الداخلية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر 2001،

22. عبد الفتاح الصيرفي محمد، **إدارة البنوك**، دار المناهج، عمان، ط 01، 2006
23. علي القباني ثناء، **الرقابة المحاسبية الداخلية في النظامين اليدوي والالكتروني**، دار الجامعية، مصر، 2003.
24. غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصر**، المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2006.
25. كمال مصطفى الدهراوي، محمد السيد سرايا، **دراسة متقدمة في المحاسبة والمراجعة**، المكتبة الجامعية الحديثة، الاسكندرية، مصر، 2006.
26. الكراسنة ابراهيم، **اطر اساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**، معهد السياسات الاقتصادية، ابوظبي، مارس 2006
27. يوسف جربوع محمد، **مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة الوراق للنشر، ط 1، عمان الاردن، 200،

2- المذكرات :

1. أحمد محمد مصبح، **إدارة المخاطر التشغيلية وفق مستجدات اتفاقية بازل**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012
2. بلال برابح، **تقييم دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة نيل شهادة ماجستير، شعبة علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، 2014-2015
3. تامر توفيق عبد الله عوض، **العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية وجودة الخدمات المصرفية**، مذكرة نيل شهادة المجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية، غزة، 2012
4. فضيلة بوطورة، **دور نظام الرقابة الداخلية في الرصد والكشف المسبق لمخاطر القروض**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، علوم اقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2015-2016،
5. وفاء حسين، **أداء الرقابة الداخلية في جهات القطاع العام في سوريا**، اطروحة نيل شهادة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2015،
6. عيد عباد مناور الرشيدي، **تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية**، رسالة نيل ماجستير، جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا، الكويت، 2010،
7. فضيلة بوطورة، **دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية**، رسالة نيل شهادة ماجستير علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2007،
8. سائب راسي، **اثر استخدام المعالجة الاولية للبيانات المحاسبية على فعالية نظام الرقابة الداخلية**، مذكرة نيل شهادة ماجستير، محاسبة، جامعة محمد خيذر، بسكرة 2010

3- الملتقيات والمؤتمرات الوطنية والعالمية :

1. كاسر نصر المنصور، **إدارة المخاطر واستراتجية التأمين في ظل تكنولوجيا المعلومات**، المؤتمر العلمي الدولي السنوي، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، 16-18 افريل، 2007،
2. محمد الصغري قريشي، الياس بن ساسي، **الرقابة القانونية والإدارية على القطاع المصرفي** – الملتقى الوطني حول القطاع البنكي وقوانين الاصلاح الاقتصادي، جامعة جيجل، كلية الحقوق، 2005..

4- المجلات والمقالات العلمية :

1. ساكر ظاهر عمر أمين، **تفعيل دور نظام الرقابة الداخلية في ظل بيئة التجارة الإلكترونية**، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 2، العدد 2، العراق،2012
2. سنوسي علي، محبوب علي، **إدارة المخاطر التشغيلية في المصارف الاسلامية مصرف السلام نموذجا**، المجلة العربية في العلوم الانسانية، جامعة المسيلة، الجزائر، مجلد 11، عدد 4
3. عبد الجليل بوداح، **معالجة موضوع المخاطر في مجال منح القروض**، مجلة العلوم الانسانية، عدد 18، جامعة منتوري، قسنطينة، 2002،
4. احلام بوعبدلي، ثريا سعيد، **إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصاد، جامعة غرداية، الجزائر، عدد 03 ، 2015
5. الطيب سايح، عز الدين بن تركي، **اسهامات نظام الرقابة الداخلية في دعم ومراقبة التسيير البنكي في قيادة المخاطر التشغيلية لدى المؤسسة البنكية**، مجلة العلوم الانسانية، جامعة قسنطينة، الجزائر، عدد 43، جوان 2015
6. فضيلة بوطورة، الشريف بقة،**دور نظام الرقابة الداخلية في كشف ورصد المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية**، مجلة دثنى للعلوم الإدارية، عدد 1، العراق، 2015
7. مسعود كسكس وآخرون،**تأثير تقييم نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، مجلة اضافاتا اقتصادية،كلية علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير،جامعة غرداية، المجلد 03، عدد 02، 2019
8. ليث سعد الله حسين، مصطفى محمد الصديق،عدنان محمد شهاب، **خصائص شفافية المعلومات المصرفية وتأثيرها في الرقابة الداخلية**،تنمية الرافدين، مجلد 32، عد د101 ، 2010
9. رفيدة قصر الدولة محمد إبراهيم، **المخاطر التشغيلية أنواعها ومصادرها وطرق مقابلاتها**، كلية المجتمع بالخرج،جامعة الامير سطام بن عبد العزيز، cc.psv.edu.sa/ar اطلع بتاريخ 2020/02/25
10. مصداع راضية، **إدارة المخاطر التشغيلية وفقا لاتفاقية بازل 02 في البنوك التجارية الجزائرية**، مقال طالبة دكتوراه، جامعة فرحات عباس سطيف 01.

5- المراسيم والقوانين والتشريعات :

1. نظام 08 -11، **المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية الجزائرية**، المؤرخ في 28 نوفمبر 2011. الجريدة الرسمية الجزائرية.

6- المنشورات الالكترونية :

1. الموقع الإلكتروني لبنك الفلاحة والتنمية الريفية على الرابط التشعبي : www.badr-bank.dz

7- اصدارات البنوك والمؤسسات المالية والمصرفية الدولية المتخصصة :

1. البنك المركزي المصري، قطاع الرقابة والاشراف، وحدة تطبيق مقررات بازل 02، **ورقة مناقشة بشأن متطلبات رأس مال اللازم لمقابلة مخاطر التشغيل،** اكتوبر 2009
2. اللجنة العربية للرقابة المصرفية، **إدارة مخاطر التشغيل وكيفية حساب المتطلبات الرأسمالية**، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2004.

ثانيا – المراجع باللغة الاجنبية

1. Anita compion **, Améliorer le contrôle de interne, guide pratique a l'usage des institutions de micro finance**, traduction français réaliser par Gret,2003
2. Antoine sardi ,**audit et inspection bancaire, audit comptable**, t02,afges éditions,1995
3. Denis Dubois et sarun khath , **négociations et contrôle des conditions bancaire , les éditions d'organisation** , paris,
4. Eric Lamarque & Frantz Maurer, **Le risque opérationnel bancaire**, Université Montesquieu, Bordeaux
5. Hightower. Rose,**Internal Controls policies and procedures**, John Wiley and sons, Ine , New jersey , 2009.
6. Gizawm ، Kebed.M، **The impact of crédit risck on profitabilité performance of commercial Banks**، Africain، Journal of business mangement 2.

الملاحق

الملحق رقم 1

1 – مصلحة المستخدمين والتكوين،

2 – مصلحة المحاسبة والمالية،

3 – مصلحة الوسائل العامة والمقتصدية والأرشيف.

المادّة 7 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 15 شوّال عام 1432 الموافق 13 سبتمبر سنة 2011.

وزير التكوين والتعليم المهنيين
الهادي خالدي

من وزير المالية
الأمين العام
ميلود بوطبة

عن الأمين العام للحكومة
وبتفويض منه
المدير العام للوظيفة العمومية
بلقاسم بوشمال

وزارة السكن والعمران

قرار مؤرّخ في 2 محرّم عام 1433 الموافق 27 نوفمبر سنة 2011 ، يعدل القرار المؤرّخ في 26 ذي الحجّة عام 1430 الموافق 13 ديسمبر سنة 2009 والمتضمّن تعيين أعضاء لجنة اعتماد الوكلاء العقاريين.

بموجب قرار مؤرّخ في 2 محرّم عام 1433 الموافق 27 نوفمبر سنة 2011 يعدل القرار المؤرّخ في 26 ذي الحجّة عام 1430 الموافق 13 ديسمبر سنة 2009 والمتضمّن تعيين أعضاء لجنة اعتماد الوكلاء العقاريين، كما يأتي :

".....

– السّيد طواهرية المليلاني عبد الباقي، مدير التسيير العقاري، رئيسا،

..... (الباقي بدون تغيير) ....."

إعلانات وبلاغات

بنك الجزائر

نظام رقم 11 – 08 مؤرّخ في 3 محرّم عام 1433 الموافق 28 نوفمبر سنة 2011، يتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية.

إن محافظ بنك الجزائر،

– بمقتضى الأمر رقم 75 – 59 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون التجاري، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى الأمر رقم 03 – 11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 والمتعلق بالنقد و القرض، المعدّل والمتمّم، لا سيما المادتان 97 مكرّر و97 مكرّر 2 منه،

– وبمقتضى القانون رقم 05 – 01 المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425 الموافق 6 فبراير سنة 2005 والمتعلق بالوقاية من تبييض الأموال و تمويل الإرهاب ومكافحتهما،

– وبمقتضى القانون رقم 07 – 11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر سنة 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، المعدل،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 08 – 156 المؤرّخ في 20 جمادى الأولى عام 1429 الموافق 26 مايو سنة 2008 والمتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07 – 11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر سنة 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 09 – 110 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1430 الموافق 7 أبريل سنة 2009 الذي يحدد شروط و كيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 10 ربيع الأول عام 1422 الموافق 2 يونيو سنة 2001 والمتضمن تعيين محافظ ونواب محافظ بنك الجزائر،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 10 ربيع الأول عام 1422 الموافق 2 يونيو سنة 2001 والمتضمن تعيين أعضاء في مجلس إدارة بنك الجزائر،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 26 شعبان عام 1423 الموافق 2 نوفمبر سنة 2002 والمتضمن تعيين عضو في مجلس إدارة بنك الجزائر،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 24 ذي القعدة عام 1424 الموافق 14 يناير سنة 2004 والمتضمن تعيين أعضاء في مجلس النقد والقرض لبنك الجزائر،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 5 جمادى الأولى عام 1427 الموافق أول يونيو سنة 2006 والمتضمن تعيين نائب محافظ بنك الجزائر،

– وبمقتضى القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008 الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها،

– وبمقتضى النظام رقم 91 – 09 المؤرخ في 4 صفر عام 1412 الموافق 14 غشت سنة 1991 الذي يحدد قواعد الحذر في تسيير المصارف والمؤسسات المالية، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى النظام رقم 02 – 03 المؤرخ في 9 رمضان عام 1423 الموافق 4 نوفمبر سنة 2002 والمتضمن المراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية،

– وبمقتضى النظام رقم 05 – 05 المؤرخ في 13 ذي القعدة عام 1426 الموافق 15 ديسمبر سنة 2005 والمتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما،

– وبمقتضى النظام رقم 09 – 04 المؤرخ في أول شعبان عام 1430 الموافق 23 يوليو سنة 2009 والمتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية،

– وبمقتضى النظام رقم 09 – 05 المؤرخ في 29 شوال عام 1430 الموافق 18 أكتوبر سنة 2009 والمتعلق بإعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها،

– وبمقتضى النظام رقم 09 – 08 المؤرخ في 12 محرّم عام 1431 الموافق 29 ديسمبر سنة 2009 والمتعلق بقواعد التقييم و التسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية،

– وبمقتضى النظام رقم 11 – 03 المؤرخ في 21 جمادى الثانية عام 1432 الموافق 24 مايو سنة 2011 والمتضمن مراقبة مخاطر مابين البنوك،

– وبمقتضى النظام رقم 11 – 04 المؤرخ في 21 جمادى الثانية عام 1432 الموافق 24 مايو سنة 2011 والمتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة،

– وبناء على مداولة مجلس النقد و القرض بتاريخ 28 نوفمبر سنة 2011،

يصدر النظام الآتي نصه :

المادة الأولى : يهدف هذا النظام إلى تحديد مضمون المراقبة الداخلية التي يجب على البنوك والمؤسسات المالية وضعها تطبيقا للمادتين 97 مكرر و97 مكرر 2 من الأمر رقم 03 – 11 المؤرّخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003، المعدل والمتمّم والمذكور أعلاه.

المادة 2 : يقصد في مفهوم هذا النظام بما يأتي :

أ – خطر القرض : الخطر الذي يمكن التعرض له في حالة عجز طرف مقابل أو أطراف مقابلة تعتبر كنفس المستفيد بمفهوم المادة 2 من النظام رقم 91 – 09 المؤرخ في 14 غشت سنة 1991، المعدل والمتمم، الذي يحدد قواعد الحذر في تسيير المصارف والمؤسسات المالية.

ب – خطر التركيز : الخطر الناجم عن القروض أوالالتزامات الممنوحة لنفس طرف مقابل ولأطراف مقابلة تعتبر كنفس المستفيد بمفهوم المادة 2 من النظام رقم 91 – 09، المعدّل والمتمّم و المذكور أعلاه، و لأطراف مقابلة نشطة في نفس القطاع الاقتصادي أو نفس المنطقة الجغرافية، أو الناجم عن منح قروض متعلقة بنفس النشاط، أو الناجم عن تطبيق تقنيات تقليص خطر القرض، خاصة تلك المتعلقة بالضمانات المصدرة من طرف نفس المُرسل.

ج – خطر معدل الفائدة الإجمالي : الخطر الذي يمكن التعرض له في حالة حدوث تغيّر في معدلات الفائدة و الناتج إلى مجموع عمليات الميزانية وخارج الميزانية، باستثناء العمليات الخاضعة لمخاطر السوق المذكورة في الفقرة "هـ" أدناه، عند الاقتضاء.

د – خطر التسوية : الخطر الذي يمكن التعرض له، لا سيّما في عمليات الصرف، خلال الفترة التي تفصل بين لحظة التعليمة بالدفع لعملية أو أداة مالية تم بيعها، و التي لا يمكن إلغاؤها من طرف واحد، والاستلام النهائي للعملة الصعبة أو الأداة التي تم شراؤها أوالأموال المتعلقة بها. ويتضمن هذا الخطر، على الخصوص، خطر تسوية طرف مقابل (خطر عجز الطرف المقابل) وخطر التسوية – التسليم (خطر عدم تسليم الأداة).

هـ – خطر السوق : مخاطر خسائر على مستوى وضعيات الميزانية وخارج الميزانية الناجمة عن تقلبات أسعار السوق، وتشمل لا سيّما :

– المخاطر المتعلقة بالأدوات المرتبطة بمعدلات الفائدة وسندات الملكية لمحفظة التفاوض،

– خطر الصرف.

و – خطر السيولة : خطر عدم القدرة على الوفاء بالتزاماته أو عدم القدرة على تسوية أو تعويض وضعية، نظرا لوضعية السوق، و ذلك في أجل محدد وبتكلفة معقولة.

ز – خطر قانوني : خطر وقوع أي نزاع مع طرف مقابل ناجم عن أي غموض، أو خلل أو نقص أيّا كانت طبيعته، من المرجح أن يعزى إلى البنك أو المؤسسة المالية بموجب عملياتها.

ح – خطر عدم المطابقة : خطر العقوبة القضائية، أو الإدارية أو التأديبية، و خطر الخسائر المالية المعتبرة أو المساس بالسمعة، الذي نشأ عن عدم احترام القواعد الخاصة بنشاط المصارف والمؤسسات المالية، سواء كانت تشريعية أو تنظيمية أو تعلق الأمر بالمعايير المهنية والأخلاقية أوبتعليمات الجهاز التنفيذي المتخذة تنفيذا لتوجيهات هيئة المداولة، على الخصوص.

ط – خطر عملياتي : خطر ناجم عن عدم التأقلم أو خلل قد ينسب إلى الإجراءات والمستخدمين و إلى أنظمة داخلية أو إلى عوامل خارجية. ويدرج في هذا الإطار مخاطر الغش الداخلي والخارجي.

ي – مخطط استمرارية النشاط : مجموع التدابير التي تهدف إلى ضمان، حسب مختلف سيناريوهات الأزمة وعند الاقتضاء وحسب نمط متدرج، استمرارية الوظائف الأساسية أو الهامة للبنك أو المؤسسة المالية، ثم الاستئناف المخطّط للنشاطات.

ك – جهاز تنفيذي : يقصد به الأشخاص الذين يتولون تحديد الاتجاهات الفعلية لنشاط البنك والمؤسسة المالية، ومسؤولية تسييرها، طبقا للمادة 90 من الأمر رقم 03 – 11 المؤرخ في 26 غشت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم.

ل – هيئة المداولة : مجلس الإدارة أو مجلس المراقبة.

م – لجنة التدقيق : هي لجنة يمكن أن تنشئها هيئة المداولة لتساعدها في ممارسة مهامها. تقوم هيئة المداولة بتحديد تشكيلة ومهام وكيفيّات سير لجنة التدقيق والشروط التي يشترك بموجبها محافظو الحسابات أو أي شخص آخر تابع للبنك أو للمؤسسة المالية المعنية في أشغال هذه اللجنة.

لا يمكن أعضاء الجهاز التنفيذي أن يكونوا أعضاء في لجنة التدقيق.

المادة 3 : تتشكل الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية من مجموع العمليات والمناهج والإجراءات التي تهدف، على الخصوص، إلى ضمان ما يأتي، بشكل مستمر :

– التحكم في النشاطات،

– السّير الجيد للعمليات الداخلية،

– الأخذ بعين الاعتبار بشكل ملائم جميع المخاطر، بما فيها المخاطر العملياتية،

– احترام الإجراءات الداخلية،

– المطابقة مع الأنظمة والقوانين،

– الشفافية ومتابعة العمليات المصرفية،

– موثوقية المعلومات المالية،

– الحفاظ على الأصول،

– الاستعمال الفعّال للموارد.

المادة 4 : يجب أن يحتوي جهاز الرقابة الداخلية الذي ينبغي على البنوك والمؤسسات المالية أن تضعه، خصوصا، على ما يأتي :

– نظام رقابة العمليات والإجراءات الداخلية،

– هيئة المحاسبة ومعالجة المعلومات،

– أنظمة قياس المخاطر والنتائج،

– أنظمة المراقبة والتحكم في المخاطر،

– نظام حفظ الوثائق والأرشيف.

المادة 5 : ينبغي على البنوك و المؤسسات المالية أن تضع رقابة داخلية، عن طريق تكييف مجموع الأجهزة المذكورة في هذا النظام، مع طبيعة وحجم نشاطاتها وأهميتها وموقعها ومع مختلف المخاطر التي قد تتعرض لها.

تطبق الرقابة الداخلية على مجموع الهياكل والنشاطات، وكذا على مجموع المؤسسات الخاضعة لرقابتها بصفة حصرية أو مشتركة.

الباب الأول

نظام رقابة العمليات و الإجراءات الداخلية

أ – الأحكام العامة

المادة 6 : يهدف نظام رقابة العمليات والإجراءات الداخلية في أحسن ظروف الأمن والموثوقية والتقصي، خصوصا ،إلى ما يأتي :

– التأكد من مطابقة العمليات المنجزة والإجراءات الداخلية المستعملة، للأحكام التشريعية والتنظيمية وللمعايير والأعراف المهنية والأخلاقية وكذا لتوجيهات هيئة المداولة ولتعليمات الجهاز التنفيذي،

– التأكد من الاحترام الصارم للإجراءات الداخلية المتبعة في اتخاذ القرار و المتبعة في اتخاذ المخاطر مهما كانت طبيعتها، وكذا تطبيق معايير التسيير المحددة من الجهاز التنفيذي،

– التأكد من نوعية المعلومات المحاسبية والمالية، سواء كانت موجهة للجهاز التنفيذي أو لهيئة المداولة أو مرسلة لبنك الجزائر أو للجنة المصرفية أو موجهة للنشر،

– رقابة ظروف تقييم المعلومات المحاسبية والمالية وتسجيلها وحفظها وتوفرها، خصوصا، مع ضمان سير التدقيق المذكور في هذا النظام،

– التأكد من نوعية أنظمة الإعلام والاتصال،

– التأكد من تنفيذ الإجراءات التصحيحية المقررة، في آجال معقولة.

المادة 7 : يتضمن نظام رقابة العمليات والإجراءات الداخلية :

أ – رقابة دائمة للمطابقة والأمن والمصادقة على العمليات المحققة، وكذا احترام كل التوجيهات والتعليمات والإجراءات الداخلية والتدابير المتخذة من البنك والمؤسسة المالية، خصوصا تلك المتعلقة بمراقبة المخاطر المرتبطة بالعمليات،

ب – رقابة دورية لانتظام وأمن العمليات واحترام الإجراءات الداخلية وفعالية الرقابة الدائمة ومستوى الخطر الممكن التعرض له فعلا وأخيرا فعالية وملاءمة أجهزة التحكم في المخاطر، مهما كانت طبيعتها.

المادة 8 : يجب على البنوك والمؤسسات المالية، تطبيقا لأحكام المادة 7 أعلاه :

أ – ضمان رقابة دائمة للعمليات باستعمال مجموعة من الوسائل المتضمنة :

– أعوان على مستوى المصالح المركزية والمحلية مخصصين حصرا لهذه الوظيفة،

– أعوان آخرين يمارسون أيضا أنشطة عملياتية.

ب– ممارسة رقابة دورية من أعوان مخصصين، غير المكلفين بالرقابة الدائمة المذكورة أعلاه.

المادة 9 : يجب على البنوك و المؤسسات المالية أن تعين :

أ – مسؤولا مكلفا بالتنسيق و بفعالية أجهزة الرقابة الدائمة،

ب – مسؤولا مكلفا بالسهر على توافق وفعالية جهاز الرقابة الدورية.

تبلّغ هويتهما إلى اللجنة المصرفية.

ويقوم الجهاز التنفيذي بإبلاغ هيئة المداولة عن تعيين هذين المسؤولين، والتقارير الخاصة بأعمالهما.

لا يقوم هذان المسؤولان بأي عملية تجارية أومالية أو محاسبية إلا إذا تعلق الأمر بأعضاء الجهاز التنفيذي.

المادة 10 : عندما لا يبرر حجم البنك أو المؤسسة المالية إسناد مسؤوليات الرقابة الدائمة والرقابة الدورية إلى أشخاص مختلفين، يمكن أن تسند هذه المسؤوليات إما لشخص واحد وإمّا لعضو في الجهاز التنفيذي الذي يضمن، تحت رقابة هيئة المداولة، التنسيق بين كل الأجهزة المرتبطة بممارسة هذه المهام.

المادة 11 : يقدم مسؤولو الرقابة الدائمة والرقابة الدورية تقريرا عن ممارسة مهامهم إلى الجهاز التنفيذي. كما يقدمون تقريرا عن ممارسة مهامهم إلى هيئة المداولة بناء على طلب من هذه الأخيرة أو بطلب من الجهاز التنفيذي، و إلى لجنة التدقيق إن وجدت.

يقدم المسؤول على الرقابة الدورية، مرة واحدة في السنة على الأقل، تقريرا عن ممارسة مهامه مباشرة إلى هيئة المداولة وإلى لجنة التدقيق إن وجدت.

المادة 12 : يجب أن تتأكد البنوك والمؤسسات المالية من دمج أجهزة الرقابة الدائمة في التنظيم، ومن المناهج و الإجراءات لكل من نشاطاتهم وشبكاتهم، وأن جهاز الرقابة الدورية يطبق على مجمل البنك أو المؤسسة المالية والشركات الخاضعة لرقابتها، طبقا لأحكام المادة 5 من هذا النظام.

المادة 13 : يجب أن يكون عدد و كفاءة و وسائل الأشخاص والإجراءات المنصوص عليها في المواد 7 و8 و9 خصوصا أدوات المتابعة ومناهج تحليل المخاطر مكيفا مع نشاطات وحجم وشبكة البنك أو المؤسسة المالية المعنية.

المادة 14 : يجب إعادة دراسة أجهزة الرقابة الدائمة والرقابة الدورية زيادة على أنظمة قياس المخاطر وتعيين الحدود القصوى بصفة منتظمة قصد التأكد من فعاليتها بالنظر إلى تطور النشاط والمحيط و الأسواق أو تقنيات التحليل.

المادة 15 : يجب أن يضمن تنظيم البنوك والمؤسسات المالية المتّخذ، في إطار الرقابة الدائمة، الاستقلالية التّامة بين الوحدات المكلفة بمباشرة العمليات والوحدات المكلفة بالمصادقة عليها، خصوصا المحاسبية منها، وتسويتها زيادة على متابعة التعليمات أوالتوجيهات المرتبطة بمراقبة المخاطر.

المادة 16 : يجب أن تشتغل الأجهزة المكلفة بالرقابة الدائمة بشكل مستقل بالنسبة للوحدات العملياتية تجاه تلك التي تمارس مهامها. ويمكن ضمان هذه الاستقلالية بين الوحدات المكلفة بمباشرة العمليات والوحدات المكلفة بالمصادقة عليها إما عن طريق إلحاق بتسلسل هرمي مختلف عن هذه الوحدات، إلى مستوى عال بشكل كاف وإما عن طريق تنظيم يضمن الفصل الواضح بين الوظائف، أو كذلك عن طريق إجراءات، معلوماتية على الخصوص، أعدت لهذا الغرض ويمكن البنوك والمؤسسات المالية من خلالها أن تبرر ملاءمتها.

المادة 17 : يجب أن يمارس الرقابة الدورية أعوان يتمتعون، خصوصا بفضل إلحاقهم بأعلى مستوى من التسلسل الهرمي، بإمكانية ممارسة مهامهم بشكل مستقل تجاه الهيئات التي يراقبونها.

المادة 18 : يجب أن تكون الوسائل المخصصة للرقابة الدورية كافية للقيام بدورة كاملة من التحقيقات المتعلّقة بمجموع النشاطات والشبكة على عدد محدود قدر الإمكان من المهمات. كما يجب إعداد برنامج لمهام الرقابة الدورية مرة واحدة في السنة على الأقل، وذلك بدمج الأهداف السنوية في مجال الرقابة الداخلية المسطرة من الجهاز التنفيذي وهيئة المداولة. ويجب التبليغ بهذا البرنامج إلى هيئة المداولة.

ب – الأحكام الخاصة برقابة المطابقة

المادة 19 : تلزم البنوك والمؤسسات المالية، حسب الشروط المذكورة أدناه، بوضع جهاز لرقابة خطر عدم المطابقة المذكور في المادة 2 ،الفقرة "ح"، من هذا النظام.

المادة 20 : تعين البنوك والمؤسسات المالية مسؤولا مكلفا بالسهر على تنسق وفعالية رقابة خطر عدم المطابقة، و تقوم بتبليغ اسم هذا المسؤول إلى اللجنة المصرفية. ولا يجوز لهذا المسؤول المكلف برقابة المطابقة القيام بأيّ عملية تجارية أومالية أو محاسبية، إلا إذا تعلق الأمر بعضو من الجهاز التنفيذي.

تحدّد البنوك والمؤسسات المالية ما إذا كان تقرير ممارسة مهمة مسؤول رقابة المطابقة يقدم لمسؤول الرقابة الدائمة كما هو محدد في المادة 9، الفقرة "أ"، أويقدم مباشرة للجهاز التنفيذي.

المادة 21 : عندما لا يبرّر حجم البنك أو المؤسسة المالية إنابة مسؤولية رقابة المطابقة لشخص محدد، يمكن أن تمارس هذه المسؤولية سواء من مسؤول من الرقابة الدائمة أو من عضو من الجهاز التنفيذي.

المادة 22 : يجب على البنوك والمؤسسات المالية أن تتأكد من أن الوسائل الموضوعة في خدمة الأعوان المكلفين برقابة المطابقة كافية وملائمة لنشاطهم.

المادة 23 : تضع البنوك والمؤسسات المالية جهازا يسمح بضمان المتابعة المنتظمة والمتكررة قدر الإمكان، للتغييرات الطارئة على النصوص المطبقة على عملياتها. ويتم إبلاغ المستخدمين المعنيين فورا.

المادة 24 : تخصّص البنوك والمؤسسات المالية إجراءات خاصة لدراسة مطابقة عملياتها.

المادة 25 : يجب على البنك أو المؤسسة المالية التي تقرر إنجاز العمليات الخاصة بالمنتجات الجديدة لصالحها أو الموجهّة للسوق، أو التي تحدث تغييرات هامة على المنتجات الموجودة، أن تقوم بتحليل خاص للمخاطر التي تولدها هذه المنتجات، لا سيما خطر عدم المطابقة.

يجب على مسؤول رقابة المطابقة التأكد بأن هذا التحليل قد تم مسبّقا وقد أنجز بشكل صارم. كما يتوجب عليه التأكد من أن إجراءات قياس المخاطر الناجمة عن هذه المنتجات الجديدة وتحديدها ورقابتها قد تم وضعها، والتأكد، عند الاقتضاء، من أن التأقلم الضروري بالإجراءات القائمة قد تم مباشرتها والمصادقة عليها، لا سيّما، تلك المتعلقة بالإجراءات المحاسبية، والمعالجات المعلوماتية والمراقبة الدائمة. ويجب عليه إبداء رأيه كتابيا.

المادة 26 : تحدّد البنوك والمؤسسات المالية الإجراءات التي تسمح بالوقاية من تضارب المصالح والتي تضمن أخلاقيات المهنة للمستخدمين وأعضاء الجهاز التنفيذي وهيئة المداولة.

المادة 27 : تضع البنوك والمؤسسات المالية إجراءات مركزة وتقييم المعلومات المتعلقة بالاختلالات المهنية المحتملة عند التنفيذ الفعلي لالتزامات المطابقة. وتتأكد بصفة منتظمة من متابعة الإجراءات التصحيحية المتخذة.

تقرّر الإجراءات المذكورة أعلاه، على الخصوص، لكل مسيّر أو عون إمكانية إعلام المسؤول عن المطابقة أو أحد منتدبيه بالتساؤلات الخاصة بالاختلالات المحتملة المتعلقة بالمطابقة، لا سيّما فيما يخص انتظام العمليات أو مطابقة التصرفات بالنظر إلى الأحكام المتعلقة بتضارب المصالح أو أخلاقيات المهنة. ويتم إعلام كل الأعوان بهذه الإمكانية و كيفيات التنفيذ.

المادة 28 : تضمن البنوك والمؤسسات المالية لمجموع مستخدميها الإطّلاع على التزامات المطابقة الملقاة على عاتقهم، لا سيّما بموجب أحكام المادة 26 أعلاه وبالنسبة للمستخدمين المعنيين، تكوينا خاصا بإجراءات رقابة المطابقة الملائمة للعمليات التي يقومون بها.

ج – الأحكام الخاصة بجهاز الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب و مكافحتهما

المادة 29 : تضع البنوك والمؤسسات المالية تنظيما وإجراءات ووسائل تسمح لهما باحترام الأحكام القانونية والتنظيمية المطبقة في إطار الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما.

ولهذا الغرض، يجب على البنوك والمؤسسات المالية، وعلى الخصوص :

أ. ضمان معرفة زبائنها والعمليات التي يقومون بها، بشكل صارم. ولتحقيق ذلك، تقوم البنوك والمؤسسات المالية بإعداد معايير داخلية تحدد لا سيّما :

– سياسة قبول الزبائن الجدد،

– إجراءات تحديد هوية الزبائن والتأكد من الوثائق المقدمة،

– تصنيف زبائنها بالنظر إلى مخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب،

– طبيعة التدابير التي يجب اتخاذها على أساس المخاطر المرتبطة بمختلف أصناف الزبائن، وحركة الأرصدة والعمليات.

يجب أن تكون هذه المعايير الداخلية متناسقة على الدوام مع الأنشطة الممارسة والمخاطر الخاصة التي تنجم في مجال تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

ب) جمع المعلومات حول مراسليهم البنكيين وضمان خضوع هؤلاء المراسلين، على الخصوص، لرقابة السلطات المختصة، وتعاونهم في إطار جهاز وطني لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

ج) السهر على التحديد الدقيق لهوية الآمر بالعملية والمستفيد من التحويلات الإلكترونية بالإضافة إلى عناوينهما، مهما كانت الوسيلة المستعملة.

د) المراقبة باستعمال الأجهزة المناسبة لحركات الأوامر أولصالح زبائنهم لكشف أنواع العمليات والمعاملات غير النموذجية أو غير العادية أو دون مبرّر اقتصادي. ويجب أن تتكيف هذه المراقبة مع المخاطر التي يمكن التعرض لها، لا سيّما فيما يتعلق بطبيعة الزبائن أو العمليات المنجزة.

هـ) حيازة أنظمة إنذار تسمح لجميع الحسابات باستكشاف العمليات والنشاطات التي تثير حسب طبيعتها، شبهة تبييض الأموال أو تمويل الإرهاب. ولذلك يجب على البنوك والمؤسسات المالية، فيما يخص هذه العمليات، الاستعلام حول مصدر الأموال ووجهتها ومحل العملية وهوية القائمين بالعملية. وتحتفظ البنوك والمؤسسات المالية بأثر الإجراءات المتخذة.

و) الامتثال بالالتزام القانوني للإخطار بالشبهة في إطار الأشكال والظروف القانونية والتنظيمية المعمول بها.

ز) الاحتفاظ، طبقا للقواعد والآجال المعمول بها، بالوثائق والمستندات المتعلقة بتحديد هوية الزبائن ومعرفتهم، وتلك الخاصة بالتدابير المحققة فيما يتعلق بالمعاملات أو العمليات المكشوف عنها من قبل أنظمة الإنذار أو الإخطار بالشبهة، وأخيرا جميع الوثائق والمستندات المتعلقة بالعمليات المقيدة على الحسابات.

ح) وضع برنامج تكوين دائم يسمح بتحضير مستخدميهم على معرفة أجهزة مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

ط) إطلاع جميع مستخدميهم بالإجراءات المتخذة للسماح لكل عون بالإبلاغ عن كل عملية مشتبه فيها إلى المسؤول عن المطابقة في مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

ي) تحديد معايير أخلاقيات المهنة والاحترافية في مجال الإخطار بالشبهة في وثيقة وإطلاع جميع المستخدمين على هذه الوثيقة.

المادة 30 : تدخل الرقابة الدائمة لجهاز الوقاية ومكافحة تبييض رؤوس الأموال وتمويل الإرهاب ضمن جهاز رقابة المطابقة المنصوص عليه أعلاه. ويسهر المسؤول عن رقابة المطابقة المذكور في المادة 20 من هذا النظام على الطابع الملائم للأجهزة والإجراءات المعمول بها بالنظر إلى النصوص القانونية والتنظيمية، وكذا بالنظر إلى المخاطر التي يمكن التعرض لها من البنك أو المؤسسة المالية.

ولهذا الغرض، يجب أن يكون الإطار السامي، المراسل لخلية معالجة الاستعلام المالي و المسؤول عن المطابقة في إطار مكافحة تبييض الأموال المنصوص عليه في المادة 18من النظام رقم 05 – 05 المؤرخ في 15 ديسمبر سنة 2005 والمذكور أعلاه، تابعا للمسؤول عن رقابة المطابقة، إن لم يكن ، في نفس الوقت، المسؤول عن المطابقة و المذكور أعلاه في النظام الحالي.

الباب الثاني
التنظيم المحاسبي ومعالجة المعلومات

المادة 31 : يجب أن تحترم البنوك والمؤسسات المالية الأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي، ولا سيّما أنظمة مجلس النقد والقرض وتعليمات بنك الجزائر :

أ) بالنسبة للمعلومة الواردة في الحسابات والبيانات المالية، يتعين على التنظيم الذي تم تأسيسه ضمان وجود مجموعة من الإجراءات المسماة "مسار التدقيق" والتي تسمح بما يأتي :

– إعادة تشكيل العمليات حسب التسلسل الزمني،

– إثبات كل معلومة بواسطة وثيقة أصلية يجب أن يكون ممكنا من خلالها الرجوع بواسطة مسار متواصل، إلى وثيقة تلخيصية والعكس صحيح،

– إثبات أرصدة الحسابات عند تواريخ إقفالها عن طريق البيانات المناسبة (الجرد المادي، تجزئة الأرصدة، بيانات المقاربة، التأكيد أمام الجهات الأخرى ...)،

– تفسير تطور الأرصدة من إقفال محاسبي إلى آخر وذلك بالاحتفاظ بالحركات التي أثرت على البنود المحاسبية.

يجب أن تكون الأرصدة التي تظهر في البيانات المالية، على الخصوص، موصولة، بطريقة مباشرة أو من خلال التجميع، ببنود وفروع بنود حسابات الميزانية وحسابات خارج الميزانية وحسابات النتائج وإلى المعلومات الناجمة عن المحاسبة المتضمنة في الملحق ويمكن توصيل رصيد حساب عن طريق التجزئة بشرط التمكن من إثبات احترام القواعد الملائمة للأمن والرقابة وشريطة أن يكون البنك أو المؤسسة المالية المعنية قادرا على وصف الأسلوب المستعمل.

ب) يجب أن تكون المعلومات المحاسبية الظاهرة في الوثائق والتقارير الدورية الموجهة إلى بنك الجزائر أو إلى اللجنة المصرفية، بما فيها تلك المستندات الضرورية لحساب معايير التسيير، مستخلصة من المحاسبة وقادرة على الإثبات بوثائق أصلية.

يجب أن يكون كل مبلغ ظاهر في البيانات المالية والتقارير الدورية المقدمة إلى بنك الجزائر أو إلى اللجنة المصرفية، قابلا للرقابة، لا سيّما من خلال العناصر المكونة له.

عندما يرخص بنك الجزائر أو اللجنة المصرفية أن تقدم لهما المعلومات في شكل إحصائيات، يجب أن تكون هذه الأخيرة قابلة للتحقق منها.

المادة 32 : يتعين على البنوك والمؤسسات المالية أن تحتفظ بمجموع الملفات الضرورية لإثبات البيانات المالية والتقارير الدورية لآخر إقفال تم تسليمه لبنك الجزائر وللجنة المصرفية إلى غاية الإقفال الموالي.

المادة 33 : تتأكّد البنوك والمؤسسات المالية من شمولية ونوعية وموثوقية المعلومات و كذا مناهج التقييم والتسجيل المحاسبي، لا سيّما مما يأتي :

– رقابة دوريّة لملاءمة المخططات المحاسبية بالنظر إلى الأهداف العامة للأمن والحذر، بالإضافة إلى مطابقتها لقواعد التسجيل المحاسبي المعمول بها،

– رقابة دورية لتوافق المناهج والمقاييس المتخذة لتقييم العمليات في أنظمة التسيير،

– بالنسبة للعمليات التي تعرّض إلى مخاطر السوق، عن طريق القيام بمقاربة شهرية على الأقل، بين النتائج التي تم حسابها للتسيير العملياتي والنتائج

المدرجة في الحسابات مع احترام قواعد التقييم المعمول بها ويجب أن تكون الفوارق المعاينة قابلة للتعرف عليها وتحليلها.

المادة 34 : يجب أن تخضع الأرصدة، التي تحوزها البنوك أو المؤسسات المالية لحساب الغير وغير المدرجة في البيانات المالية، لقيد محاسبي أو لمتابعة تسيير مادي تسرد من خلالهما الموجودات والمدخلات والمخرجات وتجرى عملية التوزيع، في حالة أهميتها، بين العناصر التي تحوزها، بصفتها وديعة عادية والعناصر التي تضمن إما قرضا ممنوحا، وإما التزاما تم اتخاذه لأغراض خاصة أو بموجب اتفاقية عامة ودائمة لصالح المودع.

المادة 35 : تحدد البنوك والمؤسسات المالية مستوى الأمن الذي تراه مناسبا في ميدان المعلوماتية بالنسبة لمتطلبات مهنها. وتتأكد بأن أنظمة المعلومات الخاصة بها تحتوي باستمرار على هذا الحد الأدنى من الأمن المتخذ.

المادة 36 : يجب أن تسمح رقابة أنظمة المعلومات، لا سيّما، بالتأكد من :

– أن تقييم مستوى أمن أنظمة المعلومات يتم بشكل دوري، و عند الاقتضاء تجرى التصحيحات الخاصة بهذه الأنظمة،

– توفر إجراءات النجدة الخاصة بالمعلوماتية في إطار مخطط استمرارية النشاط قصد ضمان متابعة الاستغلال،

– الحفاظ على سرية ونزاهة المعلومات.

تمتد رقابة أنظمة المعلومات إلى الحفاظ على المعلومات والوثائق الخاصة بالتحاليل والبرمجة وبتنفيذ المعالجات.

الباب الثالث
أنظمة قياس المخاطر والنتائج

المادة 37 : يجب أن تقوم البنوك والمؤسسات المالية بوضع أنظمة قياس وتحليل المخاطر، وتكييف هذه الأخيرة مع طبيعة وحجم عملياتها بغرض تفادي مختلف أنواع المخاطر التي تتعرض لها من جراء هذه العمليات، على الخصوص منها مخاطر القرض والتركيز والسوق ومعدل الفائدة الإجمالي والسيولة والتسوية وعدم المطابقة وكذا الخطر العملياتي. يجب على البنوك والمؤسسات المالية أن تقيّم بانتظام نتائج عملياتها.

تسمح هذه الأنظمة أيضا بتقدير تحليل وقياس المخاطر، بطريقة عرضية ومستشرفة.

المادة 38 : تضع البنوك والمؤسسات المالية أنظمة وإجراءات تسمح بصفة عامة بتقدير المخاطر التي تتعرض لها. ويجب أن تسمح هذه الأنظمة والإجراءات بحيازة خريطة المخاطر التي تحدد وتقيّم مجموع المخاطر التي يمكن التعرض لها اعتمادا على عوامل داخلية (كطبيعة النشاطات الممارسة أو نوعية الأنظمة الموجودة) والخارجية (كالمحيط الاقتصادي أو الأحداث الطبيعية).

يجب أن تكون هذه الخريطة :

– معدّة طبقا لصنف النشاط أو المهنة،

– تسمح بتقييم المخاطر التي يمكن التعرض لها لنشاط تبعا للتوجيهات المتخذة من الجهاز التنفيذي وهيئة المداولة،

– تحدد العمليات التي يجب اتخاذها من أجل الحد من المخاطر التي يمكن التعرض لها عن طريق عمليات تهدف إلى تدعيم أجهزة الرقابة الداخلية و أنظمة قياس و مراقبة المخاطر،

– تحدد و تحسن مخططات استمرارية النشاط.

أ – انتقاء وقياس مخاطر القرض

المادة 39 : يجب أن تحوز البنوك والمؤسسات المالية إجراء يتمثل في انتقاء مخاطر القرض و نظام قياسها. ويجب أن تسمح لها هذه الأنظمة بما يأتي :

– تحديد، بكيفية مركزية، مخاطر ميزانيتها وخارج ميزانيتها إزاء طرف مقابل أو أطراف مقابلة تعتبر مستفيدا واحدا، حسب المعنى المقصود في المادة 2 من النظام رقم 91 – 09 المؤرّخ في 14 غشت سنة 1991 والمذكور أعلاه،

– تفادي مختلف مستويات المخاطر انطلاقا من معلومات نوعيّة و كميّة طبقا للمادة 7 من النظام رقم 91 – 09 المؤرخ في 14 غشت سنة 1991 والمذكور أعلاه.

– الشروع في توزيع التزاماتها لصالح مجموع الأطراف المقابلة حسب درجة الخطر الذي يمكن التعرض له وحسب قطاع النشاط وحسب المنطقة الجغرافية وحسب المدينين المتصلين فيما بينهم، من أجل تفادي المخاطر المحتملة للتركيز،

– ضمان ملاءمة المخاطر التي يمكن التعرض لها مع سياسة القروض المتخذة من هيئة المداولة و الجهاز التنفيذي.

أ) نظام انتقاء مخاطر القرض

المادة 40 : يجب أن يأخذ تقييم مخاطر القرض بعين الاعتبار، على الخصوص، العناصر التي تتعلق

بالوضعية المالية للمستفيد وقدرته على السّداد و عند الاقتضاء، الضمانات المحصل عليها. كما يجب أن يتضمن التقييم، بصفة خاصة و بالنسبة للمؤسسات، تحليل محيط هذه الأخيرة و مميّزات الشركاء أو المساهمين و المسيّرين. كما يجب أن يأخذ بعين الاعتبار آخر الوثائق المحاسبية و المالية.

يجب أن تكوّن البنوك والمؤسسات المالية ملفات القروض بغرض الحصول على جميع المعلومات ذات الطابع النّوعي أو الكمّي الخاصة بطرف مقابل والمعلومات الخاصة بأطراف مقابلة معتبرة كنفس المستفيد كما تمّ تعريفه سابقا. وتستكمل هذه الملفات كل ثلاثي على الأقل، بالنسبة للأطراف المقابلة ذات المستحقات غير المدفوعة أو المشكوك في تحصيلها وتلك التي تتميز بأهمية مبالغها.

المادة 41 : يجب أن يأخذ انتقاء عمليات القروض بعين الاعتبار أيضا مردودية هذه الأخيرة. ولهذا الغرض، يجب أن يتميز التحليل التقديري للأعباء والنواتج المباشرة وغير المباشرة بأكبر قدر من الشمولية بالنسبة لكل قرض. ويجب أن يتضمن على الخصوص فيما يخص التكاليف العملياتية وتكاليف التمويل، الأعباء الموافقة لتقدير مخاطر عدم التسديد من المستفيد على تكاليف تسعير الأموال الخاصة.

المادة 42 : يجب أن يأخذ تقييم و انتقاء مخاطر القروض، على وجه الخصوص بعين الاعتبار، العائدات المستقبلية الناتجة عن مشروع الاستثمار، و عند الاقتضاء، الضمانات بما في ذلك الرهن القانوني على الممتلكات العقارية للمدين والرهن الحيازي على المعدات والتجهيزات.

المادة 43 : يجب أن يأخذ تقييم مخاطر القروض بعين الاعتبار أيضا إمكانية تأثير الرهن العقاري على الحق العيني العقاري الناتج عن عقد تنازل عن أرض تابعة للملكية الخاصة للدولة و كذا البناءات التي تشيد على هذه الأرض كضمان لاسترداد القروض الممنوحة حصرا لتمويل مشروع استثماري.

المادة 44 : يجري الجهاز التنفيذي تحليلا لاحقا لمردودية عمليات القرض كل ستة (6) أشهر، على الأقل.

المادة 45 : يجب أن تصاغ الإجراءات الخاصة بقرار منح القروض أو الالتزامات بالتوقيع، بوضوح خصوصا عندما تنظم من خلال تحديد التفويضات، وأن تتكيّف مع مميزات البنك أو المؤسسة المالية على الخصوص مع حجمه وتنظيمه وطبيعة نشاطاته.

المادة 46 : تكون ملفات القروض محل تحليل من وحدة مختصّة، مستقلة عن الكيانات العملياتية، وتتخذ قرارات القروض أو الالتزامات بالتوقيع من شخصين على الأقل، عندما تتطلب طبيعة، أو عدد أو أهمية عمليات القرض ذلك.

ب) نظام قياس مخاطر القرض

المادة 47 : يجب أن تضع البنوك و المؤسسات المالية نظام قياس لمخاطر القرض يسمح بتحديد المخاطر و قياسها و جمعها، تبرز من خلال مجموع عمليات الميزانية و خارج الميزانية التي يتعرض بسببها البنك أو المؤسسة المالية للخطر المترتب، عن عجز طرف مقابل أو طرف مقابل باعتباره مستفيدا واحدا، أو بصفة عامة لخطر التركيز.

المادة 48 : يجب أن تقوم البنوك والمؤسسات المالية، على الأقل كل ثلاثي، بتحليل تطور نوعية التزاماتها (الميزانية و خارج الميزانية). كما يجب أن يسمح هذا التحليل بإعادة ترتيب عمليّات القرض والقيد المحاسبي للديون المصنفة وتقدير بتكوين المؤونات المتعلقة بها مع أخذ الضمانات المتخذة بعين الاعتبار والتأكد بأن تقييمها تمّ حديثا بشكل مستقل وحذر.

ب - نظام قياس المخاطر ما بين البنوك

المادة 49 : يجب أن تضع البنوك والمؤسسات المالية جهازا لتحديد و قياس توزيع قائم قروضها والاقتراضات ما بين البنوك.

كما يتضمن هذا الجهاز، على الخصوص، مجموعة من الحدود ونظام تسجيل ومعالجة المعلومات، يسمح بالحصول لكل طرف مقابل، على تجميع القروض الممنوحة و الاقتراضات المتحصل عليها، و أخيرا إجراءات متابعة و رقابة الحدود الموضوعة.

ج - نظام قياس السيولة

المادة 50 : يجب على البنوك و المؤسسات المالية أن تضع جهازا لتحديد وقياس وتسيير خطر السيولة. يستند هذا الجهاز، على الخصوص، على تحديد سياسة عامة لتسيير السيولة و درجة تحمل خطر السيولة، وعلى وضع تقديرات و على إحصاء مصادر التمويل وعلى مجموعة من الحدود المرفقة بأنظمة قياس ومراقبة و إنذار و أخيرا على وضع سيناريوهات أزمة يتم تحيينها بانتظام.

د – نظام قياس خطر معدل الفائدة الإجمالي

المادة 51 : يجب أن تضع البنوك و المؤسسات المالية، في حالة تعرّض معتبر للخطر، نظام معلومات داخلي يسمح بتقديرها لخطر معدل الفائدة الإجمالي وضمان متابعته وتوقع التصحيحات المحتملة عند الضرورة.

هـ – نظام قياس مخاطر الدفع

المادة 52 : يجب أن تضع البنوك والمؤسسات المالية نظاما خاصا لقياس تعرّضها لمخاطر الدفع، خصوصا فيما يتعلق بعمليات الصرف. ولذلك عليها السّهر، لاسيّما على تقدير مختلف مراحل عملية الدفع.

و – نظام قياس مخاطر السوق

المادة 53 : يجب أن تسجل البنوك والمؤسسات المالية يوميا عمليات الصرف طبقا للأحكام التنظيمية المتعلقة بسوق الصرف. كما يجب أن تسجل يوميا عملياتها المتعلقة بمحفظة التفاوض.

يجب أن تضع البنوك والمؤسسات المالية، إذا كانت عملياتها معتبرة في الأسواق المالية و سوق الصرف المنجزة لحسابها الخاص، أنظمة خاصة لضمان قياسها ومتابعتها ورقابتها.

وبهذه الصفة، يجب أن تقوم، على الخصوص، بما يأتي :

– حساب نتيجة عملياتها المترتبة عن محفظة التفاوض،

– قياس تعرضها لمخاطر الصرف حسب العملات الصعبة ولمجمل العملات الصعبة، مع حساب نواتجها،

– تقدير مخاطر الدفع للطرف المقابل والدفع عند التسليم على عملياتها المتعلقة بالصرف أو على الأدوات المالية،

– تقييم خطر تغير سعر كل أداة مالية تحوزها.

الباب الرابع
أنظمة المراقبة و التحكم في المخاطر

أ– الأحكام العامة

المادة 54 : يجب أن تضع البنوك والمؤسسات المالية أنظمة مراقبة و تحكم في مخاطر القرض ومخاطر التركيز والمخاطر الناجمة عن عمليات ما بين البنوك ومخاطر معدلات الفائدة ومخاطر معدلات الصرف ومخاطر السيّولة والدفع، مع إظهار الحدود الداخلية و الظروف التي من خلالها يتم احترام هذه الحدود.

المادة 55 : يجب أن تحتوي أنظمة المراقبة والتحكم في المخاطر المذكور أعلاه، على جهاز حدود شاملة داخلية، وعند الاقتضاء، على الحدود العملياتية على مستوى مختلف الكيانات (المديريات، الوكالات، الفروع...). يجب أن تكون مختلف الحدود متناسقة فيما بينها وكذا مع أنظمة قياس المخاطر الموجودة.

المادة 56 : يعاد النظر في الحدود المذكورة في المادة أعلاه، عند الحاجة، وعلى الأقل مرة واحدة في السنة، من طرف الجهاز التنفيذي، وعند الاقتضاء، من طرف هيئة المداولة مع مراعاة الأموال الخاصة للبنك أو للمؤسسة المالية المعنية.

المادة 57 : يجب أن تتزود البنوك والمؤسسات المالية وهذا، وفقا للإجراءات المصاغة، بأجهزة تسمح بما يأتي :

– التأكد، بستمرار، من احترام الإجراءات والحدود المعّينة،

– إبلاغ الكيانات أوالأشخاص الذين تم تعيينهم لهذا الغرض، بمخاطر تجاوز الحدود وبالتجاوزات الفعلية والعمليات التصحيحية المقترحة أو المباشر فيها. وينبغي أن تبلّغ هذه التجاوزات كلما تمت معاينتها، وفي أقرب الآجال، إلى مستوى هرمي وكذا إلى مستوى جهاز الرقابة الداخلية اللّذين لديهما السّلطة الضرورية لتقييم مداها،

– القيام بتحليل أسباب عدم الاحترام المحتمل للإجراءات والحدود.

المادة 58 : تقوم البنوك والمؤسسات المالية بإعداد بيانات ملخصة تمكنها من مراقبة المبالغ وتطورات مخاطرها.

ب – المراقبة والتحكم في المخاطر العملياتية

المادة 59 : تتزود البنوك والمؤسسات المالية بالوسائل الملائمة للتحكم في المخاطر العمليّاتية والقانونية. كما تسهر على التحكم في هذه المخاطر، وخصوصا تلك التي قد تؤدي إلى توقف الأنشطة الأساسية، أو المساس بسمعتها.

ولهذا الغرض، تقوم أيضا بوضع مخططات استمرار النشاط وتختبرها بصفة دورية. وتتأكد أيضا من أمن أنظمتها المعلوماتية وفقا للشروط المنصوص عليها في المادتين 35 و36 من هذا النظام.

المادة 60 : تسجّل البنوك والمؤسسات المالية الحوادث المعتبرة الناجمة عن تقصير في احترام أو صياغة الإجراءات الداخلية، وعن الاختلالات في الأنظمة، لا سيّما، المعلوماتية منها، وكذا الغش أو محاولات الغش، الداخلية أو الخارجية. ولهذا الغرض تقوم البنوك والمؤسسات المالية بتحديد العتبات ومعايير التسجيل الملائمة لطبيعة نشاطاتها ومخاطرها. ويجب أن تغطي الحوادث المعتبرة، وفقا لمعايير مناسبة، مخاطر الخسارة، بما في ذلك عندما لم تتجسد هذه الحوادث بعد. ويتم وضع ملف أو ملفات الحوادث تحت تصرف المسؤولين عن الرقابة الدائمة والدورية.

الباب الخامس
نظام حفظ الوثائق والأرشيف

المادة 61 : تقوم البنوك والمؤسسات المالية بإعداد دلائل الإجراءات المتعلقة بنشاطاتها المختلفة. ويجب أن تحدّد هذه الدلائل، على الأقل، كيفيات التسجيل، والمعالجة واسترداد المعلومات، والخطط المحاسبية وإجراءات مباشرة العمليات.

المادة 62 : تقوم البنوك والمؤسسات المالية أيضا، بإعداد مجموع وثائق تحدد بدقة الوسائل الموجهة لضمان السير الحسن لجهاز الرقابة الداخلية، لا سيّما، ما يأتي :

- مختلف مستويات المسؤولية والتفويضات الممنوحة،
- المهام المخوّلة والوسائل المخصصة لسير أنظمة الرقابة،
- القواعد التي تضمن استقلالية هذه الأجهزة،
- الإجراءات المتعلقة بأمن أنظمة المعلومات والاتصال،
- وصف أنظمة قياس المخاطر،
- وصف أنظمة المراقبة والتحكم في المخاطر،
- وصف الأجهزة المتعلقة باحترام المطابقة،
- كيفيات تكوين وحفظ الأرشيف المادي والإلكتروني.

يجب أن توضع مجموع الوثائق هذه، تحت تصرف هيئة المداولة، ومحافظي الحسابات، واللجنة المصرفية ومفتشّي بنك الجزائر بناء على طلبهم، وعند الاقتضاء، تحت تصرف لجنة التدقيق.

الباب السادس
قواعد الحوكمة

المادة 63 : تقع مسؤولية التأكد من أن البنك أو المؤسسة المعنية تمتثل لالتزاماتها بموجب هذا النظام، على عاتق الجهاز التنفيذي وهيئة المداولة. ويتعين عليهم تقييم فعاليّة جهاز الرقابة الداخلية و اتخاذ كل إجراء تصحيحي.

المادة 64 : يجب على الجهاز التنفيذي وهيئة المداولة السهر على تطوير القواعد الأخلاقية والنزاهة وترسيخ ثقافة الرقابة داخل البنك أو المؤسسة المالية. كما يجب على كل مستخدم أن يدرك دوره في جهاز الرقابة الداخلية وأن يشارك فيه بفعالية.

المادة 65 : يحدد الجهاز التنفيذي وهيئة المداولة، وعند الاقتضاء، لجنة التدقيق طبيعة المعلومات التّي يرغبون في الحصول عليها، لا سيّما في شكل بيانات ملخصة منلسبة.

المادة 66 : تقوم هيئة المداولة، مرتين في السنة على الأقل، بفحص نشاط ونتائج جهاز الرقابة الداخلية على أساس المعلومات المستلمة من الجهاز التنفيذي، وعند الاقتضاء، من لجنة التدقيق. ويمكن القيام بهذه الدراسة مرة واحدة في السنة، في حالة وجود لجنة التدقيق.

يقوم المسؤول على الرقابة الدورية بتقديم تقرير عن عمله لهيئة المداولة، مرة واحدة في السنة على الأقل.

المادة 67 : يعلم الجهاز التنفيذي هيئة المداولة، بانتظام، وعند الاقتضاء، لجنة التدقيق بالعناصر الأساسية و الاستنتاجات الهامة التي قد تبرز من خلال قياس المخاطر التي يتعرض لها البنك أو المؤسسة المالية. وتتعلق هذه المعلومة، على الخصوص، بتوزيع الالتزامات حسب مجمل الأطراف المقابلة وبمردودية عمليات القرض كما هو منصوص عليه في المواد 39 و41 و44 و47 من النظام الحالي.

المادة 68 : في حالة عدم إشراك هيئة المداولة في وضع الحدود، يجب على الجهاز التنفيذي إعلامها بالقرارات المتخذة في هذا المجال. وتبلغ هذه القرارات

أيضا إلى لجنة التدقيق، إن وجدت. ويجب أن يعلم الجهاز التنفيذي هيئة المداولة زيادة على ذلك، على الأقل مرة واحدة في السنة، بالظروف التي يتم فيها احترام الحدود.

المادة 69 : يعلم الجهاز التنفيذي على الفور هيئة المداولة بالحوادث المعتبرة التي تمّ كشفها من قبل جهاز الرقابة الداخلية، لا سيما منها المتعلقة بتجاوز حدود المخاطر أو حالات الغش الداخلية أو الخارجية.

المادة 70 : تبلغ التقارير التي تعدها الكيانات المسؤولة عن الرقابة الدورية والدائمة إلى الجهاز التنفيذي وإلى هيئة المداولة عند طلبها وعند الاقتضاء إلى لجنة التدقيق.

تكلف لجنة التدقيق، على الخصوص، بما يأتي :

– التحقق من وضوح المعلومات المقدمة و تقدير مدى انتظام و أهمية المناهج المحاسبية المتبعة في إعداد الحسابات،

– تقدير نوعية جهاز الرقابة الداخلية، خاصة، تنسق أنظمة القياس والمراقبة والتحكم ورقابة المخاطر، وعند الاقتضاء اقتراح أعمال تكميلية بهذه الصفة.

المادة 71 : تقوم البنوك والمؤسسات المالية، مرة واحدة في السنة على الأقل، بإعداد تقرير حول ظروف ممارسة الرقابة الداخلية وفقا لأحكام هذا النظام. ويتضمن هذا التقرير، على وجه الخصوص، ما يأتي :

– وصف التعديلات الهامة التي تم إجراؤها في إطار تنظيم جهاز الرقابة الداخلية وفي مختلف أنظمة الرقابة خلال الفترة قيد الدراسة،

– وصف أهم الأعمال المنّفذة في إطار الرقابة الدائمة،

– جرد التحقيقات المنجزة من الرقابة الدورية وأهم استنتاجاتها – المتعلقة خاصة بالنقائص المسجلة – والإجراءات التصحيحية المتّخذة،

– وصف ظروف تطبيق الإجراءات الموضوعة فيما يخص النشاطات الجديدة،

– عرض أهم الأعمال المقررة والمتعلقة بالرقابة الداخلية.

يتضمن التقرير، حسب طبيعة النشاطات الممارسة، تعليقات تخص مختلف المخاطر المذكورة في المادة 2 أعلاه.

المادة 72 : تقوم البنوك والمؤسسات المالية بإعداد تقرير خاص عن قياس ومراقبة المخاطر التي تتعرض لها، مرة واحدة في السنة على الأقل. ويحتوي هذا التقرير، خصوصا، على العناصر الأساسية وأهم الاستنتاجات التي يمكن استخلاصها من قياس المخاطر التي تتعرض لها بالإضافة إلى انتقاء مخاطر القرض وتحليل مردودية عمليات القرض. ويقدم هذا التقرير أيضا الحوادث الأكثر أهمية المسجلة في الملف المنصوص عليه في المادة 60 أعلاه والإجراءات التصحيحية المتّخذة.

المادة 73 : يرسل التقريران السنويان المنصوص عليهما في المادتين 71 و72 أعلاه، إلى هيئة المداولة، و عند الاقتضاء، إلى لجنة التدقيق. ويرسلان أيضا، إلى اللجنة المصرفية قبل نهاية السداسي الذي يلي الفترة قيد الدراسة ووضعهما تحت تصرف محافظي الحسابات.

المادة 74 : تلغى أحكام النظام رقم 02 – 03 المؤرخ في 9 رمضان عام 1423 الموافق 14 نوفمبر سنة 2002 والمتضمن المراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية.

المادة 75 : ينشر هذا النظام في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرّر بالجزائر في 3 محرّم عام 1433 الموافق 28 نوفمبر سنة 2011.

محمد لكصاسي

الملحق رقم 2 :

الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

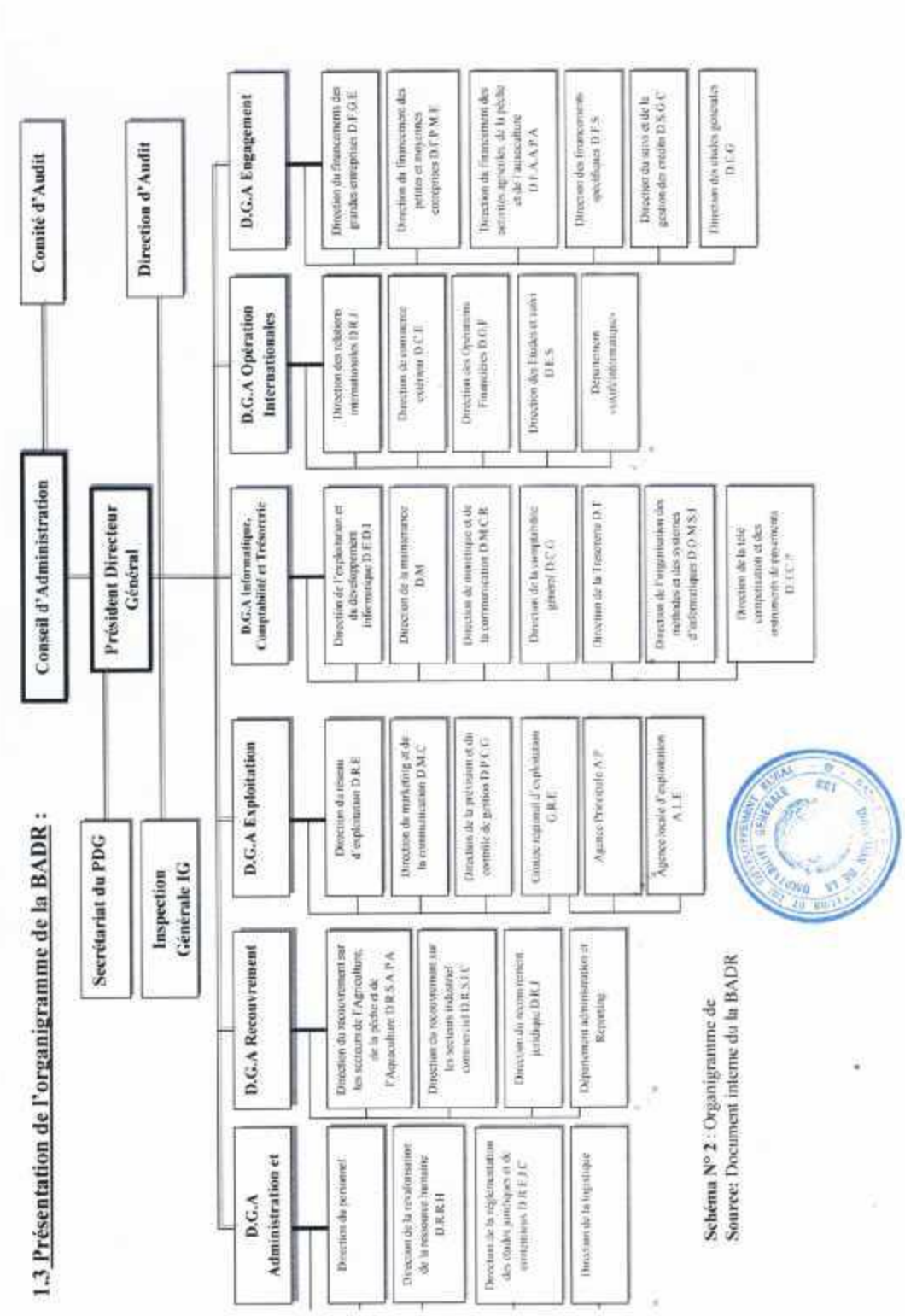

Schéma N° 2 : Organigramme de la BADR
Source: Document interne du la BADR

الملحق رقم 3:

الاستبيان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشيخ العربي التبسي – تبسة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

استمارة استبيان

استبيان مكمل لمذكرة ماستر اكاديمي في مجال العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي بعنوان:

تقييم نظام الرقابة الداخلية في البنوك في تغطية المخاطر التشغيلية وفق نظام 08/11 دراسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية 2020/2019

بغرض استكمال الدراسة نضع بين ايديكم الموقرة هذا الاستبيان الذي يدخل في إطار البحث العلمي لنيل شهادة الماستر، والذي يهدف إلى معرفة مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنك ومدى مساهمتها في تغطية المخاطر التشغيلية وفعالية نظام 08/11 في تطبيق ذلك .

نرجو من حضرتكم التكرم بالمساعدة في اتمام هذه الدراسة عن طريق الاجابة عن الاسئلة التي يتضمنها الاستبيان مؤكدين لكم بان جميع البيانات التي سيتم الحصول عليها، سوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، و سيتم تزويدكم بنتائج البحث في حال الانتهاء منه في حال اردتم الاطلاع عليها .

من إعداد الطالبتين :

فرحات اميرة

ضعني ابتسام

تحت اشراف الدكتور :

سما يلي نوفل

السنة الجامعية

2020/2019

ملاحظة : تتم الاجابة من خلال وضع علامة x في الخانة المناسبة .

المحور الأول : الخصائص الشخصية للعينة

الجنس :

ذكر ☐ انثى ☐

العمر :

من 25 إلى 30 ☐ 40 إلى ☐ 4 إلى 45 ☐ أكثر من 45 ☐

المؤهل العلمي:

ليسانس ☐ ماستر ☐ دكتوراء ☐ غير ذلك ☐

وضح.....

سنوات الخبرة :

2-5 سنوات ☐ 6-10 سنوات ☐ 20-11 سنة ☐ أكثر من 20 سنة ☐

التخصص :

تسيير ☐ محاسبة ☐ مراقبة ☐ تدقيق ☐ إدارة ☐

غير ذلك ☐ وضح .....

القسم:

رئيس قسم ☐ التدقيق ☐ الإدارة ☐ مجلس الإدارة ☐

المحور الثاني : مكانة نظام الرقابة الداخلية في البنك ودوره في إدارة وتقييم وتغطية المخاطر التشغيلية

الفقرة الأولى : تأكيد حول نظام الرقابة الداخلية في البنك

العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة
الرقابة الداخلية عملية إدارية تقوم بالإشراف والمتابعة البنكية المستمرة للكشف عن الانحرافات ومعالجتها					
تحقق الأهداف الرقابة الداخلية البنكية يضمن تحقق الأهداف البنك					
التصميم الجيد لنظام الرقابة الداخلية البنكية يمكن من الكشف المبكر عن الأخطاء					
يعتبر توفر موظفين اكفاء من مقومات نظام الرقابة الداخلية البنكية					
يساهم نظام الرقابة الداخلية البنكية في رفع كفاءة انتاجية البنك					
يعتبر نظام الرقابة الداخلية البنكية نظام منظم ومتناسق مع كافة أقسام البنك					
يستعين البنك بمختصين في تصميم نظام الرقابة الداخلية مما يزيد من جودة النظام					
يساهم نظام الرقابة الداخلية في خلق الدافعية لدى موظفي البنك					
فشل نظام الرقابة الداخلية في البنك ناتج عن عدم الاخذ بعين الاعتبار لمبادئ تصميم النظام					
تحسين نظام الرقابة الداخلية البنكية يقف على تحديد الأخطاء والتجاوزات					

الفقرة الثانية : تقييم نظام الرقابة الداخلية البنكية

العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة
يعمل نظام الرقابة الداخلية البنكية على تحقيق استقرار البنك					
وضوح وسهولة فهم نظام الرقابة الداخلية يضمن فعاليته في البنك					
يجب على الموظفين القائمين على العملية الرقابية التحلي بالكفاءة والمؤهل العلمي والخبرة المهنية					
يهتم نظام الرقابة الداخلية في البنك بتقييم وإدارة المخاطر					
يضمن نظام الرقابة الداخلية البنكية تقييم شامل لكافة أنواع المخاطر البنكية					

يساهم نظام الرقابة الداخلية في اتخاذ القرارات البنكية					
يساهم نظام الرقابة الداخلية في تقييم كفاءة وفعالية الضوابط الموضوعة لمواجهة المخاطر					
التواطؤ بين العمال يعيق فعالية نظام الرقابة الداخلية					
الأخطاء البشرية تعيق فعالية نظام الرقابة الداخلية البنكية					
التقارير الدورية من أهم التقارير التي يعتمد عليها نظام الرقابة الداخلية اثناء عملية التطبيق					
يتم تقييم نظام الرقابة الداخلية في البنك دوريا					

الفقرة الثالثة : إدارة وتقييم المخاطر التشغيلية البنكية

العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة
تعتبر المخاطر التشغيلية الأكثر شيوعا في البنك					
يحصل المدقق الداخلي على معلومات حول المخاطر المتعلقة بالممارسات التشغيلية					
يحدد البنك جميع أنواع المخاطر التشغيلية					
تعتبر مخاطر الموظفين من اشد أنواع المخاطر التشغيلية تاثيرا على البنك					
تعني عملية إدارة المخاطر التشغيلية عملية تحديد وتقييم ومراقبة الخطر في البنك					
تعتبر المخاطر التشغيلية اكثر المخاطر تأثيرا على ربحية البنك					
درجة تأثير نظام الرقابة الداخلية للكشف المبكر عن المخاطر البنكية ضعيف					
يتوفر لدى البنك خطط معتمدة للتعامل مع مخاطر التشغيل تضمن قلة الخسائر					
استمرار عملية إدارة المخاطر في البنك تضمن فعاليتها					
تهدف ادار المخاطر إلى توقيف الخطر القادم للبنك					
تتمثل الخطوات التي يعتمدها البنك في إدارة المخاطر التشغيلية في تحديد وقياس وضبط ومراقبة المخاطر دون الاستغناء عن احدها					

الفقرة الرابعة : دور نظام الرقابة الداخلية في تقييم المخاطر التشغيلية في البنك

العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة

يعتبر التنوع من بين الإجراءات التي يتخذها نظام الرقابة الداخلية للحد من المخاطر التشغيلية البنكية					
يقوم البنك بشكر دوري بتحديد سقف مالي لحجم تعرض للخطر التشغيلي					
اجراء مقارنة بين إجراءات الرقابة المطبقة في البنك مع إجراءات الرقابة المناظرة في البنوك المماثلة تساعد في التأكد من مدى جدوى اجراءاته					
يلعب نظام الرقابة الداخلية دور متنبئ في احتمالات حدوث المخاطر البنكية					
إعادة النظر في خطط الرقابة الداخلية كل نصف سنة يؤدي للوصول إلى التقييم الدقيق لإجراءات الرقابة واكتشاف مخاطر التشغيل					
تعتمد عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية للمخاطر التشغيلية على عملية التقييم الذاتي ومسح المخاطر وقياسها بطريقة منظمة					
تعتبر تقارير الرقابة الداخلية البنكية ضرورية للكشف المبكر عن المخاطر التشغيلية					
احتواء التقارير على اقتراحات وحلول بديلة يزيد من فعالية النظام الرقابي من مواجهة الخطر التشغيلي					
من اهداف تقييم الرقابة الداخلية للخطر التشغيلي تقليص حجمه و تغطيته .					
ان اهمية و تأثير المخاطر التشغيلية على منفعة البنك يقتضي منه تخصيص جزء من رأسماله لمواجهتها					

الفقرة الخامسة : التأكيد من تطبيق نظام 08/11 ومساهمة نظام الرقابة الداخلية في التغطية على المخاطر التشغيلية في البنك

العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة
يقوم البنك المركزي الجزائري بدور الرقابي بما يخص تقييم و مراقبة كفاءة انظمة 08/11 في ادارة الخطر التشغيلي					
يوضح نظام 11/08 جميع مسؤوليات ومهام المصالح البنكية					
يساهم نظام 11/08 في زيادة الحيطة والحماية ضد المخاطرالتشغيلية البنكية					
يعمل البنك على تدريب وتكوين موظفي الرقابة الداخلية حسب نظام 11/08					
يحافظ نظام 11/ 08 على ربحية البنك و يحميه					

من خسائر الخطر التشغيلي					
ساهمت الإجراءات الرقابية لنظام 11/08 في التحكم في المخاطر التشغيلية والتقليل منها نسبيا					
وضع نظام 11/08 خمسة اجهزة للرقابة الداخلية ساهمت في تحسين الأعمال البنكية					
يساهم نظام 11/08 في تحسين القطاع البنكي الجزائري والتحكم في المخاطر وخاصة التشغيلية منها .					

الملحق رقم 4 :نتائج معامل الثبات الفا كرونباخ

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,903	50

معامل الثبات الكلي

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,373	10

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,622	11

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,745	11

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,691	10

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,820	8

الملحق رقم5 : نتائج تحليل الفقرة الاولى الانحراف المعياري و المتوسط الحسابي

Statistiques

	العبارة1	العبارة2	العبارة3	العبارة4	العبارة5	العبارة6	العبارة7	العبارة8	العبارة9	العبارة10
Valide	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12
Manquant	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne	4,0833	4,0000	4,0833	4,0000	3,8333	3,9167	3,5000	3,6667	3,6667	4,0833
Ecart type	,51493	,00000	,28868	,00000	,57735	,51493	,79772	,65134	,65134	,28868

الملحق رقم 6 : نتائج تحليل الفقرة الثانية الانحراف المعياري و المتوسط الحسابي

Statistiques

		العبارة11	العبارة12	العبارة13	العبارة14	العبارة15	العبارة16	العبارة17	العبارة18	العبارة19	العبارة20	العبارة21
N	Valide	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12
	Manquant	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne		3,7500	3,5833	4,0000	3,9167	3,8333	3,6667	3,7500	3,8333	3,8333	3,8333	3,8333
Ecart type		,45227	,79296	,60302	,66856	,57735	,65134	,45227	,57735	,71774	,57735	,38925

الملحق رقم 7 : نتائج تحليل الفقرة ثالثة الانحراف المعياري و المتوسط الحسابي

Statistiques

		العبارة22	العبارة23	العبارة24	العبارة25	العبارة26	العبارة27	العبارة28	العبارة29	العبارة30	العبارة31	العبارة32
N	Valide	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12
	Manquant	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne		3,3333	3,7500	3,5833	3,6667	3,9167	4,0000	3,5833	3,5000	3,6667	3,8333	3,8333
Ecart type		,77850	,86603	,51493	,65134	,51493	,00000	,66856	,67420	,49237	,57735	,57735

الملحق رقم 8 : نتائج تحليل الفقرة الرابعة الانحراف المعياري و المتوسط الحساب

Statistiques

		العبارة33	العبارة34	العبارة35	العبارة36	العبارة37	العبارة38	العبارة39	العبارة40	العبارة41	العبارة42
N	Valide	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12
	Manquant	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne		3,7500	3,8333	3,7500	3,7500	3,9167	3,6667	3,9167	3,7500	3,9167	4,0000
Ecart type		,62158	,71774	,45227	,45227	,51493	,65134	,66856	,62158	,28868	,42640

الملحق رقم 9 : نتائج تحليل الفقرة الخامسة الانحراف المعياري و المتوسط الحسابي

Statistiques

		العبارة43	العبارة44	العبارة45	العبارة46	العبارة47	العبارة48	العبارة49	العبارة50
N	Valide	12	12	12	12	12	12	12	12
	Manquant	0	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne		3,5000	3,8333	3,8333	3,6667	3,6667	3,6667	3,4167	3,5000
Ecart type		,67420	,38925	,57735	,65134	,49237	,77850	,51493	,52223

الملحق رقم 10 : اختبارT-TEST

	Valeur de test = 0					
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
البنك في الداخلية الرقابة نظام حول تأكيد	39,416	11	,000	4,08333	3,8553	4,3113
البنك في الداخلية الرقابة نظام تقييم	51,016	11	,000	3,79167	3,6281	3,9553
تقييم في الداخلية الرقابة نظام دور البنك في التشغيلية المخاطر	22,273	11	,000	3,58333	3,2292	3,9374
تقييم في الداخلية الرقابة نظام دور البنك في التشغيلية المخاطر	31,000	11	,000	3,87500	3,5999	4,1501
مساهمة و 11/08 نظام تطبيق من التأكيد على التغطية في الداخلية الرقابة نظام البنك في التشغيلية المخاطر .	25,432	11	,000	3,50000	3,1971	3,8029

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم دور نظام الرقابة الداخلية للبنك ، في تغطية المخاطر التشغيلية استنادا لنظام 08/11، من خلال التطرق إلى اشكالية مهمة تتمثل في مدى فعالية تقييم نظام الرقابة الداخلية في تغطية المخاطر التشغيلية في البنوك حسب نظام 08/11 .
وللوصول إلى اجابة على ذلك تم تطبيق ابعاد الدراسة للتعرف على فاعلية نظام الرقابة الداخلية في عملية تغطية المخاطر التشغيلية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، وذلك عن طريق استمارة استبيان من اجل الدراسة، ومن خلال اجابة العينة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج ولعلى اهمها أن البنك محل الدراسة يتبنى تنظيم مطابق لما جاء به نظام 08/11 الذي يحتوي على الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية يساهم في التحكم في المخاطر التشغيلية وادارتها والتقليل منها نسبيا .

الكلمات المفتاحية : نظام الرقابة الداخلية ، إدارة المخاطر ، المخاطر التشغيلية ، نظام 08-11

Abstract

This study aimed to evaluate the role of the banks internal control system in covering operational risks according to the 11/08 system by addressing an important problem represented in the effectiveness of internal control system evaluation in covering operational risks in banks according to the 11/08 system.

In order to reach an answer to this the dimensions of the study were applied to identify the effectiveness of the internal control system evaluation in the process of covering operational risks in BADR by means of a questionnaire form for the study and through the response of the sample a set of results was reached the most important of which is that the bank under study adopts a regulation in conformity with what was stated in 11/08 system that contains the internal control system for the banks and financial institutions and contributes to controlling managing and relatively reducing operational risks.

Key words :Internal control system، risk management، operational risk، 11/08 system